ASH-SHURA
# الشورى
الشورى - العدد ١٦٢ - ربيع الآخر ١٤٣٦هـ / فبراير ٢٠١٥م

## أمر ملكي بتعيين سبعة أعضاء جدد في مجلس الشورى

## من المسؤول عن التعصب الرياضي؟

الدكتور جبريل العريشي لمجلة «الشورى»

انفتاح المجلس على المجتمع

إثراء لنهج الشورى في خدمة

المواطن ودعم التنمية المتوازنة

## تقرير وزارة الثقافة والإعلام.. يرصد تعثر دورها الثقافي!

## المجلس يطالب هيئة الطيران المدني بتوظيف القوى العاملة النسائية

الجمعية السعودية الخيرية لمكافحة السرطان

SAUDI CANCER SOCIETY

ساهم في مساعدة مرضى السرطان بإرسال
رسالة نصية فارغة قيمة الرسالة الواحدة ١٠ ريالات
وللتبرع الشهري بقيمة ١٢ ريال أرسل رقم «١»

920009592

www.saudicancer.org

# رعاية الملك سلمان لمجلس الشورى

رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - ليست وليدة اليوم، فقد كان اهتمامه - رعاه الله - بالمجلس منذ إعادة تأسيسه وتحديث نظامه في عهده الحديث عام ١٤١٢هـ. وتوالت تلك الرعاية إبان توليه إمارة منطقة الرياض، ثم وزيراً للدفاع، ثم ولياً للعهد.

وبعد أن تولى الملك سلمان بن عبدالعزيز « أيده الله » مقاليد الحكم، أصدر أمره الكريم بتعيين سبعة أعضاء جدد في مجلس الشورى، ليحلوا محل الأعضاء السبعة الذين خرجوا تباعاً من المجلس منذ بدء دورته السادسة الحالية، ستة منهم عينوا في مناصب قيادية في الدولة، ليكتمل بذلك عقد المجلس الـ « ١٥٠ » عضواً.

الأمر الملكي الكريم يأتي في سياق دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - لأعمال مجلس الشورى، وتعزيز جهوده لأداء مهامه الرقابية والتنظيمية، من خلال تنوع الكفاءات والتخصصات العلمية والخبرات العملية لأعضاء المجلس، وهو ما تجسد في الأعضاء الجدد، الذين تبوؤوا مناصب قيادية عليا في الدولة، ولا شك في أنهم سيضيفون لأعمال المجلس الشيء الكثير قياساً لخبراتهم العلمية والعملية.

مجلس الشورى أعضاءً ومنسوبين حريص على مواكبة هذه الرعاية والثقة الملكية الغالية التي يوليها خادم الحرمين الشريفين للمجلس بالعمل الدؤوب، وبذل الجهود في دراسة ما يندرج ضمن اختصاصاته وصلاحياته من الموضوعات، والقضايا الوطنية الملحة، وصولاً إلى القرارات التي تصب في خدمة التنمية المستدامة في مختلف مناطق المملكة بما يحقق طموحات القيادة الرشيدة، وآمال المواطنين وتطلعاتهم.

" الشورى" تبارك لأصحاب المعالي أعضاء المجلس الجدد هذه الثقة الملكية الكريمة، وتسأل الله تعالى لهم العون والتوفيق في آداء المهام والمسؤولية التي أولاهم إياها الملك سلمان بن عبدالعزيز – أيده الله-.

**أسرة التحرير**

ASH-SHURA
الشورى

تحرص مجلة (الشورى) على دقة المعلومات الواردة في هذا العدد وتبذل الجهود من أجل التحقق من صحتها إلا أنها لا تتحمل مسؤولية أي من النتائج المترتبة على هذه المعلومات.

جميع المعلومات والآراء ووجهات النظر الواردة في المجلة هي مسؤولية مصادرها وغير ملزمة لـ (الشورى).

إن مجلة الشورى دوريه إعلامية تهدف إلى إلقاء الضوء على أعمال مجلس الشورى ودوره في خدمة الوطن و المواطن.

للتواصل والمشاركات
shuramagazine@hotmail.com

## التغطية

٦

### أمر ملكي بتعيين سبعة أعضاء جدد في مجلس الشورى

صدر أمر ملكي بتعيين أعضاء جدد في مجلس الشورى، وذلك للمدة المتبقية للمجلس في دورته الحالية وهم:

ويحل هؤلاء الأعضاء محل الأعضاء الستة الذين خرجوا من المجلس في دورته الحالية لتعيينهم في مناصب قيادية في الدولة، إضافة إلى وفاة أحد أعضاء المجلس – رحمه الله –.

## تحت القبة

١٤

### الشورى يطالب ببدل ٥٠٪ لموظفي دور الحماية الاجتماعية

استمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٦/٣/٢٩هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز الهدلق.

## تحت القبة

١٨

### الشورى يطالب بصرف بدل خطر للمسعفين والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٦/٣/٢١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بصرف بدل خطر وعدوى للمسعفين والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية.

مجلس الشورى

المشرف العام
د. يحيى بن عبدالله الصمعان
مساعد رئيس مجلس الشورى

رئيس التحرير
د. محمد بن عبد الله المهنا

مدير التحرير
علي بن عبد الله الخضير

هيئة التحرير
منصور بن محمد العساف
محمد بن عبد الله الشيباني
فيصل بن محمد الشدي
عادل بن زامل الحربي

التصوير
سالم الحمدان
عبد الهادي القحطاني
خالد الزهراني

ردمد
ISSN: ١٣١٩ - ٩٨٤٦
موقع المجلس على شبكة الإنترنت
www.shura.gov.sa

المراسلات باسم رئيس التحرير
على العنوان التالي:
مجلس الشورى- الرياض
الرمز البريدي ١١٢١٢
المملكة العربية السعودية

الناشر
دار روؤف
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٨١١١١
فاكس: ٢٩٢٠٠٧٧
info@darroaf.com

الدراسة

٤٤

## خيارات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

تقع المملكة العربية السعودية في جنوب غرب قارة آسيا، وتصنف بأنها ضمن نطاق الحزام الصحراوي الجاف الذي يعاني من ندرة شديدة في مصادر المياه المتجددة، حيث لا يوجد أنهار جارية أو بحيرات عذبة، ومعدل الهطول المطري السنوي ٦٠ ملم.

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات كبرى في توفير الغذاء لمواطنيها والمقيمين على أرضها والذي يقدر عددهم نحو (٣٠) مليون نسمة عام ٢٠١٤م.

ورغم محدودية مصادر المياه المتجددة فقد كان نصيب القطاع الزراعي من المياه في عام ٢٠١٣ نحو (١٨،٦) بليون متر مكعب، أي ما نسبته ٨٤٪ من إجمالي الاستهلاك معظمه من المياه الجوفية غير المتجددة هذه الكمية تعادل ثلث ما تحصل عليه مصر من نهر النيل، ويتم إستخدام نحو ٨٠٪ من هذه الكمية في زراعة ثلاثة محاصيل فقط هي الحبوب والاعلاف والنخيل.

حوار

٤٨

عضو مجلس الشورى وأستاذ علم المعلومات الدكتور جبريل العريشي لمجلة «الشورى»:

## انفتاح المجلس على المجتمع إثراء لنهج الشورى في خدمة المواطن ودعم التنمية المتوازنة

ولد في محافظة جدة، ونشأ فيها، ودخل كلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز تحقيقاً لرغبة والديه، ولكن قسم التشريح بالكلية، جعله يعزف عن الدراسة في الطب، ويتجه إلى قسم المعلومات بالجامعة، ومن ثم أكمل دراساته العليا في ذات المجال، حاصل على أربع درجات علمية هي درجتي الماجستير في تقنية المعلومات، والإدارة، ودرجتي الدكتوراه في تقنية المعلومات، والإدارة التربوية، تقلد العديد من المناصب الأكاديمية، والاستشارية.

تحت القبة:

الشورى يطالب الجمارك بمعالجة أزمة تكدس الشاحنات في جسر الملك فهد ..... ٧
هيئة الرقابة.. تشتكي الازدواجية وعدم استجابة الجهات الحكومية ..... ٢٠
الشورى يطالب صندوق التنمية الزراعية بتسهيل تمويل المشروعات الزراعية ..... ٤٠

في هذا العدد

نظام ..... ٦٢
حصاد الشهر ..... ٦٦
مجتمع الشورى ..... ٧٦
متابعات برلمانية ..... ٧٨

المقالات

د. صدقة فاضل ..... ١١
د. حامد الوردة الشراري ..... ٢٣
د. مفلح بن دغيمان الرشيدي ..... ٢٧
موسى بن محمد السليم ..... ٣٥
حسن محمد القحطاني ..... ٤١
د. عبد الله العسكر... شوريات ..٨٢

# أمر ملكي بتعيين سبعة أعضاء جدد في مجلس الشورى

معالي الدكتور
خالد بن عبدالله بن إبراهيم السبتي

معالي الدكتور
محمد بن علي بن هيازع آل هيازع

معالي الأستاذ
وليد بن عبدالكريم بن محمد الخريجي

معالي الأستاذ
محمد بن ناصر بن حمد الصقر

معالي الدكتور
سعد بن محمد بن سعد الحريقي

معالي الدكتور
ناصر بن عبدالعزيز بن عبدالله الداود

معالي المهندس
عباس بن أحمد بن محمد هادي

**صدر أمر ملكي بتعيين أعضاء جدد في مجلس الشورى، وذلك للمدة المتبقية للمجلس في دورته الحالية وهم:**

- معالي الدكتور خالد بن عبدالله بن إبراهيم السبتي.
- معالي الدكتور محمد بن علي بن هيازع آل هيازع.
- معالي الأستاذ وليد بن عبدالكريم بن محمد الخريجي.
- معالي الأستاذ محمد بن ناصر بن حمد الصقر.
- معالي الدكتور سعد بن محمد بن سعد الحريقي.
- معالي الدكتور ناصر بن عبدالعزيز بن عبدالله الداود.
- معالي المهندس عباس بن أحمد بن محمد هادي.

ويحل هؤلاء الأعضاء محل الأعضاء الستة الذين خرجوا من المجلس في دورته الحالية لتعيينهم في مناصب قيادية في الدولة، إضافة إلى وفاة أحد أعضاء المجلس – رحمه الله -.

وقد أدى الأعضاء الجدد القسم أمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله-.

و" الشورى" إذ تهنئ أصحاب المعالي أعضاء المجلس بمناسبة الثقة الملكية الكريمة، تسأل الله تعالى لهم التوفيق في آداء المهام والمسؤولية الموكلة إليهم، وأن يسهموا بخبراتهم القيادية والعملية إلى جانب ما يبذله أعضاء المجلس الحاليين من جهود في تحقيق طموحات القيادة الرشيدة وآمال المواطنين و تطلعاتهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم، وتطوير الأنظمة وتحديثها.

# الشورى يطالب الجمارك بمعالجة أزمة تكدس الشاحنات في جسر الملك فهد

**طالب مجلس الشورى مصلحة الجمارك بتشكيل لجنة عليا للإسراع في وضع حلول جذرية؛ لمعالجة أزمة تكدس الشاحنات بجسر الملك فهد.**

**جاء ذلك في قرار أصدره المجلس خلال الجلسة العادية التاسعة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ٧/٤/١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، التي تلاها رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.**

كما دعا المجلس في قراره المصلحة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ للإسراع في تذليل المعوقات التي تواجه صادرات بعض المنتجات السعودية إلى بعض الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ لضمان حصول المنتجات الوطنية على الإعفاءات والتسهيلات الجمركية المقررة.

وتضمن القرار دعوة مصلحة الجمارك، وبالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، إلى التوسع في اتفاقيات مكافحة تصدير المنتجات المقلدة والمغشوشة في البلدان المصدرة للمملكة العربية السعودية.

وفي معرض رد اللجنة المالية على ملاحظات بعض الأعضاء بشأن رفع مستوى أداء المنافذ الجمركية والحد من ظاهرة تكدس البضائع، أشارت اللجنة على لسان رئيسها الدكتور حسام العنقري إلى القرار الذي أصدره مجلس الشورى برقم (٢٣/٤٥) وتاريخ ١٤٣٣/٥/٢٤هـ بهذا الشأن، مؤكدة أنها تتابع مع المصلحة تنفيذ هذا القرار، فضلاً عن أنها تقدمت للمجلس بتوصيتها الأولى على التقرير الحالي؛ لتؤكد اهتمامها البالغ بإيجاد حلول عملية للحد من ظاهرة التكدس.

وحول ما ورد بشأن أجهزة الفحص، وإجراءات التفتيش، والمضبوطات، أوضح العنقري أن تقرير المصلحة تضمن في الفصل الثامن قائمةً بما قامت به المصلحة، حيث وفرت تقنيات وأجهزة حديثة للمنافذ الجمركية.

وفيما يتعلق بمحدودية الرواتب، والمكافآت، والمزايا التي تقدم لموظفي مصلحة الجمارك؛ أشار رئيس اللجنة إلى أنه قد ورد للمجلس ما تم بشأن الفقرة ثالثًا من قرار المجلس رقم (٢٣/٤٨) وتاريخ ١٤٣٤/٧/٢هـ؛ والتي دعت إلى: دراسة وضع كادر وظيفي خاص لموظفي الجمارك يتضمن حوافز تتناسب مع مهام عملهم، مبيناً أنه تم الإيضاح من الجهة ذات العلاقة بأن الأمر يتطلب التريث إلى حين انتهاء الدراسة التي يقوم بها مجلس الخدمة المدنية حول مستويات الرواتب، والبدلات، والمزايا المالية في جميع قطاعات الخدمة المدنية وفقًا للأمر السامي الكريم رقم (٢١٧٤) وتاريخ ١٤٣٥/١/١٦هـ.

# الشورى يرفض إقامة مراكز العمليات الهاتفية للخطوط السعودية خارج المملكة

الدكتور/ جبريل بن حسن العريشي
رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

**رفض مجلس الشورى توجه المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية نحو إقامة مراكز العمليات الهاتفية خارج المملكة، وشدد على ضرورة إقامة المراكز داخل المملكة وليس خارجها.**

طالب المؤسسة بالاستفادة من المتقاعدين العسكريين المتخصصين في مجال الطيران

**وطالب المجلس في قرار له خلال جلسته العادية العاشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٣ / ٤ / ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، المؤسسة بالاستفادة من مساعدي الطيارين الذين أتموا تدريبهم على حسابهم الخاص، ومن المتقاعدين العسكريين المتخصصين في مجال الطيران.**

**وأكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب بزيادة عدد الرحلات الداخلية لكافة مطارات المملكة، وتوفير السعة المقعدية لخدمة حركة السفر المتنامية.**

**كما طالب المجلس الخطوط السعودية بعدم تحميل الراكب مبالغ مالية إضافية على قيمة التذكرة الأصلية؛ إذا كان السبب تأخر وصول الرحلة عن الرحلات المواصلة الأخرى.**

**جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء**

الخطوط الجوية العربية السعودية
SAUDI ARABIAN AIRLINES

**وآرائهم، تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، تلاه رئيس اللجنة الدكتور جبريل بن حسن العريشي.**

وفي ردها على ملاحظات بعض الأعضاء حول أسباب استمرار العجز المالي الذي تحققه شركة الطيران الأساسية، والحاجة الماسة إلى الإسراع في توفير التمويل اللازم لـ (٣٥) طائرة؛ حيث إن نسبة الزيادة في الرحلات الداخلية لا يتعدى (٤٪). أفادت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات أنه من خلال مناقشتها أسباب العجز المالي مع مندوبي المؤسسة اتضح أن أسباب العجز تعود إلى عاملين، هما: المديونيات غير المحصلة لدى الجهات الحكومية، وتحديث أسطول المؤسسة من الطائرات من خلال شراء واستئجار طويل الأجل لعدد (٩٠) طائرة حديثة، والذي احتاج إلى سيولة نقدية دفعتها المؤسسة من إيراداتها التشغيلية مباشرة، أو من القروض البنكية، وذلك لمواكبة ارتفاع معدل نقل الركاب خلال الأعوام الماضية.

وأشار الدكتور العريشي إلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤٣٤/٢/٤هـ، المتضمن الموافقة على الخطة الاستراتيجية لتطوير صناعة الطيران في المملكة، ومن بنوده حل إشكاليات الخطوط مع المديونيات، وبحث تمويل (٣٥) طائرة جديدة للنقل الداخلي، وقد تم تشكيل لجنة ضمت مدير عام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، ومساعد وزير المالية، ونائب رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، لتنفيذ قرار مجلس الوزراء، وكذلك قرار مجلس الشورى الذي يؤكد على زيادة الرحلات الداخلية.

وفيما يخص تساؤلات بعض الأعضاء عن أهمية السلامة، وأن التقرير لم يتعرض لموضوع السلامة، ومنها عدد الحوادث، أكد رئيس اللجنة اهتمام المجلس بالسلامة، وهذا ما عنيت به قراراته السابقة، مشيراً إلى ما تضمنه التقرير أنه قد تم تجديد رخصة الخطوط السعودية مؤخرًا، بعد أن قام فريق متخصص من الإدارة الفيدرالية للطيران الأمريكي بإجراء التدقيق السنوي الدوري لجميع الأنظمة والإجراءات لدى المؤسسة والذي شمل إجراءات السلامة المتبعة، مضيفاً أن المؤسسة اجتازت مؤخرًا تدقيق منظمة (الآياتا) لسلامة التشغيل (IOSA) بنجاح.

وبشأن خلو الهيكل التنظيمي من مجلس الإدارة، قال رئيس اللجنة إن الهيكل الموجود بالتقرير هو للشركة القابضة وشركاتها التابعة.

وبالنسبة لبرنامج نظام العقود وامتيازاته، علق الدكتور العريشي قائلاً إن نظام العقود ميزة للموظفين؛ حيث لهم كامل الامتيازات والخضوع لأنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وعن موعد انتهاء المؤسسة من تخصيص وحدة الطيران الأساسي الذي تأخر كثيرًا. لفت رئيس اللجنة النظر إلى قرار مجلس الشورى رقم (٣٧/٦٤) وتاريخ ١٤٣٥/٧/١٣هـ ونصه: "تضمين تقاريرها السنوية معلومات مفصلة عن برامج التخصيص، تشمل البرنامج الزمني للانتهاء من تخصيص شركة النقل الجوي".

وحول رفع سعر التذكرة السياحية من الرياض - العلا من (٢٨٠) ريالاً إلى (٦١٠) ريالات، أوضح رئيس اللجنة أن الخطوط اعتمدت سياسة السعر متعدد الدرجات المقرة من الهيئة العامة للطيران المدني، معبراً عن أمل اللجنة أن تكون نسبة المقاعد المخصصة للسعر الأقل لا تقل عن (٩٠٪) من إجمالي المقاعد؛ لإتاحة الفرصة أمام العملاء عند الحجز المبكر الحصول على السعر الأقل، مؤكداً أن اللجنة سوف تبحث الموضوع مع مندوبي المؤسسة خلال حضورهم اجتماع اللجنة لمناقشة التقرير السنوي القادم للمؤسسة.

▲ زيادة عدد الرحلات الداخلية

# الشورى يشدد على ضرورة معالجة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق أسباب تأخر مشروعاتها

**شدد مجلس الشورى على ضرورة معالجة المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق أسباب تأخر بعض مشروعاتها. كما طالبها بالعمل على ترشيد استهلاك الدقيق والحد من إهداره بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.**

**وأكد المجلس في قراره على أهمية أن تعمل المؤسسة العامة لصوامع الغلال على التوسع في استخدام التقنية لتقليل الاعتماد على الأعمال اليدوية، وتوفير دقيق خالي من الجولتين للمصابين بمرض حساسية القمح.**

**جاء ذلك في قرار أصدره مجلس الشورى بعد أن استمع خلال جلسته العادية السابعة لأعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٩/٣/١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، لوجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد المطيري،**

وأوضحت اللجنة في وجهة نظرها بشأن ما طرحه بعض الأعضاء حول دراسة موضوع وقف شراء القمح من المواطنين، أن مؤسسة صوامع الغلال ومطاحن الدقيق جهة تنفيذية، وسياسة الإنتاج الزراعي من مهام وزارة الزراعة، والمؤسسة تخفض شراء القمح بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣٥ وتاريخ ١٤٢٨/١١/٩هـ القاضي بتخفيض المؤسسة لشراء القمح المنتج محليًا بشكل تدريجي، وأكدت اللجنة اهتمامها بموضوع الهدر في استهلاك الدقيق، وسوء استخدامه.

أما بخصوص تسرب الموظفين من المؤسسة؛ فقد أشار رئيس اللجنة الأستاذ محمد المطيري إلى القرارات التي صدرت عن مجلس الشورى تتعلق بموضوع اللائحة الموحدة للموظفين.

وعن مراحل تخصيص المؤسسة، أوضح المطيري أنها تسير وفق الخطة المرسومة، وقد أكد مندوبو المؤسسة ذلك أثناء مناقشتهم من قبل أعضاء اللجنة.

# الخـــــبز والكـــرامة ...؟!

أ. د. صدقـه يحيى فاضـــل
عضو مجلس الشورى

«ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان». قول حكيم وصحيح، يعبر- بصفة عامة- عن بعد حقيقي مهم جداً للسلوك الإنساني، السياسي وغير السياسي فالإنسان -أي إنسان- عبارة عن: حاجات وآمال ورغبات ومشاعر وقيم وتطلعات. أي أنَّ للإنسان السوي حاجات مادية (الخبز)، وحاجات معنوية (لعل أهمها الكرامة والعزة)، وهناك من مفكري السياسة من يقول أن النظام السياسي الجيد -بالنسبة لشعبه- هو النظام الذي يوفر لمواطنيه العيش والكرامة معاً (العيش الكريم / السعادة).

وبالطبع، فإن النظام السياسي الذي يوفر لشعبه الخبز (العيش) فقط، أفضل من ذلك الذي لا يوفر له لا الخبز ولا الكرامة، وكلما ارتفع وعي الشعب زاد حرصه على الجانب المعنوي من متطلباته، والعكس صحيح حتى أن هناك شعوباً تفضل الكرامة، وتقدمها على الخبز، معتقدة أن الإنسان دون كرامة هو «حيوان ناطق»...؟!

وقد ثبت أن عمل أي نظام سياسي -بجد وإخلاص- على توفير الحاجتين المادية والمعنوية لشعبه هو الذي يضمن صالح المعنيين العام (الشعب ومن يديرون شئونه)، ويضمن الاستقرار والطمأنينة، ويحقق السلم الاجتماعي لهم، والعكس غالباً ما يكون صحيحاً، والأنظمة الجمهورية العربية التي تداعت بفعل ما عرف بـ «الربيع العربي» فشلت في توفير الخبز والكرامة للشعوب التي أدارت شئونها، وحكمتها لعقود لذلك ثار الناس عليها، وأرغموها على الرحيل، ولكن «المأساة العربية» تجلت في فشل تلك الشعوب في إقامة أنظمة توفر لها العيش الكريم، لتكون بديلة للنظم المزاحة، ولم تجن تلك الشعوب من ثوراتها سوى فقدان الأمن.. إضافة إلى انعدام الخبز والكرامة، وكأن لسان حالها أمسى يقول :

رُبَّ يوم بكيتُ منه فلما صرت في غيره بكيت عليه !

أما إن سألنا لماذا هذا الفشل العربي المأساوي؟، فإن الإجابة الصحيحة على هذا السؤال تطول، ولكن يمكن الجزم بأن أهم «أسباب» الحال (البائس - بصفة عامة) الذي تعاني منه أغلب بقاع هذه الأمة، يمكن رده (أو تقسيمه) إلى سببين رئيسين، هما : سبب ذاتي، نابع من المنطقة ذاتها، وآخر خارجي.. آت من قوى دولية لها مطامع ومآرب معروفة بالمنطقة.

ورغم الاعتقاد بوجود « مؤامرة» غربية كبرى - إن صح التعبير- ضد العرب و المسلمين، إلا أنه لا يصح (أبداً) رد سوء الوضع العربي و ترديه إلى تلك «السياسة» فقط فهناك مسببان رئيسان لما الأمة فيه من ضعف و تخلف و هوان، هما :-

أ - المسبب الذاتي (الداخلي): و يتجسد في الأسباب الأربعة المتفرعة الآتية :

١ - تواجد حكومات قلة (عسكرية، دينية...الخ ) مستبدة واقصائية وفاسدة.

٢ – سيادة تفاسير مختلفة ومتناقضة للدين الإسلامي الحنيف (يختلف معظمها عن التفسير الوسطى لهذا الدين). الأمر الذي أدى لنشوء «المذهبية» بكل مساوئها المعروفة.

٣ – الطائفية: وجود تعدد طائفي في كل مجتمع، غالباً ما يخضع للطائفة الأقوى، وتغمط حقوق الطوائف الأقل قوة، وذلك لعدم وجود إطار قانوني مدني يعطى لكل ذي حق حقه الأمر الذى يكاد يلغى مفهوم «الدولة المدنية» التي يتعايش فيها الجميع.

٤ – وجود جماعات متطرفة ومتشددة، بعضها مسلح... يمارس الإرهاب، باسم الدين، ويتجاوز الدولة. (وهذا ناجم من المسببين ١ و٢).

كما يجب هنا عدم التقليل من التأثير السلبى الهائل للأسباب الذاتية المتداخلة «الأخرى» على الواقع العربي، وفى مقدمتها :-

ارتفاع نسبة الجهل بين أغلب سكان المنطقة، ويتضمن ذلك غياب الوعي والفكر المنطقي في أكثر الأطروحات التي تحاول تشخيص الداء، ومن ثم وصف الدواء.

تحكم الأحقاد (التاريخية) بين كثير من فئات مجتمعات المنطقة.

ب - المسبب الخارجي (الأجنبي) و يتجلى أساساً في حركة "الاستعمار الجديد" وما يحيكه من دسائس وخطط مدمرة، ضد هذه الأمة، بالتحالف مع الحركة الصهيونية. إضافة إلى سياسات "مد ودعم النفوذ" التي تمارسها القوى الدولية العظمى والكبرى بالمنطقة.

ونميل لتحميل "المسبب الذاتي" النسبة الأوفر والمسؤلية الأكبر عن الوضع المزري الذي فيه الأمة العربية.. فمن يهن يسهل الهوان عليه. ومع ذلك فإن "المسبب الخارجي" لا يجب التقليل من تأثيره السلبي، ودوره الهدام. فالمسببان مترابطان، ومتداخلان أشد التداخل. وهذه العلاقة الوثيقة تدفع للقول بأنه : لولا "المسبب الذاتي" ما وجد و"استشرى "المسبب الخارجي".. و لولا "المسبب الخارجي" ما كان "المسبب الذاتي" مستتباً و متمكناً بالقوة التي هو عليها الآن.

# المجلس يطالب هيئة الطيران المدني بتوظيف القوى العاملة النسائية

الهيئة العامة للطيران المدني
General Authority of Civil Aviation

طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية السادسة للسنة الثالثة من الدورة السادسة، التي عقدها يوم الاثنين ٢٨ / ٣ / ١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري الهيئة العامة للطيران المدني بالبدء في توظيف القوى العاملة النسائية، بما يتناسب مع متطلبات وطبيعة العمل، وتنفيذاً للتوجيهات السامية في هذا الخصوص.

كما أعاد المجلس في قراره الذي أصدره بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للطيران المدني للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ التي تلاها رئيس اللجنة

الدكتور جبريل بن حسن العريشي، التأكيد على قرار المجلس السابق الداعي إلى «دراسة إنشاء عدد من المطارات المحلية في بعض مناطق المملكة، في ضوء دراسة شاملة ومتوازنة بين المناطق».

وطالب المجلس الهيئة العامة للطيران المدني بإتاحة الفرصة من خلال موقعها على شبكة الإنترنت للركاب ومستخدمي المطارات؛ لإبداء مقترحاتهم وشكاواهم، وتلقي الرد عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الشكوى.

وكان معالي رئس الجلسة قد أتاح المجال أمام رئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات لإيضاح وجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء، وآرائهم حول الموضوع، حيث أوضح أن الحاجة لم تستدع تشغيل الصالة الرابعة عند افتتاح مطار الملك خالد الدولي قبل نحو ثلاثين عاماً؛ لأن الطاقة الاستيعابية للصالات الأخرى كانت كافية لاستيعاب أعداد المسافرين في حينها، مضيفاً أنه عندما تنامى عدد المسافرين، صدرت موافقة المقام السامي على مشروع تطوير مطار الملك خالد الدولي، وتم ضم الصالة الرابعة، وإنشاء صالة خامسة. وتمت ترسيه المشروع على إحدى الشركات وبدأ العمل، وكان ضمن التطوير فندق متصل بالصالات.

وعن تساؤل بعض الأعضاء حول الوظائف، أشار الدكتور العريشي إلى أنها تتبع للأكاديمية السعودية للطيران المدني التابعة للهيئة العامة للطيران المدني.

وأكدت اللجنة أنها تتفق ما ذهب إليه بعض الأعضاء بأهمية الإستراتيجية لتطوير صناعة النقل الجوي بالمملكة، مشير إلى صدور قرار مجلس الوزراء، بالموافقة على الخطة الإستراتيجية لتطوير صناعة النقل الجوي بالمملكة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أنه في إطار اهتمام مجلس الشورى بالرقي بالخدمات وتحسينها، فقد أصدر المجلس قراره رقم (٣٥/٧٨) وتاريخ ١٤٣٤/٨/١٤هـ ونصه في ثالثاً: «على الهيئة الالتزام بمعايير الجودة العالمية في التشغيل والصيانة والتحديث المستمر لصالات المطارات ومرافقها».

كما أكد رئيس اللجنة أهمية توظيف السعوديين لدى الهيئة والشركات العاملة في المطارات، وفي إطار هذا الاهتمام أصدر المجلس قراره رقم (٣٩/٦٩) وتاريخ ١٤٣٥/٧/٢٠هـ ونصه: «إلزام شركات الطيران العالمية بتوظيف السعوديين في المطارات وفي مكاتبها الرئيسية والفرعية».

وقال الدكتور العريشي: إن اللجنة تتفق مع أهمية تطبيق برنامج الوصول الشامل، وقد صدر قرار مجلس الشورى رقم (٣٥/٧٨) وتاريخ ١٤٣٤/٨/١٤هـ، ونصه في ثانيًا: التأكيد على أن تكون مرافق المطارات في المملكة وتجهيزاتها ملائمة لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة ووفقاً للمعايير العالمية.

ولفت الدكتور العريشي إلى أنه تمت معالجة المديونيات بقرار مجلس الوزراء بالموافقة على الخطة الإستراتيجية لتطوير صناعة النقل، ومنها آليات حل المديونيات، كما صدر الأمر السامي الكريم رقم (٤٦٣٨١) وتاريخ ١٤٣٥/١١/١٢هـ القاضي بتسديد المديونيات، وخاصة التي على الخطوط السعودية عن طريق وزارة المالية، حيث تمت الاستفادة من هذه المبالغ في تمويل مطار جازان، وتوسعة مطار الملك خالد الدولي بالرياض، لافتاً في ذات السياق النظر إلى أن الهيئة تعمل على تخصيص خدمات المطارات، وتحويلها إلى القطاع الخاص.

وأفادت اللجنة في ختام وجهة نظرها الهيئة العامة للطيران المدني هي جهة منظمة لقطاع النقل الجوي، وأما النظام الأساسي لكل شركة خطوط جوية، فيتم إعداده حسب أنظمة وزارة التجارة.

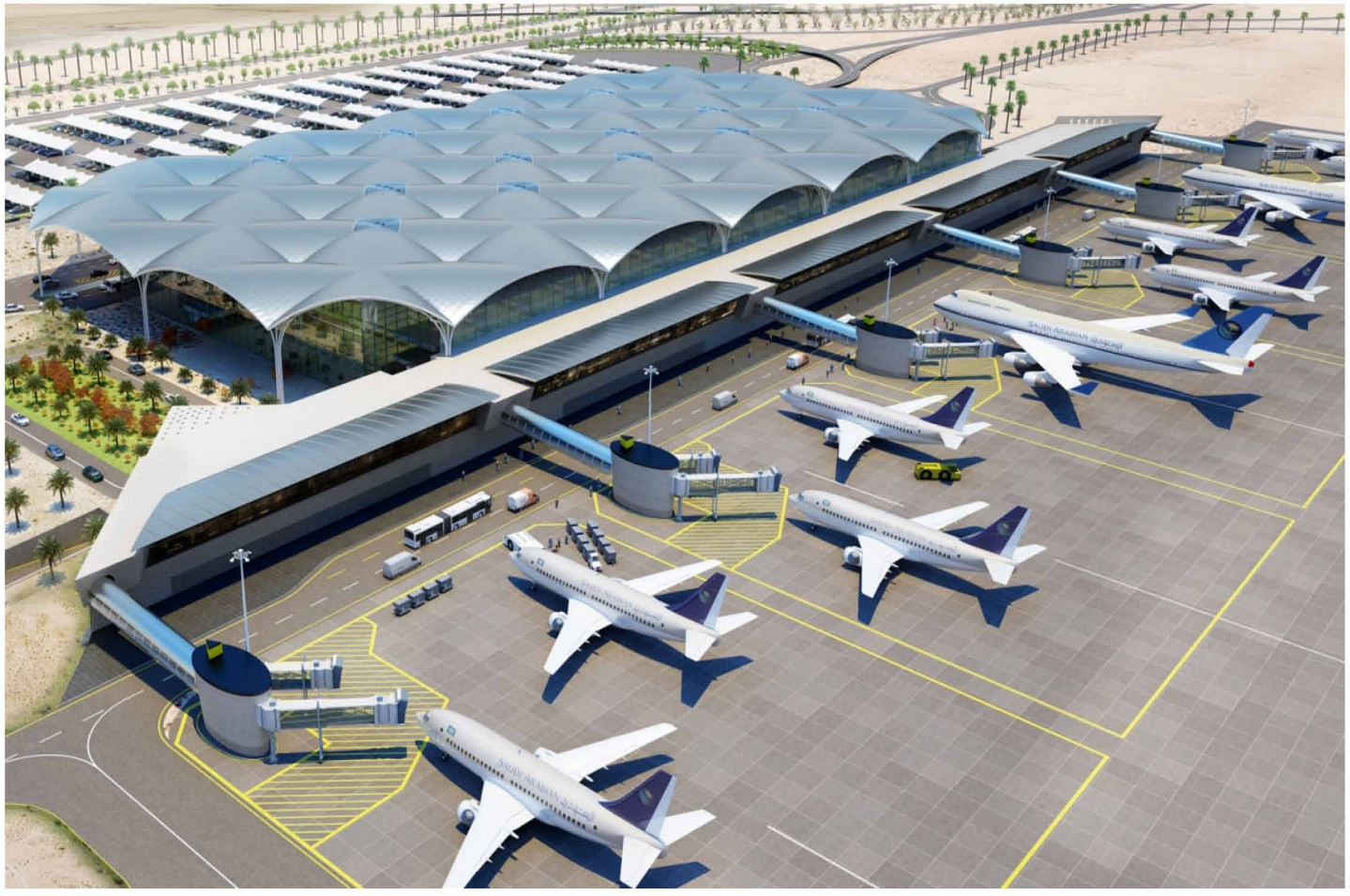

# الشورى يطالب ببدل ٥٠٪ لموظفي دور الحماية الاجتماعية

أ / عبد العزيز الهدلق
رئيس لجنة الشؤون الإجتماعية والأسره والشباب

استمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية السابعة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ٢٩/٣/١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري لوجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم، تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، تلاها رئيس اللجنة الأستاذ عبدالعزيز الهدلق.

وقد قرر المجلس الموافقة على مطالبة وزارة الشؤون الاجتماعية بمنح موظفي وموظفات دُور ووحدات الحماية الاجتماعية بدلاً نقدياً بمقدار (٥٠٪) من الراتب الأساسي».

وطالب برفع مستوى الأداء لموظفي وموظفات دُور ووحدات الحماية الاجتماعية وتدريبهم على التعامل الأمثل مع الحالات التي يتعاملون معها، وسرعة استكمال الإستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف الأسري وتنفيذ برامج التوعية اللازمة التي كلفت الوزارة بها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٦) وتاريخ ٣/١٢/١٤٢٩هـ.

ودعا المجلس في قراره إلى إسناد إجراء دراسة شاملة لأداء الوزارة بشكل كامل إلى جهة محايدة من بيوت الخبرة لتقديم مقترحاتها لتطوير الأداء وبناء القدرات للعاملين في الوزارة».

وزارة الشؤون الاجتماعية

كما طالب وزارة الشؤون الاجتماعية ببذل جهود أكبر لتعزيز دورها في مجال الحماية الاجتماعية وخاصة ما يتعلق باستكمال افتتاح دور للحماية الاجتماعية في مناطق المملكة والتي سبق أن تم اعتماد افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية فيها، وتلك المناطق التي لم يعتمد لها وحدات للحماية الاجتماعية، ووضع برامج وخدمات نوعية للفئات المستفيدة من هذه الدُور، ودراسة تأسيس جهة تنفيذية متخصصة تعمل على وضع الاستراتيجيات التكاملية بين مختلف القطاعات ذات العلاقة، وتقوم بمباشرة حالات العنف الأسري والتدخل لمنع الضرر النفسي، والاجتماعي، والبدني".

تقديم برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة من الولادة حتى أربع سنوات

## سرعة استكمال الربط الآلي بين الجمعيات الخيرية ووزارة الشؤون الاجتماعية

وشدد المجلس في قراره على أن تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة من الولادة حتى أربع سنوات.

كما طالب وزارة الشؤون الاجتماعية بتطوير آليات إشرافها على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والجهات الأهلية، وسرعة استكمال الربط الآلي بين الوزارة والجمعيات والمؤسسات الخيرية، وإيجاد آلية واضحة لمنح الإعانات التي تقدمها الوزارة للجمعيات الخيرية وفقًا للأنظمة المعمول بها، وتأسيس إدارة للجودة في وكالة التنمية الاجتماعية لمتابعة أداء الجمعيات الخيرية والجهات الأهلية الأخرى التي تشرف عليها الوزارة وفق معايير محددة وواضحة، وتدريب وتأهيل موظفي وموظفات الوزارة على آليات الإشراف المناسبة للتعامل الأمثل مع الجهات الأهلية التي تشرف عليها الوزارة".

وأكد أهمية تصميم (برنامج وطني لبناء القدرات في الجمعيات الخيرية) بالتنسيق مع عدد من المختصين وبيوت الخبرة، وذلك لعقد دورات تدريبية لجميع منسوبي الجمعيات الخيرية العاملين بها - بما في ذلك أعضاء مجالس الإدارات عند الحاجة- على مختلف المستويات التخصصية والوظيفية في الجمعيات وفق حقائب تدريبية تعد لهذا الغرض، وذلك لبناء قدرات وتأهيل الكفاءات البشرية في الجمعيات الخيرية للرفع من مستوى خدمات تلك الجمعيات، على أن يخصص في ميزانية الوزارة بندًا لتغطية تكاليف هذا البرنامج".

وكانت اللجنة قد أكدت في ردها على تساؤلات بعض الأعضاء حول دور وزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء على الفقر، أو تحجيمه، أهمية الموضوع وخطورته في آن واحد، مشيرة إلى أن تحسين ظروف الفقير، وتأهيله والوفاء بحاجاته بأساليب غير تقليدية من خلال عطاء نوعي متبادل ومختلف؛ هو عمل مؤسسي كبير تقوم عليه أجهزة حكومية عديدة منها وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تقوم الوزارة بما يخصها في هذا الشأن، من خلال برامج الدعم التكميلي الذي ورد في الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، وذراعها التنفيذي الصندوق الخيري الاجتماعي.

وأضاف رئيس اللجنة أن الوزارة تشرف في وكالاتها الثلاث على تنفيذ بعض البرامج التنموية التي تسعى إلى دعم ومساندة تلك الفئات التي تحتاج إلى تطوير في أدواتها الإنتاجية؛ لتحسين أوضاعها الاقتصادية، والاجتماعية، وتفعيلها.

وفيما يتعلق بدور الوزارة في منظمات المجتمع المدني، أشار الهدلق إلى أن الوزارة تقوم حالياً بالترخيص للجمعيات الخيرية، والتعاونية، ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية، وقد بلغ عددها مجتمعة (١٤٠٠) جهة تقريبًا، وسبق للمجلس أن أقر مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ورفع للمقام السامي الكريم، مشيراً إلى أن مشروع النظام سوف يسهم في حال صدوره بالارتقاء بمؤسسات المجتمع المدني.

## تطوير آليات إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية على الجمعيات الخيرية والأهلية

وأفاد الهدلق أن التعليمات المبلغة للجمعيات الخيرية تنص على توقيع عقود للعاملين معها يحدد من خلالها الرواتب، والمميزات، والالتزامات، والشروط، والواجبات على الموظف وفقًا لنظام العمل وحسب طبيعة الوظيفة، والمؤهلات، والخبرات للموظف المتعاقد معه.

مضيفاً أن الغالبية من هؤلاء الموظفين سعوديون، وهناك نسبة قليلة من غير السعوديين الذين يشغلون بعض الوظائف التي لا يمكن شغلها بسعوديين مثل (التحميل، والتنزيل، والنظافة).

أما فيما يتعلق بنصيب الموظفين من إجمالي مصروفات الجمعيات، فأشار رئيس اللجنة إلى أن نسبة الرواتب تشكل ما يقارب (٧٪ إلى ١٢٪) من إجمالي المصروفات، كما أن هناك وظائف محددة لا يشغلها إلا سعوديون مثل: المديرين التنفيذيين، والمحاسبين، ومن له علاقة بالأعمال المالية.

وبالنسبة للتأهيل والدعم في دور الرعاية الاجتماعية، بيَّن رئيس اللجنة أن وزارة الشؤون الاجتماعية تسعى بالتنسيق مع وزارة المالية إلى رفع مستوى الدعم والتأهيل، كما تقوم الوزارة بالعديد من ورش العمل لتأطير العمل مع الجهات المشاركة، مشيراً إلى أنها انتهت من دراسة الوسائل التوعوية، وتم الإعلان عنها كمنافسة عامة، وجاري ترسيتها.

لافتاً النظر إلى أن الحماية جهد مشترك، ونظامها مفعَّل، ويتم التنسيق دائمًا مع الجهات الأخرى مثل وزارة الصحة، ووزارة التعليم، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، فيما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بعقد ورش دورية لتفعيل العمل المشترك.

وتم اختيار مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لإنجاز هذه الدراسات بوصفها جهة بحثية علمية، لما يتوافر لديها من المميزات، والمقومات، والخبرة الواسعة في مجال الدراسات وإجراء البحوث.

**الهدلق: مشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية سيرتقي بمؤسسات المجتمع المدني**

وأوضح رئيس اللجنة أنه لا توجد مراكز إعلامية للجمعيات الخيرية، سواء في الأسواق المركزية، أو المستشفيات الحكومية، أو الأهلية، أو غيرها، مضيفاً أن الوزارة ذكرت أن هناك مكاتب تعريفية بأنشطة الجمعيات وبرامجها وخدماتها.

وعن المكاتب التي تم إغلاقها، أوضح رئيس اللجنة أن إغلاقها كان نتيجة قيامها بمخالفة جمع التبرعات النقدية، مؤكداً أن مكافحة التسول في المساجد، أو عند إشارات المرور ليس من اختصاصات الوزارة، وإنما من اختصاص جهات أخرى.

وعن دور وزارة الشؤون الاجتماعية في إحصاء حالات الطلاق بالمملكة، أفاد الهدلق أن الوزارة ليس لها علاقة بموضوعات إحصاءات حالات الطلاق، مبيناً أن الوزارة تسهم في جهود الحد من حالات الطلاق من خلال إصلاح ذات البين، وإنشاء المراكز المتخصصة بالإرشاد الأسري، والتصريح لعدد من الجمعيات والمؤسسات ذات العلاقة، والإسهام في نشر بعض الدراسات المتعلقة بالطلاق.

وأشار الهدلق إلى أن الوزارة ذكرت أن إستراتيجية التنمية الاجتماعية انطلقت من منظورات متعددة الجوانب، (اجتماعية، واقتصادية، وثقافية)، فضلاً عن الجانب الأمني، وتبنت مبدأ زيادة كفاءة المشاركة المجتمعية في جميع مراحل الإعداد؛ لتحفيز الإرادة للتغيير المستهدف، بالإضافة إلى التنسيق والشراكة ما بين مكونات المجتمع من الجهاز الحكومي، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بما يؤمن تحقيق العدالة الاجتماعية.

وأوضح الهدلق أن الإستراتيجية أكدت أن أهم عناصر التنمية الاجتماعية؛ لتحقيق أهدافها هي التمكين، وبناء القدرات، وخلق الفرص، وتبنتها الوزارة مطلع عام ١٤٣٥هـ؛ لتتيح الفرصة لتقديم أساليب تفكير جديدة حول كيفية مواجهة تحديات الاستدامة، والرفاهية المحلية، وفق برامج ونشاطات تنطلق من احتياجات الأهالي؛ وينشأ ذلك من مفهوم أن المجتمعات المحلية أكثر دراية بما يجب القيام به، لتعزيز الاستدامة في منطقتهم، ولكنهم في بعض الأحيان بحاجة إلى وجود مراكز تنمية اجتماعية حكومية، لتساعدهم من تنمية مجتمعاتهم.

مضيفاً أن ذلك يوفر قناة للمجتمعات المحلية، والمجالس التي تمثلهم؛ لكي يتم التفاعل الأمثل لتنمية المجتمع.

وتابع أن لجان التنمية الاجتماعية قد بلغت لعام ١٤٣٥هـ (٤٠٠) لجنة تنمية أهلية، و(٣٨) مركزًا حكوميًا للتنمية الاجتماعية موزعة في مختلف مناطق المملكة، لافتاً النظر إلى أن ما أطلقته الوزارة من مبادرات تنموية يهدف إلى عكس الاتجاه في تغيير منهجية الوزارة نحو تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.

واعتبر رئيس اللجنة أن من أهم اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية رصد الظواهر الاجتماعية السلبية والإيجابية، وهذا الرصد لا يكون إلا من خلال مركز بحوث متطور ومستقل، وهو ما يتمثل في المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية الذي تعمل الوزارة على تفعيله واستقطاب الكفاءات لتشغيله؛ لما سيكون له من دور في دراسة كافة الظواهر الاجتماعية، منوهاً إلى أن الوزارة سبق أن أعدت العديد من الدراسات العلمية عن الطلاق، والتسول، والعنف الأسري، والخلافات الزوجية، وإيذاء الأطفال في الأسرة السعودية، وغيرها من الدراسات.

ورداً على تساؤلات بعض الأعضاء حول شكاوى المستفيدين من برنامج تسديد فواتير الكهرباء، أوضحت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب أن لدى الوزارة برنامج يختص بتسديد جزء من فواتير الكهرباء نتيجة لازدياد شكاوى المستفيدين من انقطاع خدمة الكهرباء عن منازلهم، مشيرة إلى أن البرنامج يهدف إلى تخفيف العبء المالي عن كاهل المستفيدين، وإلى ترشيد الاستهلاك الفعلي من الطاقة الكهربائية، كما يهدف إلى ضمان استمرارية إيصال خدمة الكهرباء لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي.

وأضاف رئيس اللجنة أن الوزارة وضعت عددًا من الضوابط لهذا البرنامج، وهي أن يكون المستفيد مشمولاً بمعاش الضمان الاجتماعي، وأن يحضر أصل فاتورة الكهرباء مسددة، كما عليه أن يحضر صور صك ملكية العقار، أو عقد إيجار له، مشيراً في ذات السياق إلى أن عدد المستفيدين والمستفيدات من البرنامج بلغ حتى شهر أغسطس لعام ٢٠١٤م (٣٩٠,٧٤٢) مستفيدًا ومستفيدة، كما بلغ إجمالي المنصرف لعام ٢٠١٤م حوالي (٧٢٠) مليون ريال.

ونقل الهدلق عن الوزارة تأكيدها أن هناك تنسيقًا بين وكالات الوزارة في كثيرٍ من الموضوعات والأمور المشتركة، مشيراً - على سبيل المثال - إلى أن الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية الاجتماعية، التابعة إدارياً لوكالة التنمية الاجتماعية تنشئ دُور رعاية للمسنين ودُوراً للأيتام، ومراكز إيوائية، ورعاية نهارية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتتولى وكالة الرعاية الاجتماعية دعمها من خلال منحها إعانات مالية، ودفع رسوم مالية للحالات الملحقة بتلك المراكز من ذوي الإعاقة، كما تتولى بعض مكاتب الضمان الاجتماعي في المحافظات التي لا يوجد بها مراكز تأهيل ببحث حالات المعاقين، وتوزيع بطاقات الصراف للذين يطالبون بإعانات مالية وتقديم الخدمة لهم.

# الشورى يطالب بصرف بدل خطر للمسعفين والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية

**طالب مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٦/٣/٢١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، بصرف بدل خطر وعدوى للمسعفين والعاملين الميدانيين في الخدمات الإسعافية.**

**جاء ذلك بعد أن استمع المجلس لوجهة نظر اللجنة الصحية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي.**

**وشدد المجلس في قراره على دعم هيئة الهلال الأحمر السعودي لاعتماد ميزانيتها السنوية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة لها، ودعمها في اعتماد خطتها العشرية الاستراتيجية لتتمكن من تطوير خدماتها حسب الجدول الزمني لعناصر الخطة.**

كما دعا المجلس إلى تسهيل الأعمال الإسعافية للهيئة في مواسم الحج والعمرة، وتوفير مراكز مناسبة لها في المشاعر المقدسة وداخل مرافق الحرمين الشريفين للوصول لطالب الخدمة الإسعافية بيسر وسهولة.

## دراسة ربط المستوصفات والمستشفيات الخاصة بمركز عمليات الهلال الأحمر

وأيد المجلس في قراره دارسة إسناد حالات الإخلاء الطبي للمرضى الذين تستدعي حالاتهم المرضية نقلهم من أي مدينة في المملكة لأي من المستشفيات المرجعية إلى الهلال الأحمر السعودي، ودعمها بالإمكانات اللازمة، ودراسة ربط المستوصفات والمستشفيات الخاصة بمركز عمليات الهلال الأحمر؛ لضمان سرعة الاستجابة في مباشرة الحالات الطارئة.

هيئة الهلال الأحمر السعودي
Saudi Red Crescent Authority

وفي معرض رد اللجنة الصحية على ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن ما ورد في تقرير الهيئة، أوضحت اللجنة أن هيئة الهلال الأحمر السعودي تعتمد حالياً على برامج الكترونية في تسجيل البلاغات وترحيلها ومتابعتها، وهي بصدد تنفيذ برنامج الكتروني يحقق التواصل بين غرف العمليات والفرق الإسعافية إلكترونيًا، وبرنامج لتحديد موقع المتصل إلكترونيًا لتسهيل وصول الفرق الإسعافية.

وبيَّن رئيس اللجنة أن مشروع إدارة الطوارئ ينقسم إلى قسمين، الأول يتمثل في إنشاء غرفة عمليات متصلة بكافة أقسام الطوارئ والعناية المركزة في مستشفيات المملكة، لتوفير معلومات لحظية عن الأسرة الشاغرة في هذه الأقسام، ويتمثل القسم الثاني في إنشاء مراكز طوارئ أولية، ومستشفيات طوارئ متخصصة لعلاج الإصابات (trauma center) في كل مدينة حسب الحاجة.

وعن معوقات إنشاء مشروع إدارة الطوارئ أفاد الدكتور لنجاوي أنها تتضمن جانبين هما اعتماد الميزانية المناسبة، وتوفر الأراضي اللازمة.

وفيما يتعلق بتخصيص أسرة للهلال الأحمر في طوارئ المستشفيات؛ قال الدكتور لنجاوي إنها خطوة مرحلية مؤقتة لا يمكن الاستمرار بها؛ لأنها قد تؤدي إلى رفض من لم يتم نقله عن طريق الهلال الأحمر، بالرغم من وجود أسرة شاغرة، وهذا بالطبع مخالف لأخلاقيات المهنة.

وأشار رئيس اللجنة إلى أن هناك عدة ملحوظات حول أعداد طواقم سيارات الإسعاف وتخصصاتهم ومقارنتها بالمعايير الدولية، وعن متوسط مدة الاستجابة لطلب الخدمة الإسعافية، والصعوبات التي تواجهها الهيئة لتخصيص نقاط للتمركز؛ للتقليل من زمن الاستجابة.

ولفت النظر إلى أن الفرقة الإسعافية في هيئة الهلال الأحمر السعودي تتكون من شخصين تتراوح مؤهلاتهما ما بين مساعد صحي، أو فني إسعاف، أو طبيب وتنقسم الفرق الإسعافية إلى فرقتين أساسيتين تشتمل على فنيين ومساعدين صحيين، وكذلك فرق متقدمة بها أطباء.

وأشار إلى عدم وجود معايير دولية ثابتة لهذا الأمر، فلكل دولة معايير وطرق تشغيل خاصة بها، وفي الغالب تتكون الفرق الإسعافية من (٢-٣) أشخاص بهدف تقليل عدد الأشخاص وزيادة عدد الفرق الإسعافية، لضمان تغطية إسعافية على نطاق أكبر.

وعن متوسط زمن الاستجابة للبلاغات، أوضح الدكتور لنجاوي أنه من ٨-١٠ دقائق داخل المدن، و٢٥-٣٠ دقيقة في خارج المدن، مشيراً إلى أنه لم يتم تخصيص مواقع للهيئة مثل بقية مؤسسات الدولة، رغم أنه قد سبق للمجلس أن أصدر توصيةً بهذا الشأن لأهميته.

وأفاد رئيس اللجنة أن الهيئة لا تفرق بين المحتاجين لخدماتها الإسعافية الطارئة سواء كانوا رجالاً أو نساء، مشيراً إلى أن إجراءات وترتيبات دخول الفرق الإسعافية إلى المجمعات النسائية تتم من قبل إدارة المجمع النسائي قبل وصول الفرق الإسعافية لهذا المجمع.

**د.لنجاوي: تحديد موقع المتصل إلكترونيًا لتسهيل وصول الفرق الإسعافية**

وأضاف: وفي حال منع الفرقة من الدخول فإنه يتم إبلاغ العمليات والقيادة الميدانية بذلك، والتنسيق مباشرة مع إدارة المجمع، وتقوم الهيئة في مثل هذه الحالات بإبلاغ الوزارة التي يتبع لها القطاع بالحادثة؛ ليتم اتخاذ الإجراء اللازم ضد من قام بمنع الفرق الإسعافية.

وقال الدكتور لنجاوي: إن هيئة الهلال الأحمر السعودي تقوم بالتخطيط سنوياً لاحتياجها من سيارات الإسعاف، ولكن في العام المالي (١٤٣٢/١٤٣٣هـ) تم إلغاء مناقصة (٢٠٠) سيارة إسعاف مما أدى إلى هذا العجز، لكن في عام (١٤٣٤هـ) تم تأمين (٢٧٠) سيارة إسعاف، و(٥٣) سيارة تدخل سريع، وفي عام (١٤٣٥هـ) تم اعتماد مبالغ لتوفير (٤٠٠) سيارة إسعاف، وسوف تصل في نهاية عام (١٤٣٦هـ) -إن شاء الله-.

وفي ردها على تساؤلات بعض الأعضاء عن أداء سيارات الإسعاف وتأمين الأعداد المناسبة منها، أفادت اللجنة الصحية أن نسبة سيارات الإسعاف حاليًا إلى عدد السكان "سيارة إسعاف لكل (٢٢) ألف نسمة"، بيد أن الهيئة تسعى للوصول إلى المعدل العالمي وهو "سيارة إسعاف لكل (١٠) آلاف نسمة".

وأكد رئيس اللجنة على أن الهيئة تعاني من مشكلة نقص القوى البشرية في الكادر الصحي؛ وذلك لندرة تخصص طب الطوارئ عامةً على المستوى الدولي، لافتاً إلى أنها بصدد إنشاء معهد متخصص لتدريب منسوبيها وغيرهم من أفراد المجتمع، والتنسيق في ذلك مع المؤسسة العامة للتدريب الفني والمهني، وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث بتخصيص مقاعد لتخصص طب الطوارئ.

وعن وضع إستراتيجية للعمل الإغاثي الإنساني الخارجي أشار رئيس اللجنة إلى القرار الذي أصدره مجلس الشورى في وقت سابق برقم (٥٧/١٢٢) وتاريخ ١٤٣٥/١/١٥هـ، مفيداً أن الهيئة أعدت إستراتيجية المساعدات الإنسانية الخارجية ورُفعت للمقام السامي ومازالت تحت الدراسة.

وعن دعم الإسعاف الجوي أفاد رئيس اللجنة أن الهيئة لديها خطة للإسعاف الجوي حسب ما ورد في إستراتيجية الهيئة للعام (٢٠٢٠م)، تقضي باستخدام (٥٠) طائرة إسعاف جوي؛ وهي قيد التنفيذ.

# هيئة الرقابة.. تشتكي الازدواجية وعدم استجابة الجهات الحكومية

الدكتور/ ناصر بن راجح الشهراني
رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية

**تعثر المشاريع، وعدم تجاوب الجهات الحكومية، وغياب الموظفين في الأجهزة الحكومية، أو تأخرهم عن الدوام، كانت أبرز المحاور التي دارت حولها مداخلات الأعضاء على تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥هـ.**

**جاء ذلك خلال الجلسة العادية التاسعة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها مجلس الشورى يوم الثلاثاء ٧/ ٤/ ١٤٣٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ.**

**وبعد أن تلا رئيس لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية الدكتور ناصر الشهراني تقرير اللجنة بشأن الموضوع تم عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، حيث قال أحد الأعضاء: إن هناك نسبة مرتفعة من المشروعات الحكومية المعتمدة، والتي لم تتم ترسيتها؛ إلى جانب ارتفاع المشاريع المتعثرة التي تصل نسبتها إلى ٤٠٪ من المشروعات التي يتم تنفيذها؛ وبالرغم من أن الهيئة أشارت في تقريرها إلى بعض أسباب التعثر، ورغم أهمية الأمر؛ إلا أن اللجنة لم تأت على معالجته، ولم تقر توصية بهذا الخصوص.**

## معالجة ضعف إمكانات المقاولين بإعادة النظر في نظام تصنيفهم

مشيراً إلى أنه كان الأولى باللجنة أن تنظر إلى الأسباب التي أوردتها مثل ضعف إمكانات المقاولين، الذي قد تكون معالجته من خلال إعادة النظر في نظام تصنيف المقاولين، وما يمكن عمله بهذا الخصوص قد يؤدي إلى التخفيف من حالة ضعف إمكانات المقاولين عند ترسية المشروعات.

هيئة الرقابة والتحقيق

وطالب أحد الأعضاء بالتوصية بمنح مزايا منافسة للهيئات الأخرى حتى تتمكن الهيئة من اجتذاب الكوادر المؤهلة لشغل الوظائف الشاغرة.

ولفت عضو آخر إلى أن هيئة الرقابة والتحقيق تشكو من عدم استجابة الهيئات الحكومية لملاحظاتها والرد عليها، مع عدم تصحيح أخطائها كما تشكو الهيئة من تسرب الكفاءات، وكذلك من تأخر صدور الأنظمة.

وأيده عضو آخر وزاد على ذلك أن الجهات الرقابية تعاني من عدم تجاوب الجهات المشمولة برقابتها وعدم الرد على خطاباتها، مشيراً إلى أن السبب في ذلك يعود إلى الازدواجية في عمل تلك الجهات الرقابية.

وقال آخر إن اللجنة تطالب في التوصية الرابعة بسرعة الانتهاء من دراسة مشروع نظام مكافحة إساءة استخدام السلطة بالتنسيق مع الجهات المعنية، مشيراً إلى أن هناك أنظمة أخرى مهمة؛ مثل نظام البت في مشروع الهيئة المرفوع إلى المقام السامي منذ ١٤٢٧هـ، ونظام مشروع تأديب الموظفين، ونظام حماية المال العام، ووصفها بأنها مهمة جدًا؛ لأنها تعطي الإطار القانوني للمتابعة، مشيراً إلى أن المنطقة تمر بظروف سياسية

واقتصادية صعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول، ولابد من حفظ المال العام، ومراقبة المشروعات، لاسيما التنفيذ؛ لأنها ستنعكس فيما بعد على الصيانة والمصاريف الباهظة للمحافظة عليها.

**إلزام القطاعات الحكومية باستخدام نظام البصمة لمتابعة الحضور والانصراف**

وأضاف أحد الأعضاء أنه يتضح من تقرير هيئة الرقابة والتحقيق أن مراقبة دوام منسوبي الأجهزة الحكومية يعد من أهم الأدوار التي تؤديها الهيئة؛ حيث قامت الهيئة بمتابعة حضور وانصراف منسوبي (٤٦) جهة حكومية، وزيارات تراوحت ما بين الزيارة الواحدة حتى عشرة آلاف زيارة لكل مرفق. معتبراً أنه ومع التطور التقني الكبير في برامج الـ (IT) يجب أن يتم إلزام كافة القطاعات الحكومية باستخدام نظام البصمة لمتابعة الحضور والانصراف، وربط ذلك إلكترونيا مع هيئة الرقابة والتحقيق.

ورأى أن ذلك يمكّن الهيئة من متابعة جميع القطاعات بشكل مستمر ومباشر، مما ينعكس على زيادة التزام الموظفين بفترة الدوام، إضافة إلى تقليص احتياج هيئة الرقابة من الموظفين المناط بهم القيام بالجولات التفتيشية. مشيراً إلى أن تطبيق نظام آلي موحد يسهم في مكننة العمل، وتوفير بيانات وتقارير متكاملة تمكّن متخذي القرار من متابعة نظام الحضور والانصراف بتلك الجهات بشكل دقيق وشامل، ويمكّن هيئة الرقابة والتحقيق من متابعة النظام عن طريق الربط الإلكتروني بتلك الجهات، مما يوفر الوقت والمجهود ويحقق السرعة والدقة.

وأيده عضو آخر، وقال : إن هناك إشكالية في تأخر وغياب كبير لمنسوبي الأجهزة الحكومية، ولا يمكن تفسيره إلا بأنه فساد إداري وينعكس بالطبع على الأداء مما ينتج عنه فساد مالي.

وحول ما أوضحته الهيئة في بند القوى البشرية، من أن هناك (٢١٢) وظيفة شاغرة لديها، وأن هناك أسبابًا حالت دون إشغال تلك الوظائف، ومنها تراجع الكثير ممن تقدم أو تم تعيينه على تلك الوظائف؛ لوجود فرص وظيفية بمزايا أكثر لدى جهات حكومية أخرى؛ قال أحد الأعضاء: إن الهيئة تعاني من تسرب الكوادر والكفاءات الإدارية المتميزة؛ لتلقيهم إغراءات ومميزات من أجهزة حكومية أخرى، ومن القطاع الخاص، وتطالب بإقرار حوافز وبدلات لموظفي الهيئة لضمان الاستقرار الوظيفي، مقترحاً على اللجنة إصدار توصية بإقرار الحوافز والبدلات التي تطالب بها الهيئة، وكذلك دعم الهيئة بفنيين قادرين على تشخيص الخلل في المشروعات الحكومية.

**دعم الهيئة بفنيين قادرين على تشخيص الخلل في المشروعات الحكومية**

واعتبر عضو آخر أن الملاحظات التي رصدها التقرير على الجهات والأجهزة التابعة لها والتي تتكرر في كل تقرير، وتزيد من سنة إلى أخرى، إشكالية تستحق البحث حتى لا تذهب الجهود سدى.

وأشاد أحد الأعضاء بالهيئة قائلاً: إنها أحسنت في دراساتها الميدانية للظواهر المستجدة حول تزوير الشهادات، وتقديمها مقترح لوزارة التعليم العالي بإنشاء مركز وطني متخصص يرتبط بمجلس التعليم العالي لتوثيق المؤهلات، وكذلك دراستها للموضوعات التي رفعتها للمقام السامي والتي تتعلق بقصور في الأداء لبعض الأجهزة الحكومية ومنها العديد من المشروعات المتأخرة والمتعثرة.

وأكد عضو آخر ضرورة تفعيل دور إدارات المتابعة في الأجهزة الحكومية؛ لتقوم بدورها بكشف المخالفات المالية، والإدارية، ومحاسبة المقصرين، ومعالجة أسباب القصور في هذه الأجهزة، مع التأكيد على الإسراع في البت في مشروع نظام الهيئة؛ لتتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه.

وحول ما ورد في تقرير القوى البشرية بأن عدد الوظائف النسائية في هيئة الرقابة والتحقيق (١٣٦) وظيفة، وبما لا يتجاوز (١٠٪) رأى أحد الأعضاء أن ذلك لا يتماشى مع التوسع الكبير في افتتاح أقسام نسائية في معظم قطاعات الدولة في كافة المناطق، إضافة إلى كليات البنات، وكذلك مدارس التعليم العام. مطالباً اللجنة بالتأكيد على الهيئة بأهمية توظيف النساء لخصوصية أقسام النساء ولتمكنهن من العمل عن بعد، خصوصا في متابعة الالتزام بالعمل إضافة إلى أن لدى الهيئة (٢١٢) وظيفة شاغرة.

وزاد عضو آخر بأن الهيئة تقوم بدور رقابي، مع ضبط المخالفات المالية والإدارية والتحقيق فيها ومن ضمن المعوقات التي ذكرتها الهيئة ضعف دور إدارات المتابعة بالأجهزة الحكومية في كشف المخالفات المالية والإدارية.

متوقعاً أن القصد من ذلك ضعف دور هذه الإدارات التي صدر أمر سامي بشأنها، وينص على تحويل إدارات المتابعة إلى إدارات المراجعة الداخلية، ولها اختصاصات ومهام وضعت لها مضيفاً أن هذا يؤكد على أن المجلس إلى الآن لم يجد حلًا لقصور أداء وحدات المراجعة الداخلية، وقد تناول قصور أدائها، وضعفها تقارير ثلاث هيئات: هيئة مكافحة الفساد، وهيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، والجميع يشير إلى قصور هذه الإدارات، وعدم فاعليتها، لافتاً إلى أن المشكلة لا زالت موجودة في هذه الأجهزة الحكومية من خلال هذه الإدارات غير المفّعلة.

### تأخر أنظمة تأديب الموظفين والاعتداء على المال العام

وأفاد أحد الأعضاء بأن هيئة الرقابة والتحقيق تواجه مشكلة مشروع نظام تأديب الموظفين، ومشروع الاعتداء على المال العام وسوء استخدام السلطة، معتبراً أنه إذا كان هذان النظامان لم يبت بهما إلى الآن، فإن ذلك سوف ينعكس على دور هيئة الرقابة والتحقيق. وطالب اللجنة بإضافة توصية تنص على الإسراع في إصدار مشاريع الأنظمة سالفة الذكر، ومعالجة موضوع إدارات المراجعة الداخلية في تقارير الوزارات الأخرى.

وأضاف عضو آخر أن لجنة التنظيم الإداري واجهت مشكلة تداخل الاختصاصات بين بعض الأجهزة الحكومية بطريقة عجيبة، وقد مرت هذه الدراسة بعدة مراحل حتى صدر في النهاية قرار مجلس الوزراء في ١٤٣٣/١/٣هـ والمتضمن نقل نشاطات الرقابة المالية الذي تقوم به حاليًا هيئة الرقابة والتحقيق إلى ديوان المراقبة العامة، مضيفاً أنه على الرغم من ذلك لا زال التداخل في الصلاحيات مستمرًا، بل انضمت هيئة مكافحة الفساد إلى الازدواجية، حيث نجد متابعة المشروعات تقوم بها هيئة مكافحة الفساد، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق.

وأضاف إن هذه الازدواجية لها أثر سلبي في العمل الرقابي مثل تضارب نتائج الفحص من جهة لأخرى مما يضعف مصداقية نتائج الفحص، بل قد يحرج الجهات الرقابية أمام الجهات المشمولة برقابتها، وكذلك إزعاج الجهات المشمولة بالرقابة، مؤملاً من اللجنة أن تأخذ زمام المبادرة بدعوة ممثلين من الجهات الرقابية لمناقشة هذه الازدواجية، والخروج بدراسة تنتج عنها توصيات للقضاء على هذه الازدواجية أو الحد منها.

وأكد أحد الأعضاء أن هيئة الرقابة والتحقيق هيئة مهمة جدًا؛ بالإضافة إلى قطاعات أخرى لها دور كبير في الرقابة، مثل: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وديوان المراقبة، وأيضًا مجلس الشورى، وهي تحتاج إلى تطوير لبرامجها الرقابية المالية والإدارية، كما يجب على الهيئة زيادة الرقابة على المشروعات السكنية التابعة لوزارة الإسكان، ومعرفة المعايير التي على أساسها إقرار عقد شركة (بارسونس) بالرغم من مخالفته النسب العالمية التي أكدتها وزارة الإسكان.

وستقوم لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات وملحوظات دراسة وافية والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة، ومن ثم يصوت المجلس على توصياتها النهائية بشأن الموضوع.

# سلمان والمستقبل الزاهر

د. حامد الوردة الشراري
عضو مجلس الشورى

الملك عبدالله - يرحمه الله - قاد البلد إلى بر الأمان في أحلك الظروف وحقق الكثير من الإنجازات الداخلية التنموية والخارجية السياسية التي يصعب حصرها، وحمل الفقيد على عاتقه الكثير من الملفات من أهمها؛ محاربة الإرهاب، والحوار مع الآخر منذ توليه الحكم؛ فكان واعياً لأهمية مكافحة الإرهاب فكرياً وأمنياً، وإبراز سماحة ديننا الحنيف ووسطيته وتقبله للآخر على المستوى العالمي.

الملك سلمان - حفظه الله -، ولي عهده آنذاك - ليس بعيداً عن صناعة القرار وإدارة البلاد، فقد شارك أخيه الراحل تلك المنجزات، وعايش معه قضايا وهموم الأمتين العربية والإسلامية، وكان خير سند له في التعاطي مع تلك الملفات الساخنة وتحديات سياسية أخرى تشهدها المنطقة.

الملك سلمان يسير وفق نهج ومباديء وضعها المؤسس - طيب الله ثراه - وسار عليها من بعده أبناؤه الملوك - رحمهم الله جميعا - ضمن استراتيجية سياسية واقتصادية وتنموية محورها خدمة المواطن، يسنده طاقم يحظى بثقة الشعب ذا كفاءة عالية يجمع بين الخبرة والتقنية والمهنية والإدارة والشباب؛ متمثلاً في ولي عهده الأمير مقرن بن عبدالعزيز مهندس الحكومة الالكترونية، وولي ولي عهده الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز رجل الأمن القوي وجنرال الحرب على الإرهاب خريج مدرسة نايف.

القضاء على الإرهاب والتطرف الفكري، وإبراز سماحة الإسلام، وتداعيات الربيع العربي، ودعم الاستقرار والسلم العالمي، وتنويع مصادر الدخل الوطني، وتنمية الإنسان السعودي والحفاظ على هويته الوطنية والدينية، والقضاء على الفساد، وتقييم شامل ودقيق للمرحلة السابقة لرسم خريطة المستقبل، هي-بلا شك- أبرز تحديات المرحلة القادمة.

فتدشين بوابة المستقبل الزاهر ومعالجة تلك التحديات بدأها الملك سلمان بن عبدالعزيز من الداخل بحزمة من القرارات الحكيمة والجريئة ذات أبعاد تنموية واجتماعية، جاءت بمجملها تعالج الترهل الإداري وتلملم الشتات وتضارب الصلاحيات من خلال دمج وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم بوزارة واحدة بمسمى وزارة التعليم، وإلغاء العديد من المجالس العليا المساندة، والاستعاضة عنها بمجلسين رئيسيين بصلاحيات واسعة وواضحة المهام مرتكزهما أمن الوطن ورفاهية المواطن؛ يرأسهما شابان طموحان مشهود لهما بالكفاءة والتميز، مجلس الشؤون السياسية والأمنية يرأسه الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية ويرأسه الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، مع تشكيل حكومة جديدة سمتها المزج بين الشباب الكفؤ وأصحاب التجربة والخبرة لتواكب فكر هذا الجيل الشاب وتعمل على توفير متطلباته وتطلعاته، االذي يصل نسبة تعداده من تقل أعمارهم عن (٤٠) من السكان إلى (٨٠٪)، في عصر ثورة الاتصالات وعالم التواصل الاجتماعي، وفي مرحلة حرجة يعيشها هذا الجيل من تجاذبات سياسية وفكرية وتحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية.

قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله -، صاحب الحنكة السياسية، والكفاءة القيادية والثقافة الواسعة، تنبئ - بكل تأكيد - عن حقبة جديدة تحقق الازدهار والإصلاح وتختزل الزمن لرفعة الوطن، وتتعاطى مع تحديات المرحلة بكل اقتدار وتبحر بسفينة الوطن في طمأنينة صوب المستقبل الواعد بعون الله.

# تقرير وزارة الثقافة والإعلام.. يرصد تعثر دورها الثقافي!

الدكتور/ أحمد بن عمر الزيلعي
رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار

**ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الرابعة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٦/٣/٢١هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور أحمد الزيلعي.**

وبعد عرض تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن الموضوع، للمناقشة أشار أحد الأعضاء إلى إحدى توصيات اللجنة التي طالبت فيها بوضع معايير علمية دقيقة لاختيار المثقف، وتساءل قائلاً: هل يوجد فعلًا معايير علمية دقيقة لاختيار المثقف؟ مشيراً إلى أن المثقف منتج مجتمع، وتفاعل؛ ولا يمكن أن يحصر داخل تعريف معين.

أعضاء يرفضون توصية تطالب بوضع معايير علمية دقيقة لاختيار المثقف

وأيده عضو آخر، وقال: إن المثقف السعودي لا تختاره البيروقراطية، وإنما المجتمع هو من يختاره، كما أن المطالبة بالرعاية، والتأهيل، والتدريب سوف تضيف مسمى وظيفي جديد (مثقف)، مقترحاً على اللجنة سحب هذه التوصية كاملة، وطالب المجلس ب ألاّ تصدر منه توصية بهذا الشكل.

وبشأن مطالبة اللجنة في توصية أخرى وزارة الثقافة والإعلام بوضع إستراتيجية للإعلام، قال العضو: إن وزارة الثقافة والإعلام لا تباشر الآن العمل الإعلامي المرئي والمسموع مباشرة، بل توجد هيئات لذلك، وتعمل الآن على إعداد السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية وتحديثها، مقترحاً أن تكون وزارة الثقافة والإعلام أكثر حضورًا فيما يتعلق بالإعلام غير المرئي والمسموع، بمعنى الاهتمام بالإعلام الداخلي، أو الإعلام الخارجي.

وزارة الثقافة والإعلام
Ministry of Culture and Information

واقترح أحد الأعضاء إعادة النظر في عبارة: "وضع استراتيجية" المنصوص عليها في التوصية، مشيراً إلى أنه من الأفضل أن يتم وضع خطة للسنوات القادمة، فيما عبر عضو آخر عن أمله في تبني اللجنة توصية لضم كل ما يتعلق بالجوانب الثقافية إلى وزارة التعليم.

ولاحظ عضو آخر خلو تقرير الوزارة من الإنجازات، منوهاً بأنها قد يكون لها العذر في ذلك بسبب إعادة هيكلتها، وخروج الكثير من المهام إلى هيئات أخرى.

وطالب آخر بوضوح السياسة الإعلامية، ورؤية الوزارة، وإستراتيجيتها، وعملها في المستقبل، لافتاً النظر إلى أهمية الحاجة إلى الصياغة وسلامة اللغة التي وصفها بالمطلب الذي يجب أن يتحقق في التقارير القادمة.

وأضاف: إن تعثر الوزارة في الدور الثقافي الذي أوكل إليها منذ فترة طويلة لا يُختلف عليه اثنان، مطالباً الوزارة بالاهتمام بهذا الجانب والحرص عليه.

ولفت عضو آخر إلى أن من المراكز المتميزة والتي ظلت لسنوات تحت إشراف الرئاسة العامة لرعاية الشباب ثم أصبحت تحت مظلة وزارة الثقافة والإعلام مركز الملك فهد الثقافي، مضيفاً أن هذا المركز يعد منشأة ثقافية رائدة تسهم في دعم وخدمة الثقافة نظير ما تملكه من طاقم إداري متميز، وكوادر فنية متخصصة، وقاعة للمحاضرات تسهم بشكل كبير في إنجاح أي فعالية، أو نشاط، أو مؤتمر متخصص يقام فيها، سواءً من الجهات الحكومية أو الجهات المتخصصة؛ إلا أنه وفي الفترة السابقة تعاني الجمعيات المتخصصة بشكل عام؛ ومنها الجمعيات الصحية المهنية من صعوبة بالغة في تنظيم ملتقياتها العلمية، ومؤتمراتها الدولية في هذه المنشأة المتميزة، والسبب يعود إلى توجه الوزارة إلى تحصيل إيجار خدمات هذا المركز، مشيراً إلى أن الرسوم عالية ومكلفة، وتفوق طاقات مثل هذه الجمعيات؛ كون كثير منها يعتمد بشكل مباشر على اشتراكات الأعضاء كمورد ورصيد لها، مؤكداً أهمية تشجيع مثل هذه الأنشطة، ودعمها لتحقيق ما هو مرجو منها، وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تمتلكها الوزارة في هذا الجانب.

ورصد أحد الأعضاء وجود العديد من القطاعات التنفيذية في وزارة الثقافة والإعلام، التي يجب أن تتخلص منها الوزارة؛ لتبقى الوزارة تعمل كقطاع تخصصي، وتنظيمي، ورقابي على وضع الإعلام في داخل المملكة وما يمثله الإعلام في خارج المملكة؛ مضيفاً أن بعض الأعمال بقيت قطاعات تنفيذية داخل الوزارة، كالرقابة على المطبوعات وفسحها، وبذلك تختلط هذه الوظيفة مع وظيفة هيئة الإعلام المرئي والمسموع؛ لاختلاط المواد الإعلامية، وتحولها من ورقية إلى إلكترونية، لافتاً النظر إلى أن هذا الجانب من مهام الوزارة التي يجب أن ينتقل كلياً إلى هيئة الإعلام المسموع والمرئي، فالرقابة على المطبوعات، وفسحها يجب أن تكون ضمن هيئة مستقلة، كما يجب أن تعاد هيكلة جهاز الوزارة ومركزها الرئيس بما يضمن وجود رؤية واضحة لعمل الوزارة ونشاطها الأساسي.

وانتقد عضو آخر عدم فعالية الإعلام السعودي، مشيراً إلى أنه أصبح حقيقة طاغية من حياة الناس، جعلت المعلومة في متناول الجميع في سرعة مذهلة، جعلت إنسان هذا العصر محاطاً بتدفق معلوماتي هائل له تأثيره على عقله، ووجدانه، واتجاهاته، ومواقفه، وأنماط سلوكه؛ مما جعل من الإعلام أساسًا قويًا في بناء قيم الناس ومفاهيمهم، وتوجهاتهم، وسلوكهم، وأسلوب حياتهم، مضيفاً في ذات السياق أنه إذا كانت خطورة الإعلام حقيقة واضحة، فإن الأهم هو كيفية الاستفادة من الإعلام في تنشئة المجتمع السليم، والحث على الفضيلة وتعزيز القيم السامية.

**وآخر ينتقد ارتفاع الرسوم المرتفعة لمركز الملك فهد الثقافي**

ولفت النظر إلى إن المقارن بين منطلقات الدولة، ونظام الحكم فيها، وسياستها الإعلامية، وبين الواقع التنفيذي لإعلامنا غير الرسمي المملوك لمواطنين سعوديين يجد أمرًا مؤسفًا، وواقعًا غير مرضٍ، والسبب يعود لغياب الرؤية الإعلامية الواضحة، حيال الدور المناط لوسائل الإعلام، وعدم وجود إستراتيجية إعلامية شاملة تنطلق من اعتبارات المصلحة العليا، حيث من المناسب أن تكون وزارة الثقافة والإعلام مرآتنا الصافية وذلك بالالتزام بسياساتنا الإعلامية، ومنطلقاتنا الدينية، والنظامية؛ لنطل على العالم بهويتنا العربية، والإسلامية، لتحقيق آمال وتطلعات أبناء وطننا الشامخ.

ورأى آخر أنه من المناسب وضع استراتيجية للإعلام الأمني لتكوين منظومة إعلامية أمنية ذات أسس علمية تدار من ذوي الاختصاص في هذا المجال، لتنمية الثقافة الأمنية وترسيخ مفاهيم المشاركة المجتمعية في الواجبات والمسؤوليات الأمنية.

وقال أحد الأعضاء: إن العالم كله يشيد بالدور الريادي الذي تضطلع به المملكة في محاربة الإرهاب والغلو والتطرف، مشيراً إلى أن مبادراتها السياسية ونجاحاتها الأمنية في هذا السبيل هي محل إعجاب الجميع، بل أصبحت أنموذجًا يحتذى به في كثيرٍ من أنحاء المعمورة.

وفي المقابل لاحظ العضو خلو تقرير الوزارة من الإشارة إلى هذه الظاهرة التي ازداد خطرها، واشتد ضررها في الأعوام الأخيرة، خاصة عام التقرير؛ فلا حديث في هذا التقرير عن جهود المملكة للتصدي لهذه الظاهرة، ولا حديث عن وجود خطة إستراتيجية ثقافية، ولا حديث عن حملات ونشاطات إعلامية، ولا حديث عن تنسيق الجهود وتضافرها وتكاملها لمكافحة هذه الآفة، واجتثاثها من جذورها، والقضاء عليها، مؤكداً أن مكافحة الإرهاب والغلو والتطرف فكريًا، وثقافيًا، وإعلاميًا لا تقل في أهميتها عن محاربة هذه الآفات سياسيًا وأمنيًا.

وعلق عضو آخر على ما أشار إليه مندوبو وزارة الثقافة والإعلام إلى أن الوزارة لم تجر أية بحوث في السنوات الثلاث الماضية؛ بحجة عدم كفاية البند المخصص للبحوث، قائلاً: إن هذا يعني أن البحث العلمي هو في ذيل أولويات الوزارة، والسؤال هنا: كيف يمكن للوزارة أن تعمل على تطوير المجالات الثقافية والإعلامية وتفعيل دورها لصالح قضايانا دون الاستفادة من نتائج البحوث العلمية والدراسات الميدانية؟.

وطالب أحد الأعضاء الوزارة بالعمل على المحافظة على الهوية الإسلامية الوطنية، وتعزيز الانتماء والاستثمار الدائم لطاقات الشباب، ورعاية المبدعين، واحتضان الموهوبين، وتوجيهها نحو التنمية المجتمعية الشاملة لتحقيق هذه الغايات وإيجاد وحدة تعني بتهيئة الأجيال الشابة والريادة، والتواصل من خلال برامج تطبيقية ورفع مستوى الوعي الثقافي المجتمعي، والارتقاء بالممارسات والإبداعات، وإثراء التواصل الحضاري بما يخدم قضية تنمية المجتمع عن طريق الارتقاء بالسلوكيات، وتكريس الأسلوب الحضاري كمنهج عملي بين مختلف طبقات المجتمع، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية لإيجاد الوسائل التي تؤدي إلى دمج الفئات الوافدة في نسيج مجتمع الدولة، مشيراً إلى أن ذلك ربما يجعلها فاعلة وإيجابية في المحافظة على ثوابت هذا المجتمع ومصالحه، وتنسيق الأنشطة بما يخص القضايا الثقافية، ورعاية المبادرات الهادفة إلى إيجاد قنوات اتصال مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لخدمة هذه القضايا، ونشر قيم الاستثمار الثقافي؛ بحيث تصبح الثقافة قطاعًا مثمرًا للاقتصاد الوطني.

**عضو: أين الوزارة من المخالفات الشرعية والفكرية التي تنشر في بعض الصحف؟**

ونوه أحد الأعضاء بما ورد في التقرير من أن إدارة الصحافة المحلية تُعنى بمتابعة ما يُنشر في الصحف والدوريات المحلية، بالإضافة إلى وجود إدارة أخرى بالوزارة وهي "إدارة ضبط المخالفات الإعلامية"، متسائلاً عن دور هاتين الإدارتين في ظل ما يلاحظ من المساس بقدسية مصدري التشريع؛ يتمثل في المخالفات الشرعية والفكرية؟، حيث يظهر بين الحين والآخر في بعض الكتابات الصحيفة بعض المخالفات المصادمة لأحكام الشرع المطهر، فنحن إذ نحمد للإعلام ارتفاع سقف الحرية، ولكننا نأمل ألاّ يرتفع إلى الحد الذي يسمح للبعض بالمساس بمصادر التشريع، والافتاء في أمور جوهرية تمس ثوابت الدين، فينسى البعض ويتجاهل في انجرافهم لبعض الأفكار الوافدة التي تهز أساس المجتمعات أن دستور المملكة هو الكتاب والسنة.

كما شكر العضو وكالة الشؤون الثقافية بالوزارة جهودها في تميز وتطور معرض الرياض الدولي للكتاب عامًا بعد عام، وعد المعرض تظاهرة ثقافية؛ الأولى أن تستفيد منه أكبر شريحة في المجتمع، مطالباً بأن تخصص الوزارة يوماً للنساء في جدول الزيارة من الأيام العشر التي خصصت للزوار. والتدقيق في الرقابة على الكتب الواردة من دور النشر، خاصة التي فيها إساءة للدين الإسلامي، أو التعرض لتاريخ المملكة وسياستها بمعلومات مسيئة أو مغلوطة.

ولفت عضو آخر إلى وجود خلل إعلامي كبير في وسائل التواصل الاجتماعي؛ فلا قيود أو أحكام، مشيراً إلى أن هناك ملايين الحسابات المزوّرة يتم استغلالها من قبل أشخاص لخدمة أجندة معينة، وهذا بلا شك يوجد فجوة اجتماعية وسياسية داخل أي مجتمع، والأمثلة على ذلك كثيرة.

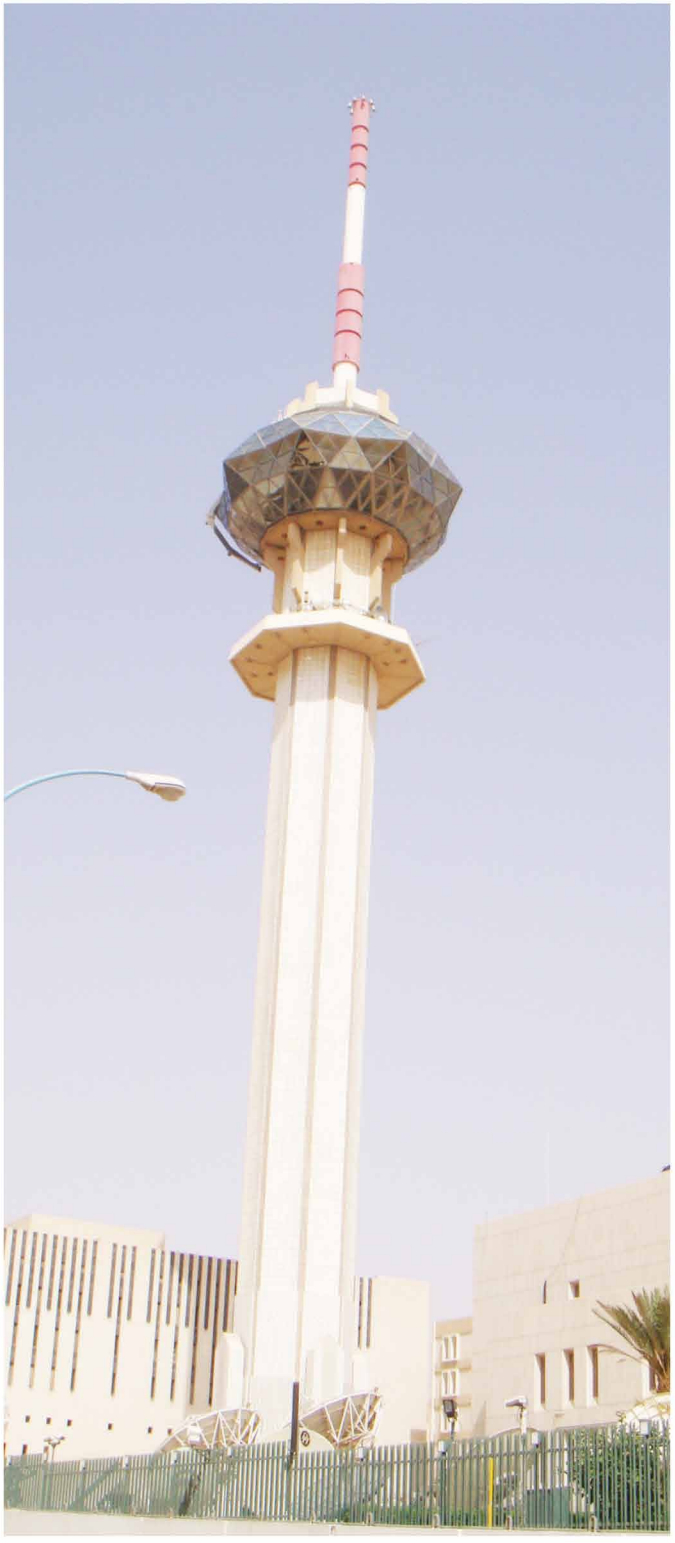

# بشائر الخير في عهد ملك الرؤية الثاقبة

د. مفلح بن دغيمان السبيل الرشيدي
عضو مجلس الشورى

خصنا الله بفضله وجعل هذا البلد مهبط الوحي ومنبع الرسالة وقبلة المسلمين ثم اختار الله لهذه البلاد خداماً لدينه وشرعة وبلده الحرام، وهيأ لهذه الأسرة المالكة أسباب التوفيق والنصر والسداد لخدمة كتاب الله وسنة رسوله، ويقيموا العدل وينشروا المحبة والسلام على مستوى الوطن وعلى مستوى العالم.

الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود «طيب الله ثراه» بنى أمة دستورها الكتاب والسنة، وألف بين قلوبها على هدي النبي صلى الله عليه وسلم، ووفر للأمة الأمن والاستقرار، ثم أكمل المسيرة أبناؤه المخلصين الملوك من بعده جزاهم الله خير الجزاء.

ومن نعم الله التي لا تعد ولا تحصى أن الله سبحانه وتعالى أمد في عمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «رحمه الله رحمة واسعة» حتى قدم ما يتمناه لشعبه ووطنه وأمته الإسلامية وتركنا راضياً مرضيا، راضياً عن شعبه وراضياً شعبه عنه، جزاه الله خير الجزاء.

بكينا على الملك عبدالله بن عبدالعزيز حباً له وليس خوفاً من المستقبل، لأن اله تعالى هيأ لنا من أبناء هذه الأسرة الكريمة رجالاً أُولي عزم وكرم وحكمة، وتسلم هذه الأمانة الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله - ملك الوفاء وحكيم الأسرة المالكة، ورجل الإدارة والسياسة والبصيرة رفع البنيان ورسم المستقبل وأضاء الطريق وأصدر قرارات الخير التي تهدف إلى إعادة ترتيب وتطوير وإصلاح، تتناول جميع مفاصل الحياة ومتطلبات المستقبل، ليؤسس للمرحلة المقبلة التي ستكون مرحلة تطوير ومواصلة في البناء والمحافظة على مكانة المملكة وزيادة علوها ورفعتها، وهذا واضح في بداية عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز «يحفظه الله» الذي حرص على المحافظة على الإنجازات التي تمت في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز «يرحمه الله» وعمل على زيادتها وتعزيزها.

الملك سلمان بن عبدالعزيز « يحفظه الله» شريك في هذه الإنجازات ومن روادها وهو وراء كل نجاح يتحقق، وعُرف أن الملك سلمان بن عبدالعزيز «أيده الله» منذُ ريعان شبابه شارك وتحمل مسؤولية بناء الدولة، وكان اليد القوية التي لا تكل ولا تمل في البناء منذُ عهد الملوك السابقين عليهم رحمة الله، وكان يسمى أنذآك بأمير الوفاء وأمير العدل وأمين الحكمة والنظرة الثاقبة وفارس من فرسان الحكمة والمعرفة بكل النواحي ورجل الإدارة والسياسة والتنمية بامتياز.

إن القرارات التي صدرت من وجهة نظري تنظيمية إصلاحية تطويريه من الدرجة الأولى ستسهم في ترشيد قرارات الدولة وأعمالها وتتناول في أبعادها المضي في عملية التنمية وفق رؤية عملية إدارية تأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثم إن القرارات تناولت على الصعيد السياسي إنشاء مجلسين ، مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

هذين المجلسين متساويين في الأهمية لأن السياسة والأمن تحمي الاقتصاد والتنمية، والاقتصاد والتنمية تعزز السياسة والأمن، والملك «حفظه الله» اختار لرئاسة هذين المجلسين أقوى وأكفأ الرجال المخلصين.

إن إنشاء هذين المجلسين سينعكس على استمرار وقدرة محافظة المملكة على مواقفها وموقعها الدولي المتميز المؤثر في عالمنا المعاصر والذي بلا شك يحظى بالاحترام. ذلك لأن حجم المملكة مادياً وروحياً وقدرتها على التأثير على المستوى الإقليمي والعالمي جعلها في عمق الحدث الدولي والحضور الدائم المؤثر مما أعطاها تقديراً وثقة عالية في كل ما تقدمه من مواقف ووجهات نظر في القرارات الدولية، ووضعها على الصعيد العربي والإسلامي والدولي في الواجهة والمقدمة من حيث الموضوعية في مواقفها العادلة والوسطية في رؤيتها، ذلك على الصعيد الدولي، أما على المستوى الوطني فإن يد الخير تلامس أعمال الخير جميعها في جميع القرارات التي صدرت، ومن هذه القرارات إعادة تعيين أعضاء جدد في مجلس الوزراء، واختيار الكفاءات العلمية والعملية وتجديد الدماء المخلصة لإطلاق شعلة العمل والتطوير والعمل الجاد المخلص الذي يضع نصب عينيه تنمية الوطن ورفعه إلى منصة وزمالة الدول الفاعلة والمؤثرة ، وخدمة المواطن والرقي بالإنسان السعودي روحياً واقتصادياً وإنسانياً وتوفير العيش الكريم والحياة الطيبة على أسس من القيم الإسلامية والعربية الأصيلة، كل ذلك محل تقدير وإكبار وإجلال من المواطن الذي يكن لقيادته الوفية الحب والولاء، فلله درك يا خادم الحرمين الشريفين «حفظك الله وسدد خطاك»، وجزاك الله خير الجزاء وبارك في عمرك وقولك وعملك ووفقك لما يحب ويرضى، فعلى بركة الله سر ونحن شعبك الوفي ورجالك تحت طاعتك بعد الله ورهن إشارتك ولك الصدق والحب والوفاء والطاعة والحمد لله رب العالمين،،،.

البنك السعودي للتسليف والأدخار
Saudi credit & Saving bank

# بنك التسليف .. ضعف دعم المنشآت الصغيرة .. ولا يشجع على الادخار

**ناقش مجلس الشورى في جلسته العادية السابعة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٦/٣/٢٩هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير اللجنة المالية، بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٣هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.**

**وبعد طرح تقرير اللجنة، وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة أشار أحد الأعضاء إلى أن من أهم أهداف البنك هو تقديم قروض بدون فوائد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ لكنه لاحظ صعوبة الحصول على هذه القروض، وعدم تلبية طلبات الإقراض، منتقداً تركيز البنك على القروض الاجتماعية بنسبة (٩٩٪).**

وتساءل العضو: هل تخلى البنك عن أول أهدافه واكتفى بالتحول إلى نسخة مصغرة من وزارة الشؤون الاجتماعية؟، أم إن البنك يتخوف من إتمام عمليات الطلبات للمنشآت الصغيرة، أو الناشئة خوفاً من خسارة هذه المنشآت؟.

وأضاف: إن ما قام به البنك من خطوات لتشجيع المؤسسات، والأفراد على الادخار لا يتجاوز تعيين مساعد للمدير العام لقطاع الادخار، والذي لم يحدد التقرير هل كان تعيينه في عام التقرير؟ أم قبل ذلك؟، ورأى أنه كان يمكن للبنك الاستفادة من خبرات الشركات الوطنية الكبرى مثل شركة أرامكو السعودية وغيرها في مجال الادخار، وقال: من الواضح أن نشاط البنك في هذا المجال متأخر جدًا ولا يواكب التطلعات المنشودة منه. ورأى مناسبة إعادة هيكلة بنك التسليف؛ بحيث يتولى مهامه على الوجه الأكمل وفق رؤية واضحة وخطط عملية دقيقة لتحديد أهدافه.

واقترح العضو إنشاء هيئة لرعاية المنشآت الصغيرة والناشئة لحماية هذه المنشآت من العوائق التي تواجهها ليستطيع البنك العمل تحت مظلتها لدعم هذه المنشآت الصغيرة.

« يشار هنا إلى أن مجلس الشورى سبق له الموافقة على مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقدم مع عدد من أعضاء المجلس».

وأيد أحد الأعضاء افتقاد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات والقدرات الإدارية ومنافسة العمالة الوافدة لهم، مؤكداً أن ذلك يجعلها ضعيفة ومعرضة للإفلاس؛ حيث إن هذه العمالة تمارس أعمالها بصورة غير نظامية، لافتاً النظر إلى ضعف الحوافز المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مقابل ما يمنح للمنشأة الكبيرة.

واقترح العضو في سبيل معالجة هذه التحديات أن يعمل بنك التسليف والادخار على معالجة نقص الخبرات والقدرات الإدارية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة، وذلك بتعميم الحاضنات التقنية، أو حاضنات الأعمال؛ حيث ثبت من خلال التجارب العالمية أن الحاضنات تقدم خدمات إدارية وفنية وقانونية للعديد من المنشآت الصغيرة المتواجدة في الحاضنات.

إخفاق البنك يدعو إلى إنشاء هيئة لرعاية المنشآت الصغيرة

وبخصوص ضعف الحوافز اقترح أحد الأعضاء إعداد نظام للمشروعات الصغيرة يرسم إطار العمل النظامي الخاص بسياسات المشروعات الصغيرة أو المتوسطة من خلال تحديد الإجراءات الخاصة بدعم هذه المشروعات.

ولاحظ عضو آخر أن مسار الأجرة والنقل المدرسي قد تم بدعم (٢٣٤) قرضًا بقيمة (٢١٦) مليون ريال؛ بينما في المملكة أكثر من (٢٦) ألف سيارة أجرة، مشيراً إلى أن دعم البنك في هذا المجال ضعيف جدًا، مضيفاً أن وضع سيارة الأجرة في المملكة سيء جدًا، خاصة التي يملكها الأفراد السعوديون وذلك لصعوبة تطبيق الشروط التي وضعها بنك التسليف.

ولفت العضو النظر إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم طموحات كبيرة وأفكار نيره، ويحتاجون إلى الدعم من البنك؛ إلا أنهم يقابلون دائمًا بشرط "الكفيل". مطالباً بإعادة النظر في هذا الشرط؛ إسهامًا في دعم هذه الشريحة من المجتمع والتي تحتاج إلى الوقوف إلى جانبها ودعمها.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن تقرير بنك التسليف والادخار أفاد في بند المعوقات الخارجية في فقرته "التاسعة" أن أصحاب المنشآت الصغيرة يفتقدون الخبرات والقدرات التنظيمية والإدارية، والمالية، والفنية، القانونية؛ مما يجعل مشروعاتهم ضعيفة، ومعرضة للإفلاس؛ وعد العضو هذه العقبة من أهم العقبات لأنها لو تم معالجتها لزالت معظم المعوقات. وقال: إن المشكلة في منطقتنا تكمن في عدم وجود مسرعات الأعمال المناسبة، وبالأخص للمشروعات القائمة على الابتكار، والخلط بين مسرعات الأعمال والحاضنات؛ وهو الذي أدى إلى عدم دعم صاحب المشروع ومشاركته في الهدف النهائي؛ وهو تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشروعات تجارية ناجحة، متسائلاً عن الفرق بين الحاضنات ومسرعات الأعمال، وما الذي تقدّمه حاضنات ومسرّعات الأعمال؟.

**شرط «الكفيل» يعيق ذوي الاحتياجات الخاصة عن الاستفادة من خدمات البنك**

وأضاف العضو إن حاضنات الأعمال تقدّم برامج دعم على المدى الطويل قد يستمر من ثلاث إلى خمس سنوات، وتوفّر أيضًا الحاضنات مساحات للمختبرات ولشركات التكنولوجيا الحيوية المبتكرة وغيرها، أما مسرعات الأعمال فتوفر خدمات التدريب السريعة والمكثّفة والتي يمكن أن تستمر من ثلاثة إلى تسعة أشهر.

فهي توفّر مساحات لقاعات التدريب، وفهم للشؤون الإدارية، والتنظيمية، والقانونية، والمالية، مما يجعل مفهوم ريادة الأعمال يتطوّر تدريجيًا؛ لإيجاد جيل قادر على التفكير والاستثمار مساير للتطور التكنولوجي؛ مضيفاً أنّ الحاضنات لا تقوم بالاستثمار التأسيسي مع عملائها مثل مسرعات الأعمال؛ وهذه هي المشكلة التي نعاني منها ونحتاجها بالذات في منطقتنا التي تفتقر إلى هذه الثقافة؛ فللأسف قمنا بتأسيس حاضنات كثيرة دون أن نركز كيف نملؤها بأصحاب مشروعات أصحاب خبرة.

واستغرب أحد الأعضاء اقتصار دور البنك في دعم المشروعات القائمة على الاختراع على دعم مشروعين فقط في عام (٢٠١٣م)، ومشروعين آخرين في (٢٠١٤)، مطالباً البنك بالتركيز على دعم الإبداع والانتقال بالشباب إلى التفكير خارج الإطار العام الذي اعتدنا عليه، والبناء على الاحتياج العالمي والتحولات المستقبلية، خاصة أن العالم يشهد تحولات كبرى خلال المرحلة الحالية.

ونوه إلى أن الدراسات تشير إلى أنه كلما زاد الاعتماد على الأفكار الشابة كلما أسهم ذلك في النمو الاقتصادي بصفة عامة، بحيث تشير إحصائية صادرة عن معهد ريادة الأعمال والتنمية (جي دي أي آي)، أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في مقدمة الدول الأكثر دعمًا لريادة الأعمال، تليها كندا وأستراليا "لتركيزها على البحث العلمي بشكل واضح.

وأكد أحد الأعضاء أن الاستمرارية في المشروع أهم من البدء فيه، حيث غالبًا ما تبدأ الأفكار أكبر من اللازم وتظهر بوضوح ثم سرعان ما تختفي من الساحة الاقتصادية نظرًا لصعوبة الاستمرار من الناحية المادية، لافتاً النظر إلى أن من أهم العوامل التي تحتاج إلى استثمار من البنك السعودي للتسليف والادخار تتعلق بضمان الاستمرارية لتلك المشروعات من خلال توفير ضمانات للمستثمرين تكفل حقوقهم في حالة إفلاس الأفكار وفشلها؛

### توطين الوظائف في المنشآت الصغيرة والناشئة مطلب وطني

لأن عدم وجود مثل تلك التشريعات يدفع الصناديق الأخرى للتسجيل خارج المملكة قبل بدء الاستثمار محليًا.

واعتبر عضو آخر أن البطالة بين الشباب ذكورهم، وإناثهم تشكل أكبر مشكلة تواجه الاقتصاد الوطني ومسيرة التنمية المستدامة، مشيراً إلى أن المنشآت الصغيرة في المملكة أغلبها مملوك بشكل غير قانوني وتدار من قبل عمالة وافدة. فتوطين الوظائف في المنشآت الصغيرة والناشئة مطلب وطني، واقتصادي، واجتماعي، وتعتبر هذه المنشأة أكبر مصدر للتوظيف في الاقتصادات العالمية.

كما أكد العضو أن توطين الوظائف في المنشأة الصغيرة يوجب على البنك أن يعطى الأولوية للقروض الإنتاجية مقارنة بالقروض الاجتماعية؛ نظرًا لرفض البنوك والمؤسسات المالية تمويل المنشآت الناشئة والصغيرة لارتفاع نسبة المخاطرة. ورأى أن تحسين أداء بنك التسليف ومساعدته لتحقيق أهدافه سينعكس إيجابًا على البعد الوطني الاقتصادي والاجتماعي والأمني للتنمية المستدامة.

وأشار عضو آخر إلى أن دور البنك واضح في التسليف إلا أنه غير واضح في موضوع الادخار، مطالباً البنك بالتعاون مع الجهات الحكومية والإعلامية والتربوية والتعليمية لنشر ثقافة الادخار، مشيراً إلى أن الظاهرة موجودة لدى معظم دول العالم وكذلك لدى الأجيال السعودية السابقة إلا أنها في الوقت الحاضر ضعيفة وغير واضحة.

ولاحظ أحد الأعضاء من خلال تحليل التنظيم الإداري للبنك أن عدد الإدارات (١٤) إدارة تتبع المدير العام مباشرة، وقال: إن هذا لا يعطي مرونة في العمل خاصة وأن مهمة البنك اجتماعية وغير ربحية. واقترح إعداد دراسة لإعادة هيكلة البنك ليتناسب مع التطورات الحديثة في إنجاز العمل.

كما لاحظ العضو أن معظم موظفي البنك يحملون شهادة الثانوية العامة وأقل، ورأى أن هذا يضعف كفاءة البنك، خاصة أن لديه مشروعات كبيرة تحتاج إلى مراقبة وتطوير، مقترحاً على البنك استقطاب مزيد من المبتعثين في برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث.

وانتقد آخر قيام البنك باستئجار مباني متعددة في مختلف المناطق، مطالباً بأن يقوم البنك بالتعاون مع البنوك القائمة في إيجاد مندوبين، كما انتقد انخفاض في القروض في بعض المناطق؛ وتساءل قائلاً: هل هذه سياسة جديدة للبنك للتقليل من إعطاء القروض، أو التشدد في إعطاء القروض؟.

وستقوم اللجنة المالية بدراسة الآراء والمقترحات التي طرحها الأعضاء والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.

# المجلس يدرس مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها

**وافق مجلس الشورى على ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها، المقدم من عضو المجلس الدكتور محسن الحازمي، استنادًا للمادة الثالثة والعشرين من نظام مجلس الشورى، وستقوم اللجنة الصحية بدراسة مشروع النظام المقترح دراسة وافية وشاملة، ومن ثم ترفع تقريرها بشأنه إلى المجلس لمناقشته، واتخاذ القرار المناسب.**

**جاء ذلك بعد أن ناقش المجلس خلال جلسته العادية العاشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٤٣٦/٤/١٣هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير اللجنة الصحية، بشأن المقترح، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي.**

وكان أحد الأعضاء قد أيد بعد عرض تقرير اللجنة وتوصيتها بشأن المقترح للمناقشة، ملاءمة دراسة المقترح، موضحاً أن مبررات مشروع النظام المقترح وأهداف وجيهة ومقنعة للدراسة، كما أن هذه الأعشاب ومشتقاتها أصبحت تنتشر بشكل كبير، وبخاصة في ظل تطور وسائل التواصل الاجتماعي التي تروج لذلك، مما يتطلب وجود إطار تنظيمي يحكم التعامل مع هذه الأعشاب.

وأشار عضو آخر إلى وجود أنظمة عديدة استعرضتها اللجنة تتعلق بهذا الجانب، وهي صادرة من جهات حكومية ومعمول بها، وتتضمن إجراءات وتنظيمات صارمة تنظم عملية التداول والاستيراد لجميع المستحضرات الدوائية والعلاجية ذات التأثير على الإنسان، مضيفاً أن ذلك يعني أنه ليس هناك فراغ تنظيمي يحتاج معه إلى سد هذه الثغرة بنظام أو تنظيم، فالإشكالية تكمن في القصور في تطبيق هذه الأنظمة، والقصور في التطبيق لا يعالج بأنظمة جديدة.

ورأى عضو آخر مناسبة دراسة المقترح، نظراً لما تسببه هذه الأعشاب ذات الادعاء الطبي من أضرار صحية خطيرة ومباشرة، مشيراً إلى وجود أنظمة مماثلة في كثير من الدول المتقدمة. ولفت النظر إلى انتشار ظاهرة العلاج بالأعشاب، نظراً لما يروج لها من ادعاءات غريبة وكاذبة.

وتحفظ عضو آخر على كيفية تطبيق هذا المقترح، وفرض الأنظمة بشأنه؛ مشيراً إلى التداخل بين الأعشاب والبهارات في محلات العطارة المنتشرة في العديد من الأسواق، وصعوبة التفريق بين الأعشاب والبهارات الخاصة بالتداوي، أو الطبخ، أو مكافحة الحشرات، وغيرها.

وأيد آخر دراسة المقترح؛ منوهاً إلى أن بعض هذه الأعشاب أصبحت بدائل ناجحة وآمنة لمكافحة الحشرات الضارة، وتستخدم على نطاق عالمي، ووردت بشأنها العديد من الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية العالمية، فإذا ثبت ضرر هذه الأعشاب فلا شك أن الاستخدام غير المقنن لها يعرض الإنسان للخطر والمضاعفات السلبية.

من جانبه نبه أحد الأعضاء إلى إن النظام الأساسي للحكم نص على أن الأنظمة تصدر لترتيب المصالح العامة، وعند الرجوع إلى المادة الثالثة في نظام الهيئة العامة للغذاء والدواء نجد النص على التنظيم - أي إصدار اللوائح التنظيمية- لمراقبة الغذاء والدواء للهيئة، ومن ذلك النباتات والأعشاب التي لها ادعاء طبي، موضحاً أن النظام المقترح هو من صميم اختصاص الهيئة، ومن خلال ذلك يتبين عدم وجود الفراغ التنظيمي الداعي لإصدار هذا النظام.

واستحسن أحد الأعضاء الأخذ بالمقترح؛ لعدم فاعلية الأنظمة الموجودة في معالجة هذه الإشكالية، ولأنها لا تنصب بشكل مركز ومباشر، وإنما هي مشتتة بين العديد من الأنظمة، والنتائج بسبب ذلك ظاهرة ومحزنة، فالأعشاب واسعة الانتشار، ويروج لها في المواقع الإلكترونية، والقنوات التلفازية، ووسائل التواصل الاجتماعي.

# هيئة الغذاء والدواء.. إغلاق المصنع المخالف ليس حلاً.. ولابد من رقابة صارمة في المنافذ

**ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الثامنة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين الموافق ١٤٣٦/٤/٦هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، تقرير اللجنة الصحية، بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سطام لنجاوي.**

**وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة رأى أحد الأعضاء مناسبة متابعة اللجنة الصحية لموضوع الدراسات المتعلقة بسلامة الغذاء المقدم للمواطنين، واقترح أن تقوم هيئة الغذاء والدواء برصد متبقيات المبيدات الزراعية في الأغذية.**

واستغرب عضو آخر تأخر صدور الأنظمة ذات العلاقة بالغذاء والدواء، مبرراً ذلك بأنه يعيق عمل الهيئة؛ بيد أنه أكد أن تأخر صدور الأنظمة مشكلة أزلية تشتكي منها كثير من الهيئات.

وعن الصعوبات التي تواجهها الهيئة في مجال الكوادر البشرية، أشار العضو إلى أن الكوادر الفنية الوطنية المؤهلة مطلوبة من القطاع الخاص، ورأى أنه من الأنسب تجهيز كوادر في الصف الثاني والثالث؛ وهي كفاءات تحتاج إلى الكثير من التعليم والتدريب.

وطالب آخر بنظام رادع، وعقاب صارم من الهيئة للمخالفين في قطاعي الأغذية والأدوية، وأن لا تقتصر العقوبات على إغلاق المصنع، أو المحل، أو سحب الرخصة فحسب، بل لابد من وجود رقابة صارمة في المنافذ البرية، والبحرية، والجوية، وأن تتعاون مصلحة الجمارك مع الهيئة لوضع أنظمة رقابة حادة للأجهزة والأدوية والأغذية.

وأضاف العضو إن المملكة تستهلك بشكل كبير الأجهزة الطبية، مما يعني أهمية الاستثمار في صناعتها، وبما أن هيئة الغذاء والدواء هيئة مُشرعة، فمن المهم أن تشجع - بالتعاون مع وزارة التجارة وممثلاتها - على الاستثمار في الصناعة الطبية وبخاصة في مجال الأجهزة والمنتجات الطبية.

وبالنسبة للقوى البشرية قال أحد الأعضاء: أنه الجداول التي تضمنها تقرير الهيئة لم تُبين عدد ونسب السعوديين وغير السعوديين، ولم توضح المؤهلات العلمية للعاملين والعاملات في الهيئة رغم أهميتها في هذا المجال الحيوي، كما لم تشتمل على عدد ونسب العناصر النسائية مقارنة بالعناصر الرجالية، رغم أن مجال عمل الهيئة من أهم المجالات التي يمكن للمرأة أن تسهم فيها بكل كفاءة واقتدار.

وبخصوص الدراسات قال العضو: إن ما ذكره التقرير لا يرقى إلى مستوى البحث العلمي الأصيل، ودخل ضمن الدراسات التي ذكرها التقرير إعداد اللوائح والمواصفات والتقارير، في حين لم يتضح دور البحث العلمي في مجال الغذاء والدواء من خلال البحوث التطبيقية التجريبية، والدراسات الطولية التتبعية التي تشخص المشكلة، وتقيس الأثر، وتصف العلاج، كما أن التقرير لم يشر إلى وجود مركز لأبحاث الغذاء والدواء يساعد الهيئة على القيام بمهامها العلمية، كما لم يظهر التقرير مدى التعاون والتنسيق بين الهيئة والجامعات، وبيوت الخبرة في مختلف مجالات الغذاء والدواء.

وأشار أحد الأعضاء إلى أنه على الرغم مما تقدمه الدولة للهيئة إلا أنه لم يتم حتى الآن نقل العديد من المهام المتعلقة بالغذاء والدواء من الجهات المختلفة إلى الهيئة، وأرجعت الهيئة ذلك إلى مبررات مختلفة من أهمها نقص الكوادر الفنية المتخصصة، مؤكداً أن هذا المبرر غير مقنع في ظل العرض في السوق السعودية من القوى العاملة السعودية، التي يمكن تدريبها، وتعليمها وابتعاثها للخارج، لإيجاد ما يحل هذه المشكلة.

وأضاف: على الرغم من مرور الوقت الطويل على إنشاء الهيئة، إلا أن هذه المهام لا زالت تدار من قبل وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة، على الرغم من أهمية وجود رقابة صارمة على الأغذية، والأعلاف، والمبيدات المستوردة على النحو المعمول به في البلدان المتطورة لسلامة المواطن والمقيم.

واقترح أن تكثف الهيئة برنامج الابتعاث للتخصصات غير المتوفرة في السوق السعودي، وتبتعث عددًا من المواطنين بما يفي بمتطلباتها، وإنجاز المهام الموكلة لها إلى جانب التعاقد مع الخبراء والمستشارين المتميزين لرفع كفاءة العمل في الهيئة، والعمل على تولي مهامها الموزعة على الجهات المختلفة.

**اقتراح بابتعاث الموظفين للتخصصات غير المتوفرة في السوق السعودي**

وقال أحد الأعضاء: إن هيئة الغذاء والدواء تعد من الهيئات الحكومية المستقلة والمنشأة حديثاً، ومسند إليها مهام تنفيذيه ورقابية؛ الهدف منها ضمان صحة وصلاحية الغذاء والدواء للإنسان، كما أنها معنية بسلامة المستحضرات الحيوية، والكيمائية، والعشبية وصلاحية المعدات الطبية، والتشخيصية، والأجهزة الإلكترونية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بصحة الإنسان، ووضع المواصفات القياسية الإلزامية لها. إلا انه لاحظ من ضمن المآخذ على الهيئة أنها تقوم أحياناً بتلك الأدوار على استحياء، فغالباً تعلن وتطلق تحذيراتها من منتج معين بعد أن راج استخدامه وتسبب في أضرار مباشرة أو جانبية.

واستشهد بالمستحضرات العشبية التي يتم الإعلان عنها بطرق شتى ومنها عبر محطات تليفزيونية داخل المملكة وخارجها، وتطور الأمر في هذا الشأن إلى قيام بعض الجنسيات العربية وغيرها من المقيمين في المملكة بإيصال تلك الوصفات إلى بيوت من يطلبها من الموطنين والمقيمين. وأضاف: إن ذلك كله يحدث في غياب رقابة صارمة من الهيئة. واقترح أن تتدخل الهيئة والجهات المساندة لها لوضع حد للترويج والتوزيع لتلك المنتجات من خلال إجراءات متاحة للهيئة في نظامها ولائحته التنفيذية.

وأشار عضو آخر إلى أنه رغم مضي اثني عشر عاماً على إنشاء هيئة الغذاء والدواء، إلا أن أداءها لم يرق إلى المستوى المأمول في الجانب الرقابي تحديداً، حيث إن الكثير مما ورد ضمن منجزات الهيئة إما يتحدث عن مشروعات في طور التنفيذ، أو يتحدث عن مشروعات أو برامج لا علاقة مباشرة لها بدور الهيئة الرقابي في قطاعي الغذاء والدواء؛ لافتاً النظر إلى أن التقرير يتحدث عن دراسة الوضع وتطوير مباني المختبرات وإعداد المسودة الأولى للدليل الإرشادي.

وأكد أهمية أن تفعل الهيئة دورها الرقابي في قطاعي الغذاء والدواء وأن تتضمن تقاريرها القادمة أموراً ملموسة تتحدث عن إنجازات حقيقية تسجل للهيئة في هذين المجالين.

واستغرب أحد الأعضاء شكوى الهيئة من عدم اعتماد برنامج التشغيل الذاتي الخاص بالهيئة لمنحها المرونة الكافية لاستقطاب الكوادر المؤهلة، بالرغم من أن قرار إنشاء الهيئة نص على أن تدار وفق أنظمة إدارية ومالية تتلاءم مع طبيعة مهامها ومسؤولياتها وتتسم بالمرونة والإبداع. ورأى أنه ليس من الملائم أن تدار الهيئة تحت الأطر الإدارية والوظيفية والمالية الخاصة بالجهات الحكومية.

واقترح أن يستحدث لهذه الهيئة أسلوب إداري ومالي يتسم بالمرونة كأن يكون لها نظام توظيف يعتمد على التعاقد السنوي وغيره، ومن ثم فإن نظام الهيئة يوفر لها المرونة المطلوبة، وكان يمكن للهيئة استغلال هذا الجانب.

ولاحظ أحد الأعضاء أن كثيراً من المعلومات الواردة في التقرير لم توضح نسبة ما تحقق من الإنجازات، ولا المعوقات التي تواجهها الهيئة. مطالباً بإيراد ذلك بشكل مفصل، وكذلك اتخاذ الإجراء المناسب والحازم لوقف التجاوزات، لأن الغذاء والدواء يمسان صحة المواطن.

ولاحظ عضو آخر إعطاء جهاز هيئة الغذاء والدواء مرونة في توظيف القوى العاملة براتب غير محدود، حيث أن هذا الجهاز أُنشيء على شكل هيئة عامة؛ فقد بلغ عدد القوى العاملة فيها (١٧٦٦) بين موظفين رسميين ومكلفين من جهات خارجية، لافتاً النظر إلى أن أغلب الموظفين وظفوا برواتب عالية جداً، مع أن التقرير لم يتضمن أي تفصيل للقوى البشرية وتصنيفهم سعودي أو غير سعودي، وكذلك لم يذكر شيء عن التدريب أو الابتعاث، متسائلاً عن حاجة هيئة الغذاء والدواء إلى هذا العدد الكبير من الموظفين؟، مما يعطي انطباعاً أن هذا الجهاز سوف يتحول إلى جهاز بيروقراطي وليس نظامًا مرنًا يخدم المجتمع.

> اعتماد برنامج التشغيل الخاص بها يمنحها المرونة الكافية لاستقطاب الكوادر المؤهلة

وأشار آخر إلى المباني المستأجرة للهيئة، وما يصرف عليها من مبالغ للإيجارات، متسائلاً عن ما إذا كانت الهيئة ستستمر على هذا المنوال؟.

وقال أحد الأعضاء: إن هيئة الغذاء والدواء أنيطت بها مهمة المراقبة والتصريح للأجهزة الطبية، إلا أن الأسواق مازالت تعج بالمعدات والأجهزة الطبية رديئة الصنع.

وتطرق إلى تأمين المستشفيات الحكومية حاجتها من الأجهزة والمعدات والأدوات الطبية القديمة بالرغم من الأسواق السعودية تتوفر بها الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة، وأرجع ذلك إلى عدم تحديث المعلومات عن تلك الأجهزة وما استجد من مخترعات طبية حديثة، مشيراً إلى أن كثيراً من الوحدات الصحية لازالت تستخدم مقياس الحرارة العادي؛ رغم أن الأسواق مليئة بالمعدات والأجهزة الحديثة للغرض نفسه.

واستغرب أحد الأعضاء استمرار بيع مواد التجميل في محلات العطارة، والصيدليات، رغم التحذيرات المتكررة من هيئة الغذاء والدواء، وهذا يعني أن تلك المواد لم تتم مصادرتها كما تدعي الهيئة.

واستشهد باستمرار مصنع للمياه المعبأة في بيع المياه المغشوشة، وتعبئة قوارير المياه بمياه عادية وبيعها للمواطنين على أنها مياه محلاة بدليل أسعارها الزهيدة.

في ذات السياق أشار عضو آخر إلى ما أورده التقرير من أن الهيئة قامت بـ (١٦٢٩) زيارة لمصانع تعبئة المياه في جميع مناطق المملكة تم خلالها سحب (٢٧٣٤) عينة مياه لفحص نسبة البرومات؛ وتبين وجود (٥) مصانع غير مطابقة للمواصفات؛ متسائلاً عن السبب في اقتصار الفحص على البرومات فقط، دون العناصر الأخرى التي قد توجد في المياه، وقد يكون ضررها أشد من البرومات؛ مثل الراديوم، واليورانيوم وغيرها؟.

ولفت آخر في ذات السياق إلى أن الترتيب التنظيمي لمصانع المياه الصادر من مجلس الشورى قبل نحو (٤) سنوات حدد مهام كل من هيئة الغذاء والدواء، ووزارة المياه والكهرباء فيما يتعلق بمصانع المياه، وأسند مهام مراقبة مصانع المياه المعبأة للهيئة العامة للغذاء والدواء، ملاحظاً - بين وقت وآخر - صدور إعلان تشهير من الهيئة لبعض المصانع بسبب ارتفاع تركيز البرومات بالمياه المعبأة، مطالباً اللجنة الصحية بسؤال الهيئة إذا كانت أصدرت لائحة بالعقوبات والجزاءات التي تطبق على مصانع المياه المعبأة المخالفة للمواصفات القياسية لمياه الشرب.

وختم أحد الأعضاء المداخلات بالإشارة إلى انتشار كثيرٍ من الأمراض في مجتمعنا؛ مثل السرطان، والأمراض المعدية، موضحاً أن جزءً كبيراً منها بسبب تناول مواد غذائية وأدوية مسرطنة أو منتهية الصلاحية، وهو ما يكلف الدولة مئات الملايين في علاج تلك الأمراض.

# بكتك القلوب .. حبيب القلوب

موسى بن محمد السليم
عضو مجلس الشورى السابق

**بكتـك القلـوبُ .. حبيبَ القلـوبِ .. بكلِّ الوفـاءْ**
**بكتـك الشعـوب .. صديـقَ الشعـوبِ .. ورمـزِ الإخـاءْ**

نعـاك الجميعُ أبا متعـبِ ... بحـزنٍ عميق وصدق دعـاءْ ..
نعتـك بلادُ الدُّنا كلّهـا ... لأنـكَ بدرُ الدّجـى والسنـاءْ
وها نحن شعبك يا سيّدي ... نقاسي بفقدك مُرَّ العنـاء
ذرفنا الدموع وليس لنـا ... سوى الصّبر عند نزولِ القضاء

بكيناك يا خادم الحرميـن ... ويا قـدوةً لرجال العطاء
بكيناك جمعاً لأنك حقّـاً ... شفيقٌ بشعبك دون مِراء
رفعنا الأكفَّ بخير ابتهال ... وصدق دُعاء لربّ السماء
ليُسكنـك اللّه من فضله ... فسيحَ الجِنـان بدار البقـاء
ويجـزيك اللّه خير الثواب ... ويرزقنـا فيك حسنَ العزاءْ

أبا متعبٍ سوف تبقى لنـا ... مَدى العُمر قدوتَنا في الإباء
فقدناك يا قائد المسلمين ... فأنت الحكيم نبيـل الدهـاء
فقدناك يا قاهراً للعـداة ... ويا حافظ العهد حامي اللّواء
فقدناك فخراً فقدناك ذخـراً ... بصـادق ودٍّ وروح صفـاء

وبعد رحيلك يا سيّـدي ... حبانا الإلـهُ كريم العطاء
بفخر الشهامة نبراسها ... وقائدنا للعُلا والسـناء
خليفتك الفذّ (سلماننا) ... جليل الخصال عظيم الوفاء
يسير على نهج خير العبـاد ... رسولِ الهدى سيّد الأنبياء
بعزم وحسم وقلبٌ محـبٌّ ... ليبقى الكيان سنيَّ الضيّـاء
أبو فهد ؛ قائدُنا عزّنا ... أخو المجدِ والعلم والعلماء
سيبقى لنا قدوة في الوفاء ... بحول الإلـه مجيب الدعاء
و(مُقرنُ) للخير عنوانُه ... على منهج الحق والحكماء
أمير جليلٌ كريمُ السجايا ... وثابت خطو قويُّ المضاء
بجدٍّ وعلم وعـزم أكيـد ... يزيد العطاء باسمى ولاء
وفارسُ أمنِ البلاد الوفيُّ ... محمدٌ الشهم رمز الإباء
حباه الإلـه بتوفيقـه ... فعمّ الأمانُ وزاد الرخاء

رعى اللّه قادتنا المخلصين ... وأكرمنـا بدوام الهنـاء
لخدمةِ دينِ الإلـهِ القويـمِ ... سناءِ الكيان وعزِّ البناء

# الصندوق السعودي للتنمية.. قصور إعلامي يغيب عطاءاته!

**ناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الحادية عشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الثلاثاء ١٤٣٦/٤/١٤هـ برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ تقرير اللجنة المالية، بشأن التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.**

**وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، رأى أحد الأعضاء أنه من الأفضل أن يكون تقرير اللجنة أكثر شمولية وتغطية لكافة أنشطة الصندوق وأعماله كما ورد في التقرير الأساس.**

بينما رأى آخر أن اللجنة أحسنت صنعًا في حثها الصندوق على دعم الجهود الإعلامية، وإبراز الدور الكبير الذي يقوم به الصندوق في دعم بعض المشاريع التنموية في العديد من الدول المستفيدة من خلال قنوات الدعم والتنمية، مشيراً إلى أن الدعم الإعلامي سيعزز دور المملكة التنموي على مستوى العالم، حيث لا بد من أن يتم إبراز دور المملكة وإسهامها ببناء المشروع الإسكاني الضخم الذي تم انشاؤه في الجمهورية التونسية على سبيل المثال.

واقترح عضو آخر أن يرأس وزير الخارجية مجلس إدارة الصندوق، بدلاً من وزير المالية؛ مبرراً ذلك بطبيعة عمل الصندوق الذي يستهدف السياسة العامة الخارجية للمملكة.

واعتبر أحد الأعضاء أن النشاط الذي يقوم به الصندوق في تمويل الصادرات لأجل تنويع مصادر الدخل؛ هو في الحقيقة يُخرج الصندوق عن نطاق عمله الأساس، ويدخله في ازدواجية مع مركز دعم الصادرات السعودية.

**ازدواجية عمل الصندوق مع مركز دعم الصادرات السعودية**

ولاحظ عضو آخر أن الصندوق قد حقق نجاحًا كبيرًا في مجال تمويل المشروعات التنموية في الدول المستفيدة، مضيفاً أن الصندوق أصبح واجهة مشرقة للمملكة في هذا السبيل.

أما فيما يخص دعم الصادرات الوطنية غير النفطية، فرأى العضو إنه يتعين على الصندوق بذل المزيد من الجهد لدعم وتطوير برنامج تمويل وضمان الصادرات الوطنية، الذي يشير التقرير إلى أنه يواجه تحديات كبيرة تتطلب تضافر الجهود من قبل كافة الجهات ذات العلاقة، تمشياً مع الخطط الخمسية التنموية للمملكة، والتي تؤكد على ضرورة تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على البترول.

وقال أحد الأعضاء: إن الصندوق يعتمد في تدريب موظفيه على مركز التدريب الخاص به، ورغم أن المراكز التي تتبع مؤسسات بعينها تتمتع ببعض المزايا، ومنها تصميم البرامج التدريبية وفقاً لاحتياجات منسوبيها، إلاّ أنها تحرم نفسها من البرامج، والدورات التدريبية المتقدمة التي تتوفر في بيوت الخبرة المتخصصة، والجامعات.

وأشار آخر إلى ارتفاع نسبة المبتعثين من منسوبي الصندوق لدارسة اللغة الإنجليزية، حيث يشير التقرير إلى أن العدد الإجمالي لمبتعثي الصندوق منذ تأسيسه بلغ (٢٥٤) مبتعثًا، منهم (٩٣) مبتعثًا لدراسة دبلوم اللغة الإنجليزية ومصطلحات التخصص، يشكلون حوالي (٤٠٪) من مبتعثي الصندوق، وعد العضو هذه النسبة مرتفعة جداً.

وقال: إن دراسة اللغة الإنجليزية في الخارج لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها، وإنما ينبغي أن تكون هذه الدراسة وسيلة للحصول على درجات علمية، أو دورات تدريبية. ورأى أن عدد المبتعثين من منسوبي الصندوق عدد قليل جداً مقابل احتياج الصندوق للكوادر المتخصصة في مجالات عمله.

ولفت آخر إلى أن التقرير أشار إلى وجود إدارة تسمى إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ضمن هيكل الصندوق، غير أن التقرير لم يتطرق إلى أية بحوث أو دراسات، مؤكداً ضرورة مطالبة الصندوق بتضمين تقاريره القادمة معلومات عن الأبحاث الاقتصادية، ودراسات الجدوى، وكيفية توظيف نتائجها في مجال عمل الصندوق.

وأيد أحد الأعضاء اقتراح فصل برنامج تمويل وضمان الصادرات في صندوق مستقل؛ من أجل تنويع مصادر الدخل، ورفع معدلات النمو من خلال أهداف خطة التنمية العاشرة، والاستراتيجية الصناعية، والنفاذ إلى الأسواق العالمية من خلال الصادرات غير النفطية، وتفعيل دور هيئة الصادرات لتمويل وتنمية قطاع الصادرات في المملكة.

وطالب آخر بتوصية تنص على: "وجوب حرص الصندوق على تقديم دعمه التمويلي لشعوب الدول المعنية، وليس مجاملة لنخبها التي يستأثر بعضها بجزء من ذلك التمويل"، مشيراً إلى أن هذه التوصية قد تسهم في مكافحة الفساد المالي في بعض الدول التي يستهدفها الصندوق، وتحقق الفائدة للشعوب الطالبة للدعم.

**توجيه دعم الصندوق لشعوب الدول المستفيدة**

من جانبه قال أحد الأعضاء: إن العادة جرت على أن يتم تحليل العروض الفنية والمالية عن طريق الجهات المسؤولة في الدول المستفيدة، وأن ترفع توصياتها إلى الصندوق؛ مبيناً أن هذا الإجراء قد يقلّل من فرصة القطاع الخاص المحلي، والتأثر بالتوجهات الحزبية في هذه الدول، وعلاقاتها بالدول الأخرى المنافسة في تنفيذ هذه المشروعات. واقترح على الصندوق أن يتولّى الإشراف على هذه العروض ابتداءً من استلامها وتحليلها فنيًا وماليًا، ومن ثم ترسيتها، وذلك لضمان أن تكون الأولوية لقطاعنا الخاص، ودعم مصانعنا المحلية للانتقال إلى العالمية.

**تأسيس برنامج خاص يدعم تصدير التمور للدول المستفيدة**

وأشار عضو آخر إلى أن التمور تعد من أهم المنتجات الوطنية في المملكة، ومع ذلك فلا يُصدِّر منها إلاّ القليل. داعياً الصندوق إلى التفكير في تأسيس برنامج خاص للتمور، يركز فيه على دعم تصدير التمور للدول المستفيدة، ودعم إقامة مصانع متخصصة للتمور في تلك الدول، على أن يكون مصدر المواد الخام من التمور السعودية.

# هيئة التحقيق والادعاء العام.. مسؤولية تستحق التطوير!

الدكتور/ فالح الصغير
رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية

**ناقش مجلس الشورى جلسته العادية السادسة للسنة الثالثة من الدورة السادسة، التي عقدها يوم الاثنين الموافق ٢٨/٣/١٤٣٦هـ برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، الذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.**

**وبعد عرض تقرير اللجنة وتوصياتها بشأن الموضوع للمناقشة، لاحظ أحد الأعضاء ما ورد في التقرير بشأن القرارات التي أصدرتها الهيئة لتوقيف بعض أعضائها، وكف اليد عن العمل، والإذن بالتحقيق مع البعض الآخر، وإنهاء الخدمات لآخرين لعدم مناسبتهم للعمل في الهيئة، وغيرها من القرارات، وطالب بتفاصيل أكثر عن الأعداد الفعلية التي صدرت بشأنها هذه القرارات، وكيف تم التعامل مع القضايا التي كانوا مسؤولين عنها؟، والإجراءات التي اتخذتها الهيئة لمنع تكرار مثل هذه التصرفات مستقبلاً.**

ورأى عضو آخر أن التقرير لم يتضمن مؤشرات الأداء الخاصة بالهيئة كي يمكن القول إن ما ورد في محور إنجازات الهيئة، وما احتواه من جداول يعد إنجازًا حقيقيًا، متسائلاً عن معنى الانخفاض في مراجعة قرارات الاتهام في قضايا المخدرات، والارتفاع تارةً أخرى في مراجعة قرارات الاتهام في قضايا الاعتداء على المال العام، مؤكداً أن هذه الأعداد لا تعكس الأداء الحقيقي للهيئة إذا لم تربط بمؤشرات الأداء، وخطط الهيئة المستقبلية.

وطالب آخر بتزويد المجلس بتفصيلات عن أداء الهيئة، ونتائج الجولات التفتيشية التي قامت بها للسجون ودور التوقيف، ومدى تمتع نزلاء السجون

المملكة العربيّة السعوديّة
هيئة التحقيق والادّعاء العام
THE BUREAU OF INVESTIGATION AND PUBLIC PROSECUTION

ودور التوقيف بالحقوق التي كفلتها الأنظمة، والوقت الذي تستغرقه الهيئة في النظر في القضايا؟، متسائلاً عن دور مركز البحوث بالهيئة في استطلاع ورصد الظواهر والمشكلات، مثل سبب ارتفاع أو انخفاض قضايا بعينها في بعض المناطق مقارنة بالأعوام السابقة.

**كيف تمارس الهيئة دورها على سجون النساء وليس لديها سوى ١٠ إداريات؟**

أحد الأعضاء لاحظ أن التقرير لم يشر إلى دور الهيئة في الرقابة والتفتيش على السجون، ودور التوقيف التي تنفذ فيها أحكام جزائية، وتساءل عما إذا كانت الهيئة تقوم بزيارتهم أم لا؟، وهل تتحقق من مشروعية بقائهم في السجون، وتستمع لشكاوى المساجين والموقوفين؟، وهل تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من أُوقف، أو سجن دون سبب مشروع؟.

ولفت عضو آخر إلى أن هناك قضايا تمس الرأي العام لم يبت فيها؛ متسائلاً عن صدق وجود تأخير في تنفيذ بعض الأحكام.

كما تساءل آخر عن كيفية ممارسة الهيئة لدورها على سجون النساء وهي لا تضم بين كادرها الوظيفي سوى ١٠ إداريات؟، وقال: من الذي

يقوم بالتحقيق مع النساء، والتفتيش على السجون، والاستماع إلى شكاوى المسجونات في الهيئة وفروعها بأنحاء المملكة؟. وطالب لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بتقديم توصية تنص على إيجاد وظائف محققات في هيئة التحقيق والادعاء العام من خريجات القانون لتلبية الاحتياج القائم.

**الهيئة مطالبة بمقاييس صارمة لاختيار كتّاب الضبط والسجل والمحققين**

ودعا عضو آخر إلى أن يكون لدى الهيئة مقاييس صارمة لاختيار كتّاب الضبط والسجل، والمحققين، وتدريبهم، وابتعاثهم داخليًا وخارجيًا للرفع من مهاراتهم.

كما طالب آخر الهيئة بالاستفادة مما تقدمه لها وزارة الداخلية من تسهيلات لدخول السجون والتعرف على أبرز مشكلاته، وكذلك تفعيل الرقابة على دُور التوقيف، ومتابعة عمليات التأهيل بعد انقضاء فترة السجن. واقترح على المجلس زيارة عدد من أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية لبعض السجون الرجالية والنسائية، والاطلاع على أحوالها وأحوال السجناء والموقوفين، وعلى وتيرة البت في الأحكام والقضايا.

كما اقترح آخر على اللجنة الاستفسار عن إجراءات التحقيق، والتأكد من مدى إمكانية اعتراض المتهم، أو وكيله، أو محاميه على أي سؤال قد يخرج عن الموضوع محل التحقيق.

وبيَّن أحد الأعضاء أن تأخر الترقيات للموظفين مسألة عامة لجميع موظفي الدولة في مختلف القطاعات الحكومية وبأعداد كبيرة ومدد طويلة، معارضاً التوصية التي قدمتها اللجنة بشأن إحداث الوظائف في الهيئة، وطالب بالذهاب إلى ما هو أعمق من إحداث الوظائف إلى تطوير القدرات واستخدام التقنية الحديثة، وإعادة التنظيم الإداري الداخلي للهيئة، واستحداث نمط إداري أكثر فعالية، وبعدد أقل من الموظفين.

وأشار آخر إلى أن الهيئة تعاني من التسرب الوظيفي وعدم قدرتها على جذب الكوادر المؤهلة، مشيراً إلى أن المجلس سبق أن أصدر قرارًا في هذا الشأن لمعالجة أوضاع الهيئة. وتساءل عن حجم الوظائف الشاغرة أو المشغولة في الهيئة ليتسنى مقارنة ومعرفة حجم الوظائف الشاغرة قياسًا بعدد وظائف الهيئة.

وأكد في ذات السياق أن أي جهة حكومية تستطيع أن تستفيد من الوظائف الشاغرة برفع مراتبها عند مناقشة ميزانيتها، وهذا أسهل كثيرًا من طلب إحداث الوظائف.

وتوقف عضو آخر عند البحوث والدراسات التي أصدرها مركز البحوث والدراسات في الهيئة، متسائلاً عن مخرجاتها، وآلية تنفيذها، فيما رأى آخر أن التقرير لا يعطي أي مؤشر حول كفاءة وفاعلية الجهاز، وإنما يعطي مؤشرات عامة عن حجم العمل فقط، مشيراً إلى أنه لم يلحظ في التقرير ما يشير إلى تطوير أداء التحقيق ووسائله، لاسيما أن التحقيق علم قائم بذاته، وقد تطورت أدواته، ولم يعد مقتصرًا على الاجتهادات الفردية.

وأيد عضو آخر وجود وظائف خاصة تتعلق بقضاة التحقيق بالتنسيق مع وزارة العدل، للإشراف على التحقيقات كاملة، وتوثيقها، والتأكد من سلامتها، فيما تساءل آخر عن إجراءات حماية حقوق من يتم التحقيق معهم؛ لافتاً النظر إلى أن هناك شكاوى عدة حول حرمان بعض المتهمين من حقهم في إيجاد محام لهم، وبخاصة خلال المراحل الأولى من عمليات التحقيق.

وأشار أحد الأعضاء إلى أن التقرير يرصد ارتفاعاً في قضايا الاعتداء على العرض والنفس، وقضايا الاعتداء تحت تأثير المخدرات خلال عام واحد؛ مستغرباً عدم احتواء التقرير لأي تفسير لها بالرغم من كونها قضايا تمس الأمن الوطني والاجتماعي، فضلاً عن أهمية بيان الإجراءات التي تتخذها الهيئة للتعامل مع هذه الزيادة؟ وكيف تفسرها؟ مؤكداً أهمية البحث العلمي لتنشيط أداء الهيئة.

من جهته أكد عضو آخر على قرار مجلس الشورى الصادر عام ١٤٢٥هـ، بشأن استقلالية ميزانية الهيئة عن وزارة الداخلية؟.

**المطالبة بإيجاد وظائف «محققات» من خريجات القانون**

# الشورى يطالب صندوق التنمية الزراعية بتسهيل تمويل المشروعات الزراعية

**دعا مجلس الشورى صندوق التنمية الزراعية إلى توقيع اتفاقيات شراكة مع المؤسسات المالية، لتسهيل تمويل ودعم المشروعات الزراعية في الداخل والخارج.**

**جاء ذلك في قرار أصدره المجلس بعد أن استمع خلال الجلسة العادية العاشرة للسنة الثالثة من الدورة السادسة التي عقدها يوم الاثنين ١٣ / ٤ / ١٤٣٦هـ، برئاسة معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية للعام المالي ١٤٣٤ / ١٤٣٥هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري.**

**إيجاد حلول جذرية للعقبات التي تواجه إنشاء الجمعيات التعاونية**

وطالب المجلس في قراره صندوق التنمية الزراعية بإيجاد حلول جذرية للعقبات المالية والإدارية التي تواجه إنشاء واستمرار الجمعيات التعاونية الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات ذات العلاقة.

كما طالب المجلس صندوق التنمية الزراعية بتقويم أدائه من خلال مؤشرات قياس أداء إستراتيجية وتنفيذية، ومن خلال مؤشر عرض المستفيدين، وعرض النتائج دوريًا على المجلس في تقاريره السنوية القادمة.

وأوضحت اللجنة المالية في ردها على تساؤلات بعض الأعضاء حول بدء العمل في تنفيذ مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج؛ أن صندوق التنمية الزراعية قد بدأ فعلاً باستقبال الطلبات ودراستها، بعد صدور لائحة ضوابط تقديم التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر للمستثمرين السعوديين في إطار هذه المبادرة.

وعن الشريحة المستهدفة؛ قال رئيس اللجنة الدكتور حسام العنقري: إن اللائحة حددتها بمعايير مرتبطة بما لدى الشركات الزراعية المتقدمة من خبرات فنية وإدارية وتسويقية.

وفيما يتعلق بالنسبة المحددة لتصدير الإنتاج إلى المملكة من قبل المستثمرين السعوديين في نطاق هذه المبادرة ومدى إمكانية تفعيلها، أفاد رئيس اللجنة بأنها لا تقل عن (٥٠٪) من الإنتاج وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٢١هـ.

وعن إمكانية إلزام الشركات الكبرى المستثمرة ضمن هذه المبادرة بإنشاء شراكات مع صغار المستثمرين، أوضح الدكتور العنقري أن هذا الأمر متاح ويعود إلى الشركات ذاتها، واللجنة لا ترى مناسبة وضع مثل هذا القيد ضمن شروط الاستثمار الزراعي في الخارج.

وبشأن دور صندوق التنمية الزراعية في دعم استيراد الأعلاف وتوفيرها بسعر مناسب، أفادت اللجنة المالية بأن الصندوق يدعو إلى تطبيق الخطة الوطنية للأعلاف وتفعيلها لتأمين متطلبات المشروعات المنتجة القائمة كمشروعات تربية المواشي، مشيرة إلى أن الخطة ترفع من كفاءة التربية والعائد منها، وتساعد في التقليل من الحاجة إلى الأعلاف الخضراء إلى درجة الاستغناء عنها.

# أثر السهر على الكفاءة الإنتاجية والأداء للموظف

حسن محمد القحطاني
الإدارة العامة للمتابعة
مجلس الشورى

تشير نتائج كثير من الدراسات الإدارية الخاصة بالموارد البشرية في العالم العربي، إلى أن من أهم أسباب تدني إنتاجية عدد كبير من الموظفين، وضعف أدائهم الوظيفي انتشار ظاهرة السهر إلى ساعات متأخرة من الليل، وعدم أخذهم القسط الكافي من الراحة، مما يتسبب في غيابهم عن العمل ،أو التأخر، أو الحضور الجسدي بنشاط شبة معدوم، حيث يؤدي السهر إلى ظهور أعراض تتطور مع مرور الوقت إلى أمراض، مثل الصداع والغثيان، والتوتر العصبي، والقلق، وضعف الذاكرة والتركيز، وسرعة الغضب، وألم العضلات، إلى غير ذلك من المشكلات الصحية التي تؤثر بشكل كبير على أهم عنصر من عناصر التنمية وهو العنصر البشري، لذا فإن استمرار الموظف على السهر يجعله عادة لديه، يؤثر على سلوكياته وتصرفاته وكفاءته الإنتاجية وتقويم أدائه الوظيفي، فمن المعلوم في أنظمة الخدمة المدنية أن للموظف حقوقاً وعليه واجبات لابد أن يؤديها بكفاءة وفاعلية وإلا أثرت سلباً على مسيرته الوظيفية، وهذا الأثر يبدأ في مرحلة اختبار الموظف وينتهي بنهاية خدمته، وقد يمتد إلى أبعد من ذلك، فكثيراً من الوظائف ابتداءً تتطلب بالإضافة إلى المؤهلات العلمية والعملية خضوع الموظف إلى مقابلة شخصية، وقد ثبت أن الشخص الذي يعتاد السهر لا يستطيع التذكر أو التركيز أثناء المقابلة الشخصية، وبالتالي قد يفقد فرصته الوظيفية، والمسألة الأخرى أنه بعد انخراط الموظف في السلك الوظيفي فإن عليه التزامات وواجبات يجب أن يؤديها وفقاً للمهمات والمسؤوليات التي تتضمنها بطاقة الوصف الوظيفي، ومعايير الإنتاجية، فتعكر مزاج الموظف جراء السهر وتشتت ذهنه وقله جهده البدني وتأخره عن الحضور للدوام الرسمي، أو غيابه المستمر يوثر سلباً على إنتاجيته مما يجعله عرضه للمساءلة القانونية، وصدور بعض العقوبات التأديبية في حقه التي قد تضم إلى ملفه وتكون عائقاً أمام مستقبله الوظيفي، وقد تصل بعض العقوبات إلى الفصل من الوظيفة العامة، ويمتد أثرها إلى صعوبة حصوله على وظيفة أخرى، يضاف إلى ذلك قلة حظه في الترقية وتقلد مسؤوليات أكبر نظراً لتدني مستواه الوظيفي والسلوكي وفقدانه الفرص المتاحة للموظفين الأكفاء من تدريب وابتعاث وإيفاد ونحو ذلك .

ومما ينبغي التأكيد عليه أن السهر بشكل عام، وسهر الموظفين بشكل خاص يخالف السنن الكونية، فالله قد جعل الليل للنوم والراحة وجعل النهار للانتشار وطلب الرزق، قال تعالى ( وهو الذي جعل لكم الليل لباساً والنوم سباتاً وجعل النهار نشوراً ) سورة الفرقان.وقال تعالى ( وجعلنا نومكم سباتاً وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النهار معاشاً ) سورة النبأ، وفي الحديث المتفق على صحته: ( أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبل صلاه العشاء والحديث بعدها ).

# مرض شبيه السل في الإبل في المملكة العربية السعودية.. أسئلة بانتظار إجابة

د. أحمد محمد اللويمي
رئيس مجلس إدارة الجمعية الطبية البيطرية السعودية
أستاذ علم المناعة بكلية الطب البيطري- جامعة الملك فيصل

تعد الإبل من الثروة الحيوانية المهمة في المملكة العربية السعودية و ترتبط ارتباطا وثيقا بتراث المملكة و تاريخها. كما للإبل قيمة تراثية و حضور وجداني ثقافي للإنسان السعودي تعد من الحيوانات الاقتصادية المهمة في قابليتها على انتاج الحليب بمستويات اقتصادية، وأيضا كمصدر من مصادر البروتين الحيواني المهم. وقد قدرت دراسة منظمة الأغذية و الزراعة أن القيمة السوقية لحليب الإبل تصل إلى ١٠ مليارات دولار.

و في دراسة أجراها فريق بحثي في جامعة الملك سعود أن معدل ما تنتجه الناقة الواحدة في المملكة هو ٦-٨ لترات مما قد يبلغ انتاجها السنوي من الحليب ٢٥٠٠-٤٩٠٠ لتر، و قد أشارت الإحصاءات التي نقلها الجمعة عن وزارة الزراعة أن عدد الإبل في المملكة بلغ ٨٥٠ الف رأس في عام ٢٠١٠.

تعاني الدراسات العلمية المكثفة و الطويلة الأجل حول الإبل من نقص شديد و شح في الإمكانات و الكفاءات العلمية المؤهلة، وبالرغم من

الدراسات المتواضعة التي تظهر بين الفينة والأخرى حول مختلف جوانب الإبل إلا أنها تشير إلى اكتشافات تنم عن تميز هذا الحيوان في جوانب من أدائه الفسلجي و قابلياته الوراثية و قدراته المتنوعة. فقد أظهرت دراسات فريقنا البحثي أن حركة الخلايا من وإلى ضرع الإبل قد لا تكون مماثلة للأبقار أو المجترات الأخرى بالرغم من أن الإبل من المجترات.

إن حركة هذه الخلايا في خصائصها المناعية أقرب إلى الإنسان و القوارض، و لهذا الاختلاف أثر كبير على أساليب علاج التهاب الضرع و طرق استخدام اللقاحات الواقية من التهاب الضرع، و بالرغم من هذا التميز الذي تحظى به الإبل إلا أنه يعاني من حساسية عالية من الإصابة ببعض الأمراض، ومن تلك الأمراض شبيه السل و المعروف بمرض جونز (Johne's disease) و التي تسببه إحدى أخوات بكتيريا السل والمعروفة علميا ب Mycobacterium avium subspecies paratuberculosis.. و يعد مرض شبيه السل من الأمراض المزمنة التي تصيب قطاعاً واسعاً من الحيوانات المجترة الأليفة منها و غير الأليفة و القوارض. و قد رصد فريقنا البحثي شبيه السل في الإبل، إلا أن حجم و سعة انتشار المرض في الإبل ما زال مجهولاً. كما أن ما يسببه شبيه السل من خسائر اقتصادية على مستوى النفوق و النقص في انتاج الحليب و الخسارة في ضياع التغذية مقابل النحول المتزايد و غيره من الأمور غير واضحة. و تقدر الخسائر التي يتسببها شبيه السل في الأبقار الحلوب في الولايات المتحدة ب ٣٣٧٦٠ دولاراً للعام الواحد للبقرة الواحدة في القطيع الشديد الأصابة.

في ظل هذا الغموض الذي يلف هذا المرض الذي يزيد من أهميته في الوقت الحاضر الأدلة المتزايدة حول قدرة بكتيريا شبيه السل في إصابة الإنسان عبر الحليب المبستر و حليب الأطفال و منتجات الألبان.

و شبيه السل مرض خفي لا تظهر آثاره دفعة واحدة، بل يسري في القطيع بشكل خفي و بطيء و كذلك خسائره. فمواجهة هذا المرض الخفي ذو الأثر البالغ على ثروتنا الوطنية يتطلب خطة وطنية بحثية شاملة و جامعة.

و قد أشرنا إلى هذا الجانب في مقالنا المنشور في مجلة الجمعية العالمية لشبيه السل في عددها الشهر ايلول "سبتمبر" ٢٠١٤م. و يمكن تلخيص ما جاء لأهميته في جملة من الأسئلة الملحة التي تمثل الإجابة عليها معالجة جادة و منظمة لمشكلة شبيه السل في الإبل في المملكة العربية السعودية.

السؤال الأول: ما هي طبيعة الاستجابات المناعية في الإبل لبكتيريا شبيه السل؟.

السؤال الثاني: ما هي الوسائل التي من خلالها يتسنى لبكتيريا شبيه السل البقاء و المقاومة في الطبيعة الصحراوية الجافة و القاسية؟.

السؤال الثالث: هل للفصائل أو الأنواع المختلفة للإبل في المملكة حساسية مختلفة للإصابة بشبيه السل؟.

السؤال الرابع: هل يشكل استهلاك لحوم الإبل و حليبها خطراً على الصحة العامة على ضوء الأدلة المتزايدة في اتهام شبيه السل في مرض كرونز (Crohn's disease)؟.

لا شك أن الإجابة يتطلب فرقاً بحثية منوعة التخصصات و الحقول البحثية و تمويلاً على مستوى وطني عال. إن الظن السائد أن الأمراض الخطيرة مثل مرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية الذي يسببها فيروس كورونا- وهي كذلك- هي التي تتطلب فقط العناية القصوى، وما دونها من أمراض العناية القصوى بها ليست في سلم الأولويات أمر في غاية الخطورة على الصحة العامة والثروة الوطنية والأمن الاقتصادي.

أما الإجابة على السؤالين الأول والثالث يتطلب مركزاً وطنياً للبحث العلمي في الإبل ليعتني وعلى مدى طويل في دراسة كافة الجوانب المهمة لجهاز المناعة في الإبل بشكل خاص و الجوانب الوراثية و المرضية و الفسلجية المختلفة للإبل.

أما السؤال الرابع والأهم فالإجابة عليه تكمن في رفع كفاءة قدراتنا في الصحة العامة الوقائية لمنع تسرب بكتيريا شبيه السل لسلسلة الغذاء.

إن النتائج التي يحققها البحث العلمي حول مقاومة شبيه السل لعملية البسترة، ومقاومته للحرارة المستخدمة في تجفيف حليب الأطفال و كذلك بقاءها في اللحوم و مقاومتها للطهي، كل هذه القرائن تتطلب من الدوائر المختصة والمختصين في الحقول العلمية ذات الصلة في صحة الغذاء، و الصحة العامة، مضاعفة جهودها الرقابية من خلال خطة وطنية طويلة الأجل للتأكد من عدم دخول شبيه السل لسلسلتنا الغذائية إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار البحوث الطبيه الحديثه التي تشير بأصبع الاتهام إلى الدور المرضي الذي تلعبه بقايا بكتيريا شبيه السل المتحللة في إثارة العديد من أمراض المناعة الذاتية.

إن البحث العلمي المنظم والطويل الأجل هو الطريق الناجع للإلمام بطبيعة المشكلة لإبتكار الحلول في مواجهتها، وهنا يكمن دور الجهاز التشريعي الذي يصنع السياسات العلمية التي تدعم الباحثين في وضع الخطط، وتواكب مجهودهم العلمي وتعمل حثيثاً على دعمهم، والاطلاع على ما تحققه دراساتهم من نتائج و ما يمكن أن تنتجه من حلول تمكن هذا الجهاز من تبنيها في باقة من التشريعات والقوانين الملزمة.

# خيارات الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

د. علي بن سعد الطخيس
عضو مجلس الشورى

تقع المملكة العربية السعودية في جنوب غرب قارة آسيا، وتصنف بأنها ضمن نطاق الحزام الصحراوي الجاف الذي يعاني من ندرة شديدة في مصادر المياه المتجددة، حيث لا يوجد أنهار جارية أو بحيرات عذبة، ومعدل الهطول المطري السنوي ٦٠ ملم.

تواجه المملكة العربية السعودية تحديات كبرى في توفير الغذاء لمواطنيها والمقيمين على أرضها والذي يقدر عددهم نحو (٣٠) مليون نسمة عام ٢٠١٤م.

ورغم محدودية مصادر المياه المتجددة فقد كان نصيب القطاع الزراعي من المياه في عام ٢٠١٣ نحو (١٨،٦) بليون متر مكعب، أي ما نسبته ٨٤٪ من إجمالي الاستهلاك معظمه من المياه الجوفية غير المتجددة هذه الكمية تعادل ثلث ما تحصل عليه مصر من نهر النيل، ويتم إستخدام نحو ٨٠٪ من هذه الكمية في زراعة ثلاثة محاصيل فقط هي الحبوب والاعلاف والنخيل، وقد كان للسحب الجائر للمياه الجوفية خلال العقود الأربعة الماضية آثار سلبية، أهمها استمرار

**هبوط مناسيب المياه الجوفية في الطبقات الرئيسة، حيث وصلت في بعض المناطق إلى مستويات حرجة قد يصبح الضخ منها مستقبلاً غير مجد اقتصادياً، أو مستحيل فنياً.**

**كما أن نوعية المياه الجوفية في الغالب قد زادت الأملاح الذائبة فيها باستمرار زيادة الضخ الجائر، وبزيادة هبوط مناسيب المياه الجوفيه تقدمت مياه البحر باتجاه المياه الجوفية وأصبحت معالجتها لأغراض الشرب مكلفة أيضاً.**

## تعظيم الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة

وتوجد فرص كبيرة لتطوير القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية تتلاءم مع الخطط الهادفة للمحافظة على مصادر المياه الجوفية، أهمها تعظيم الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة التي بلغت كمياتها عام ٢٠١٣م نحو (١،٢٦١) مليون متر مكعب بمتوسط انتاج يومي (٣,٥) مليون متلر مكعب أعيد استخدام ١٧٪ منها أي (٠,٦) مليون متر مكعب يوميا فقط.

وتعد تجربة هيئة الري والصرف بالأحساء من التجارب الرائدة في الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة بعد أن نضبت العيون الطبيعية التي كانت تغذي واحة الأحساء لقرون عديدة، وتشرف الهيئة في الوقت الحاضر على توزيع (١٤٥،٠٠٠) متر مكعب يومياً من مياه الصرف الصحي المعالجة إلى الدرجة الثلاثية وتمثل ٦٠٪ من مجموع مياه الري بالهيئة لزراعة (٨٢٠٠) هكتار من النخيل التي تنتج (١٢٠،٠٠٠) طن من التمور سنويا بالإضافة إلى محاصيل الليمون، ومن المتوقع أن تصل هذه الكمية إلى (٤٥٠،٠٠٠) متر مكعب يومياً بعد أن يكتمل تنفيذ مشروع نقل المياه المعالجة من الخبر إلى الأحساء والمتوقع له قبل نهاية هذا العام، أما النسبة المتبقية من مياه الري بالهيئة وهي ٤٠٪ فهي من المياه الجوفية ومن مياه الصرف الزراعي، ومن المؤكد أن تزيد كميات مياه الصرف الصحي المعالجة مستقبلاً مع زيادة إمدادات المياه البلدية تبعاً لتزايد عدد السكان.

## بناء ٤٤٩ سداً، تبلغ سعتها التخزينية نحو ٢,٠ مليار متر مكعب

تم حتى عام ٢٠١٣م تشييد وبناء ٤٤٩ سداً، تبلغ سعتها التخزينية نحو ٢,٠ مليار متر مكعب، وهي مصممة إما لتغذية طبقات المياه الجوفية، أو لحماية المدن والقرى والمزارع والممتلكات من الفيضانات، أو لتوفير جزء من مياه الشرب للمجتمعات القريبة منها أو للري.

يوجد إمكانية جيدة لتعظيم الاستفادة من المياه السطحية التي تختزنها السدود لو أمكن عمل دراسة تقييمية لها من قبل مكاتب استشارية متخصصة في تصميم مشاريع حصاد الأمطار وتنفيذ مشاريع زراعية تناسب بيئة وظروف المنطقة المناخية.

لا تتوفر دراسات علمية موثقة عن التغيرات المناخية العالمية ومدى تأثيرها على الواقع الزراعي في المملكة، وإن بدأت تظهر في السنوات الأخيرة ظواهر مناخية قد تكون شاذة مثل حصول موجات من الغبار تستمر لفترات طويلة، وكذلك حصول زوابع مطرية قصيرة وشديدة يصاحبها فيضانات قوية ومدمرة.

قامت شركة من القطاع الخاص قبل نحو عشرين عاماً بتجربة فريدة وهي زراعة محصول السليكورنيا (نوع من الأعلاف) على مياه البحر، وقدمت لها الدولة التسهيلات والقروض الميسرة، ونجحت التجربة إلا أن الشركة حادت عن هدفها الأساس وتعثر المشروع هذه التجربة قد تفتح آمال عريضة في المستقبل على تطوير الزراعة بالمياه المالحة وإختيار أنسب المحاصيل التي تتحمل الملوحة.

تواجه الدول الصحراوية القاحلة هاجس الأمن الغذائي لشعوبها وتعد الخطط والإستراتيجيات لتوفير السلع الغذائية كل دولة حسب ظروفها المناخية والمائية والاقتصادية، وتسعى المملكة إلى تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي عن طريق الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من السلع الغذائية يكفي الاحتياجات الاستهلاكية لمدة سنة على الأقل، ودرست المملكة العربية

السعودية عدة خيارات لتحقيق الأمن الغذائي فيها، واختارت المضي في ثلاثة مسارات في نفس الوقت، أولها إنتاج جزء من السلع الغذائية محلياً مع مراعاة محدودية مصادر المياه والاستفادة من الميزة النسبية لكل منطقة، وثانيها استمرار قيام القطاع الخاص في استيراد السلع الغذائية من الخارج تبعاً للعرض والطلب، وثالثها تبني مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج.

فيما يتعلق بالانتاج المحلي من المنتجات الغذائية فقد حققت المملكة نسبة لا بأس بها من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المحلية الجدول رقم (١) يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المحلية.

في عام ٢٠١٣م بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح ٢٣,٨٪ وهذه النسبة في انخفاض، فمن المتوقع أن تصل قريبة من الصفر في عام ٢٠١٦م، وهذا إجراء اتخذته الحكومة للمحافظة على مصادر المياه، لأن محصول القمح يعتمد في زراعته على المياه الجوفية غير المتجددة، كما بلغت نسبة الاكتفاء من الخضروات ٨٢٪، وإجمالي الفاكهة ٥٣,٦٪، وبيض المائدة ١١٢,٧٪، والحليب الطازج ١٢٢,٧٪، واللحوم الحمراء ٣٢,٩٪، ولحوم الدواجن ٤٢,٧٪، والاسماك ٣٧,١ .

وتوجد مبادرات جادة للنهوض بالقطاع الزراعي وتحويله من الزراعة التقليدية التي تعتمد على المياه الجوفية غير المتجددة إلى ما يعرف بالزراعة المستدامة التي تعتمد إلى حد كبير على المياه المتجددة، وتشمل المبادرات تقديم التسهيلات والاعانات والقروض الميسرة، وإذا لم تتخذ الاجراءات المطلوبة لنجاح هذا التحول ولم يوجه المزارع التوجيه الصحيح نحو إرشاده لزراعة المحاصيل المناسبة أخذاً بالاعتبار القيمة الاقتصادية لوحدة المياه والتركيز على المحاصيل ذات الاستهلاك المنخفض من الماء وذات القيمة الاقتصادية العالية فإنه من المتوقع أن تواجه المملكة مستقبلاً صعوبة في المحافظة على هذه النسب في ظل سعيها الجاد نحو الوصول إلى زراعة مستدامة.

## دور القطاع الخاص في توفير السلع الغذائية

ولعب القطاع الخاص خلال العقود الماضية وما يزال دوراً مهماً في توفير السلع الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج شملت هذه السلع الأرز، والمكرونة، والسكر، والخضار، والفاكهة، والزيوت النباتية، واللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والأسماك وغيرها، وقام العديد من رجال الأعمال السعوديون، وكذا بعض الشركات الزراعية بعمل شراكات مع جهات حكومية وشركات متخصصة في بعض الدول الغنية في مصادر المياه لإنتاج محاصيل محددة، مثل الحبوب والأرز والأعلاف وغيرها من السلع الغذائية وتصديرها للمملكة، ونأمل أن تحقق هذه الشراكات نجاحات كبيرة رغم المخاطر الكبيرة.

تتأثر المملكة العربية السعودية بصفتها دولة مستوردة للغذاء بما يسود العالم وخاصة الدول المنتجة للسلع الزراعية من ظروف سياسية واقتصادية وتغيرات في المناخ من جفاف وفيضانات وصقيع وكوارث طبيعية تضرب مناطق الانتاج الغذائي وتؤدي إلى إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية، وانخفاض المخزونات العالمية من الغذاء، وتؤدي هذه أو تلك بالتالي إلى رفع الأسعار العالمية للغذاء كما حصل في عام ٢٠٠٨م ، ولمواجهة مثل هذه التقلبات تبنت المملكة العربية السعودية مبادرة الملك عبدالله للإستثمار الزراعي في الخارج، من أجل توفير السلغ الغذائية للمستهلك بأسعار متوازنة، وكذلك لإيجاد مخزون إستراتيجي آمن من السلع الغذائية الأساسية وبما يحقق الأمن الغذائي للمملكة يضمن إستمرار تدفق السلع للأسواق المحلية، ومن ثم استقرار الأسعار طوال العام، وتشمل السلع الغذائية القمح والشعير والأرز، والسكر، والزيوت النباتية، واللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن والأسماك.

## مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي بالخارج من المبادرات العالمية الطموحة

إن مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي بالخارج تعد من المبادرات العالمية الطموحة التي تأخذ صفة عقد شراكات استثمارية زراعية على مستوى الحكومات بعد أن تم دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية، حيث قام كبار المسؤلين عن القطاع الزراعي والتجاري والمالي في المملكة بزيارات للعديد من الدول ذات الطابع الزراعي التي تتوفر فيها المصادر المائية والتربة الزراعية والعمالة المدربة شملت الزيارات دول كثيرة في شرق آسيا وأفريقيا ودول أمريكا الجنوبية وغيرها، وستقدم الدولة تسهيلات متنوعة وإعانات وقروض ميسرة للراغبين في الاستثمار الزراعي في الخارج، وحسب المعلومات المتاحة فإن نتائج هذه المبادرة ستكون مشجعة وستكون جاذبة للاستثمار الزراعي وستحقق الطموحات الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي للمملكة، ويتبقى العنصر الأساس لنجاح هذه المبادرة ونجاح رجال الأعمال الذين يستوردون السلع الغذائية قبل وبعد هذه المبادرة، وهو توفير مخازن إستراتيجية كافية لحفظ هذه السلع لفترات كافية.

جدول (١) نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية المحلية لعام ٢٠١٣م

| الزراعة | | الخضروات | | | | الفواكه | | حيوانية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحصول | ٪ | المحصول | ٪ | المحصول | ٪ | المحصول | ٪ | المحصول | ٪ |
| القمح | ٢٣,٨ | بطاطس | ٩٩,٥ | خيار | ١٠٢,٧ | التمور | ١٠٩,٥ | بيض المائدة | ١١٢,٧ |
| الشعير | ٠,١ | طماطم | ٨٠,٨ | شمام | ٩٧,٤ | الموالح | ١٥,٥ | حليب طازج | ١٢٢,٧ |
| ذرة رفيعة | ٩٨,٠ | بصل جاف | ٢٨,٦ | بطيخ | ٩٩,٦ | العنب | ٧٨,٤ | لحوم حمراء | ٣٢,٩ |
| دخن | ٢٩,٩ | جزر | ٦٨,٦ | باميا | ١٠٠,٧ | فواكه أخرى | ٢٦,٩ | لحوم دواجن | ٤٢,٧ |
| حبوب أخرى | ٢,٨ | باذنجان | ١١١,٦ | أخرى | ٨٢,٧ | | | الأسماك | ٣٧,١ |
| إجمالي الحبوب | ٥,٢ | المحصول | | | ٨٢,٧ | إجمالي الفواكه | ٥٣,٦ | إجمالي اللحوم | ٣٩,٧ |

**المصدر: مؤشرات إحصائية عن الزراعة في المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعه، العدد ٢٧- عام ١٤٣٥ هـ ٢٠١٤**

## الإستنتاج والتوصيات :

١- يلاحظ أن نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية في المملكة العربية السعودية متدنية جداً، مقارنة بكميات المياه الجوفية غير المتجددة التي تستخرج من الطبقات المائية العميقة من التحليل الكمي والنوعي لكميات المياه المستهلكة في القطاع الزراعي ونوعية المحاصيل المزروعة نجد أن محاصيل الحبوب والأعلاف والنخيل فقط تستهلك نحو ٨٠٪ من المياه الزراعية.

٢- بالإضافه إلى ما سبق يوجد تحد آخر وهو تدني كفاءة الري التي تقدر بنحو ٥٠٪ ، وهذه النسب التي تدل على استهلاك كميات كبيرة جداً من مياه الري أكثر من حاجة النباتات الفعلية للمياه وتعد من المشاكل والتحديات التي تواجه كيفية الحد من النقص المستمر في مصادر المياه الجوفية في بيئة صحراوية قاحلة.

٣- الأمر يستوجب سرعة إعادة النظر في التركيبة المحصولية واستبعاد المحاصيل ذات الاحتياجات المائية العالية وإحلالها بمحاصيل قليلة الاستهلاك للمياه وذات قيمة إقتصادية وغذائية مناسبة، مع ضرورة التركيز على نوعية أنظمة الري ذات الكفاءة العالية.

٤- النمط الغذائي الذي نتبعه في حياتنا اليوميه فيه إسراف وهدر شديدين ويترتب عليهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة هدر مائي، لذا يجب إعادة النظر في نمط الغذاء الكمي والنوعي.

٥- جاء الوقت الذي يفترض فيه مراجعة الإعانات التي تقدم للقطاع الزراعي، بحيث يتم تشجيع المزارعين الذين يستخدمون أنظمة الري الحديثة ذات الكفاءة العالية مثل أنظمة الري بالتنقيط كما يجب إعادة النظر في أسعار الوقود المتدنية والتي أسهمت بشكل كبير في استنزاف المياه الجوفية غير المتجددة لزراعة الحقول المفتوحة المخصصة لزراعة الحبوب والأعلاف.

٦- ضرورة تعظيم الاستفادة من وحدة المياه، وتحديد العائد من كل متر مكعب من المياه الجوفية في زراعة المحاصيل المختلفة.

٧- تشجيع الاستفادة من مصادر المياه المتجددة، مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه السطحية المحتجزه خلف السدود، وكذلك البحث عن مصادر مائية جديدة مثل العناية بحصاد الأمطار.

٨- التركيز على تعزيز الأمن الغذائي بتقديم التسهيلات والإعانات كل ما أمكن ذلك لإقامة مزيد من مشاريع الدواجن، ومشاريع صيد الأسماك باعتبار هذه النوعية من المشاريع جزء لا يتجزأ من الزراعة، ولا تشكل خطراً على مصادر المياه، ولا تزال المملكة بعيدة عن تحقيق الاكتفاء الغذائي في لحوم الدواجن واللحوم البيضاء.

٩- دراسة العلاقة بين الأمن المائي والغذائي والطاقة في ظل الظروف المناخية المتغيرة والاقتصاد العالمي المتذبذب وعدم الاستقرار السياسي في كثير من دول العالم.

١٠- يعد الخزن الاستراتيجي من أساسيات الأمن الغذائي وعامل استقرار أمني واجتماعي، لذا يجب إعطاء تنفيذ مشروعات الخزن الإستراتيجي أولوية قصوى لخزن السلع الغذائية المختلفة ولأطول فترة زمنية ممكنة، لا تقل بأي حال من الأحوال عن تخزين لفترة عام كامل.

١١- التحدي الأكبر هو كيف سنتعامل مع مورد مائي جوفي غير متجدد يتناقص بشكل ينذر بالخطر إن لم تتظافر جهود الجهات المختصة مع جهود العاملين والمستثمرين في القطاع الزراعي للعمل كفريق واحد للوصول إلى زراعة مستدامة تتلاءم مع مصادر المياه المتجددة، وأن تغلب المصلحة العامة للمملكة على المصالح الخاصة.

### عضو مجلس الشورى وأستاذ علم المعلومات الدكتور جبريل العريشي لمجلة «الشورى»:

# انفتاح المجلس على المجتمع إثراء لنهج الشورى في خدمة المواطن ودعم التنمية المتوازنة

أجرى الحوار: منصور العساف

**ولد في محافظة جدة، ونشأ فيها، ودخل كلية الطب بجامعة الملك عبدالعزيز تحقيقاً لرغبة والديه، ولكن قسم التشريح بالكلية، جعله يعزف عن الدراسة في الطب، ويتجه إلى قسم المعلومات بالجامعة، ومن ثم أكمل دراساته العليا في ذات المجال، حاصل على أربع درجات علمية هي درجتي الماجستير في تقنية المعلومات، والإدارة، ودرجتي الدكتوراه في تقنية المعلومات، والإدارة التربوية، تقلد العديد من المناصب الأكاديمية، والاستشارية، كاتب صحفي متخصص في علم المعلومات في العديد من الصحف المحلية والمجلات الدورية، إنه ضيف «الشورى» لهذا العدد الأستاذ الدكتور جبريل بن حسن العريشي.**

في البداية نود أن نتعرف على مكان الولادة والطفولة وبدايات الدراسة.

– ولدت في محافظة جدة، ونشأت فيها ودرست في مدارسها، بداية من مدرسة النموذجية الابتدائية، ثم مدرسة ابن تيمية المتوسطة، ثم الثانوية التي أتممتها في مدرسة الفتح عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م). القسم العلمي

**وماذا عن مرحلة الدراسة الجامعية .. والطموحات والرغبات؟.**

التحقت بكلية الطب، ومن أول سنة أدخلني أحد الأحبة من الجيران وكان في السنة الخامسة بالكلية ذاتها، ويبدوا أنه يعرف خوفي من التشريح، ويريد أن لا أضيع وقتي في الكلية فأدخلني قسم التشريح، وعشت خوفاً من هول المناظر التي رأيتها، ومرضت بسببها شهراً لا أستطيع الذهاب

لجامعتي، وأخيراً قررت أن أذهب لعميد القبول والتسجيل في ذلك الوقت، وكان أستاذي الفاضل الدكتور مازن بليلة، والذي لا أنسى دعمه الكبير لي، حاول أن يقنعني بكلية الهندسة ولم أوافقه الرأي، وحتى لا أطيل عليكم في هذا السؤال لم أكمل دراستي في الطب ولله الحمد رغم أنها كانت رغبة الوالد ووالدتي الحبيبة "حفظهما الله وأطال في عمرهما" ولكنهما تخليا عن الفكرة شفقة بي عندما تعبت، ثم أراد الله بي خيراً والتحقت بقسم علم المعلومات في جامعة الملك عبد العزيز بمحافظة جدة، وتابعت دراستي الجامعية إلى أن تخرجت في عام ١٤٠٩هـ -١٤١٠هـ.

## وكيف كانت مرحلة الدراسات العليا حيث سنوات الغربة خارج الوطن؟.

لقد قدّر الله لي أن أسافر في بعثة إلى الولايات المتحدة، حيث كنت معيداً في جامعة الملك سعود، وابتعثت إلى مدينة "بتسبرج" في "بنسلفانيا" وتحديداً جامعة "بتسبرج" والتي بحق اسميها (جامعة المسؤولين في وطننا الحبيب فبعض من تخرج منها أصبح وزيراً، أو نائب وزير، أو محافظ هيئة أو مؤسسة، أو مدير جامعة أو وكيل جامعة، أو في مجلسنا الموقر مجلس الشورى)، وتعلمون كيف هي المعاناة من الغربة والحنين إلى الديار والوطن، وكان مجتمع الطلاب في تلك المدينة يضم جنسيات مختلفة، من اليابان والصين وأمريكا الجنوبية وأوروبا وأفريقيا، وكذلك من بعض الدول العربية، ومن أبناء وطننا الحبيب ممن قدموا للدراسة أو العلاج، حيث كان هناك أفضل مستشفى في العالم وأشهرها في زراعة الكبد والكلى - حماكم الله من كل داء -، وقد كنت ممن يعتزون بثقافتهم وتقاليدهم، ويحافظون عليها ويبرزونها، فكراً وديناً وسلوكاً، دون عزلة عن الثقافة الأمريكية، التي كنا نأخذ منها ما يفيدنا في تطوير ذواتنا، ونتجنب منها ما يتنافى مع قيمنا وعاداتنا، وهو أمر كان يتطلب أن نبذل جهوداً متوازنة في علاقاتنا الاجتماعية تضبط علاقتنا مع معطيات الحضارة الأمريكية في غير تفريط ولا إفراط، بحيث نعيش بسلام في المجتمع الأمريكي، ونترك انطباعاً طيباً عن بلدنا وثقافتنا.

وقد كانت تلك المرحلة، ولله الحمد، مثمرة وحافلة بالدراسة والتحصيل العلمي، بحيث استطعت الحصول على أربع درجات علمية من جامعة "بيتسبيرج"، الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٩٩٤م إلى ٢٠٠١م.

**بسبب قسم التشريح تراجعت عن الدراسة في كلية الطب**

فقد حصلت على درجة الماجستير في علم المعلومات، كلية علوم المعلومات عام ١٩٩٤م، وبالمناسبة كان تقييم الكلية في ذلك الوقت

الثالثة على مستوى الولايات المتحدة، وكان التخصص العام: معلومات، والتخصص الدقيق: تقنيات المعلومات. ثم حصلت على درجة الماجستير في (الدراسات والخطط الاستراتيجية) من كلية التربية بنفس الجامعة عام ١٩٩٦، وكان التخصص العام: الإدارة والتخطيط التربوي، والتخصص الدقيق: القيادة الإدارية.

ثم شرعت في مرحلة الدكتوراه، وبذلت جهداً كبيراً، كان من نتيجته أن وفقني الله عز وجل في الحصول على درجة الدكتوراه من كلية علوم المعلومات عام ٢٠٠١م، حيث كان التخصص العام : علم معلومات، والتخصص الدقيق : تقنيات المعلومات. وكان عنوان الرسالة "عوامل القيم الشخصية والثقافية وأثرها على رضا المستخدم لخدمات المكتبة الرقمية". وفي نفس الفترة حصلت على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية الدراسات والخطط الاستراتيجية من كلية التربية بنفس الجامعة، حيث كان التخصص العام: الإدارة والتخطيط، والتخصص الدقيق: القيادة الإدارية، وعنوان الرسالة: استخدام مصادر المعلومات في اتخاذ القرار من قبل أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بجامعة بتسبرج: دراسة مسحية.

## وكيف كان تدرجكم الوظيفي في حياتكم العملية ؟

بدأت حياتي العملية كمدرس في مجال الحاسب في مركز تدريب أهلي، خلال عامي ١٤٠٩هـ ١٤١٠هـ، ثم عملت مديراً لمركز المعلومات بصحيفة عكاظ في ١٤١٠هـ - ١٤١١هـ.

ثم عينت معيداً بقسم علم المعلومات بجامعة الملك سعود في الفترة من ١٤١١هـ إلى ١٤١٢هـ، وكنت خلالها متعاوناً مع مكتبة الملك فهد الوطنية في مجال حفظ واسترجاع المعلومات عند إنشائها. وتدرجت في هيئة تدريس

الجامعة حيث عينت أستاذاً مساعداً في قسم علم المعلومات اعتباراً من ١٤٢٢/٦/٢١هـ، وذلك بعد حصولي على درجة الدكتوراه، وترقيت في قسم المعلومات حيث عملت أستاذاً مشاركاً في ١٤٢٦هـ، ثم أصبحت أستاذاً لعلم المعلومات عام ١٤٣٠-١٤٣١هـ، وخلالها كنت رئيساً لقسم المعلومات في الفترة من ١٤٢٥ إلى ١٤٢٧هـ، ثم وكيلاً لعمادة شؤون المكتبات للشؤون الفنية والتقنية في جامعة الملك سعود في الفترة من ١٤٢٨/٤/١٥هـ إلى ١٤٢٩/٩/١٩هـ. ثم صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بتعييني مستشاراً ثقافياً بوزارة الثقافة والإعلام في ٢٠-٩-١٤٢٩هـ.

ثم شرفت بثقة خادم الحرمين الشريفين وذلك باختياري عضواً بمجلس الشورى في الدورة الخامسة وتجديد عضويتي في الدورة السادسة.

**س- وما هي مساهماتكم المجتمعية في مجال تخصصكم أو في الشأن الإداري؟.**

بفضل من الله كان لي العديد من المساهمات والمشاركات المتخصصة والإدارية، سواء ذات الطابع المحلي أو الدولي.

فأنا عضو الجمعية الأمريكية لعلوم المعلومات والتقنيات (ASIS)، وعضو الجمعية الأمريكية للمكتبات (ALA)، وعضو جمعية الحاسبات السعودية، وعضو جمعية جستن للعلوم التربوية والنفسية، ورئيساً لجمعية المكتبات والمعلومات التي يرأسها فخرياً خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله -

كما كنت رئيساً للنادي السعودي في "بتسبيرج" في "بنسلفانيا" لمرتين عامي ١٩٩٣م، ١٩٩٦م، ونائباً لرئيس المدرسة السعودية لأبناء الطلاب المبتعثين في "بتسبيرج" بأمريكا وهي تعمل بنظام اليوم الكامل عام ١٩٩٩م.

كما أنني - حالياً - عضو في اللجنة العلمية لدارة الملك عبدالعزيز منذ عام ١٤٣٤هـ، ورئيس تحرير مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية منذ عام (١٤٣٢هـ)، ورئيس التحرير لمجلة دراسات المعلومات منذ عام ١٤٣٢هـ، وعضو الهيئة الاستشارية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات - تونس - منذ عام ١٤٣١هـ، وعضو الهيئة الاستشارية للجودة لقسم علم المعلومات بجامعة الملك سعود منذ عام ١٤٣١هـ، وعضو الهيئة الاستشارية للجودة لقسم علم المعلومات بجامعة الملك عبد العزيز منذ عام ١٤٣١هـ، وعضو في اللجنة العلمية لجائزة التميز الرقمي (للمحتوى الرقمي العربي) بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات منذ عام ١٤٢٩هـ، وعضو في لجنة الإشراف العلمي بمشروع موسوعة المملكة العربية السعودية التابع لمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض منذ عام ١٤٢٣هـ، وعضو لجنة التحرير لمجلة المعلومات المصرية ١٤٣٦هـ، وعضو لجنة التحرير لمجلة دراسات عربية في المكتبات و علم المعلومات - القاهرة - منذ عام ١٤٢٧هـ.

وقد عملت عضواً باللجنة العلمية لجائزة الشيخ زايد - أبو ظبي- في عام ١٤٣١هـ، ورئيساً للجنة الاستشارية لإنشاء مركز المعلومات بوزارة الزراعة منذ عام ١٤٣١هـ حتى ١٤٣٤هـ، وعضواً في الهيئة الاستشارية لمجلس الأمناء في مكتبة الملك فهد الوطنية في عام ١٤٣٠هـ، وعضواً في الهيئة الاستشارية للخطة الاستراتيجية للثقافة منذ عام ١٤٣٠هـ حتى ١٤٣٤هـ، ورئيساً للجنة الاستشارية لإنشاء مركز معلومات هيئة الغذاء والدواء في عام ١٤٣٠هـ، وعضواً باللجنة الوطنية لمجتمع المعلومات في هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات منذ عام ١٤٢٩ حتى ١٤٣٢هـ، وعضواً باللجنة الاستشارية الدائمة بمكتبة الأمير سلمان - جامعة الملك سعود - منذ ١٤٢٨حتى ١٤٢٩هـ، وعضواً بلجنة كلية الآداب في إعداد الخطة الخمسية الثامنة في عام ١٤٢٥هـ، وعضواً باللجنة العلمية لسلامة الغذاء والدواء بهيئة الغذاء والدواء ١٤٢٥هـ، وعضواً باللجنة الاستشارية لتطوير كليات المعلمين بالرياض ١٤٢٣-١٤٣٠هـ، ومستشاراً غير متفرغ في مؤسسة الرياض الخيرية ( واحة الأمير سلمان للعلوم ) في مشروع واحات الأحياء بمدينة الرياض منذ عام ١٤٢٤هـ إلى ١٤٢٦هـ، ومستشاراً لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان لوضع خطة لتقنية وإدارة المعلومات على مستوى الإمارة في عامي ١٤٢٣ و ١٤٢٤هـ، بالإضافة إلى ذلك، فقد قمت بالكتابة ولا أزال في العديد من الصحف والمجلات السعودية. فقد كتبت في صحيفة عكاظ بشكل أسبوعي عن التقنية، وفي مجلة روتانا في صفحة بعنوان «بعمق»، وفي مجلة التجارة التي تصدر عن الغرفة التجارية بجدة، ومجلة الشورى، وأحوال المعرفة في صفحة بعنوان «تقنيات»، وذلك إلى جانب الكتابة في الصحف السعودية والخليجية عن

موضوعات أمن المعلومات والحفظ الرقمي، والثقافة المعلوماتية، هذا فضلاً عن المقابلات الإذاعية والتلفزيونية حيث تناولت موضوعات عن الانترنت والمواقع الشبكية، وكذا عن المكتبات الرقمية (في برنامج « قضايا وأراء»)، وعن معارض الكتب في الجامعات والمراكز العلمية (في الإذاعة في برنامج أكاديميات)، وعن النشر الإلكتروني (في برنامج إذاعي بعنوان « ثقافات معرفية «)، وعن الثقافة المعلوماتية.

كما قدمت دورات في الجوانب التقنية والمعلوماتية في أكاديمية نايف للأمن الوطني، ومؤسسة الملك فيصل الخيرية، وجامعة الملك سعود، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز، وديوان المظالم، والعديد من القطاعات الخاصة والحكومية شملت الأرشفة الالكترونية، وإدارة الوثائق الكترونيا، وإدارة تقنيات المعلومات ومهارات البحث عن المعلومات، والحكومة الإلكترونية، وتصميم المواقع والبوابات، وتنظيم المعلومات ونظم المعلومات الإدارية، والقيادة الإدارية، والاختزال والتشفير.

**في مجلس الشورى لجان متخصصة تتكون من أعضاء المجلس، في أيّ اللجان عملت خلال عضويتك بالمجلس؟.**

منذ بداية عضويتي في المجلس عام ١٤٣٠هـ وأنا أعمل في لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بحكم التخصص، وقد رشحت من قبل زملائي بالتزكية ومباركة أعضاء المجلس الموقر رئيساً وأعضاءً نائباً لرئيس لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ثم رشحت رئيساً للجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى اعتباراً من ١٤٣٦/٣/٣هـ.

**هل للمجلس دور بالنسبة لقضايا الشأن العام؟.**

هناك دوران رئيسيان لمجلس الشورى فيما يخص الشأن العام: أحدهما تشريعي والآخر رقابي.

ففي الدور التشريعي يختص المجلس بسن القوانين والأنظمة التي تعكس متطلبات المجتمع. وتعالج ما يجد من قضايا في الشأن العام، ومنها على سبيل المثال لا الحصر نظام مجالس مراكز الأحياء، ونظام نقل وتوطين التقنية، ونظام الرقابة على الألعاب الإلكترونية، وتعديلات على نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وغير ذلك. ويبادر أعضاء المجلس استناداً إلى المادة « ٢٣ « من نظام مجلس الشورى باقتراح أنظمة جديدة لسد فراغ تشريعي، أو تعديل أنظمة نافذة لتواكب المستجدات والمتغيرات، وتدرس في المجلس، ومن ثم يرفع المجلس قراراته بشأنها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين.

وحسب نظام المجلس فإنه إذا تباينت وجهات النظر بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء بشأن نظام جديد أو تعديل نظام نافذ- سواء ورد من الحكومة، أو مقترح من مجلس الشورى-، فإن الموضوع يعاد إلى مجلس الشورى بموجب المادة السابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، لدراسة التباين، ومن ثم يرفع المجلس ما يقرره بهذا الشأن إلى الملك.

أما الدور الرقابي للمجلس فلا يقتصر على مناقشة المجلس الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تقارير الآداء السنوية للأجهزة الحكومية، أو سن الأنظمة وتعديل ما هو نافذ منها، بل يناقش الكثير من قضايا الشأن العام، مثل البطالة، أو مكافحة الفساد، أو درء مخاطر السيول، أو المخدرات ،أو الاتجار بالأشخاص، أو ارتفاع تكاليف الزواج، وغير ذلك من الموضوعات. وهي موضوعات يبادر المجلس بطرحها ومناقشتها. ومن شأن تلك المناقشات أن تعطي دفعة قوية لتطوير الأنظمة والتشريعات وتحديثها. وهو ما يظهر فيما تحقق خلال الفترة الماضية من نقلة مهمّة في مجال التشريعات والقوانين، بما تمثله من مقدّمات تنظيمية وإدارية ضرورية في سبيل نهضة تنموية شاملة.

**س- ما هي القرارات الصادرة عن المجلس وكان لك دور في إقرارها؟.**

شاركت - ولله الحمد – في إعداد العديد من الأنظمة، منها ما تم الموافقة عليه من قبل مجلس الشورى، وتم رفعه لمقام خادم الحرمين الشريفين، ومنها ما هو محل الدراسة في المجلس.

الأنظمة التي شاركت فيها بشكل مباشر وتمت الموافقة عليها من قبل المجلس:

- مشروع نظام مراكز الأحياء والذي تنشأ بموجبه مراكز للأحياء في مناطق المملكة، ويكون لكل مركز منها جمعية عمومية، ومجلس إدارة، وأمانة عامة، وتشرف عليها إمارات المناطق، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة. وتهدف إلى تنمية القيم الإسلامية والمحافظة عليها، وإسهام أفراد الحي في النهوض بمستوى الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة على مستوى الحي، وتعزيز دور التواصل الاجتماعي بين أفراد الحي والمجتمع، وتفعيل دور أفراد الحي في إبداء الرأي حيال المشاريع ومستوى الخدمات،

والاستفادة من خبرات المتقاعدين و كبار السن وفئة الشباب والشابات في تطوير الحي، فضلا عن تحقيق التواصل الاجتماعي داخل الحي لتحقيق التكافل الاجتماعي، والتصدي للمشكلات والظواهر السلبية في الحي.

- نظام هيئة الإعلام المرئي والمسموع وهو يهدف إلى تنظيم الإعلام المرئي والمسموع داخل المملكة، ويعمل على تطويره وحمايته، ويضع الضوابط التي ينبغي على المحتوى الإعلامي أن يلتزم بها، ويراقب ذلك، وتتشكل في إطار هذا النظام لجنة وطنية تقوم بتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات، مع تفعيل دورها في مجال تنظيم المحتوى بشكل عام، وفي الجوانب التوعوية والتنظيمية بشكل خاص.

٢- الأنظمة التي شاركت فيها بشكل مباشر ولا تزال تحت الدراسة في اللجان المتخصصة:

- مشروع نظام حماية البيانات الشخصية، وهو نظام يراعي التوازن بين حاجات المجتمع لجمع وتخزين ومعالجة البيانات الشخصية، وبين كفالة حماية هذه البيانات من مخاطر الاستخدام غير المشروع. وهو يتضمن من المواد القانونية ما يحفظ خصوصية الأفراد، ويتفق وحجم هذه المخاطر، كوجوب مراعاة الدقة في جمع البيانات وكفالة صحتها وسلامتها، واتخاذ تدابير أمنية لمعالجتها وخزنها ونقلها، وإقرار مبدأ حق المشاركة الفردية في تعديل وتصحيح وطلب إلغاء البيانات، ووجوب تحديد الغرض من جمعها ومدة استخدامها، واقرار مبدأ مسؤولية الجهات المسيطرة على المعلومات لأي تجاوز أو مخالفة للمبادئ الموضوعية والشكلية في جمع ومعالجة وتخزين ونقل البيانات الشخصية، حيث أنه في جميع الأحوال لا يجب أن تكون المعلوماتية وسيلة للانتقاص من الكرامة الإنسانية أو حقوق الإنسان أو الحياة الخاصة والعامة.

- مشروع نظام حماية المستهلك، وهو يهدف إلى حفظ حقوق المستهلك الأساسية، مثل الحق في الصحة والسلامة عند استعماله العادي للسلع والخدمات، والحق في الحصول على المعلومات الصحيحة عن السلعة التي يشتريها، والحق في إعادة السلعة أو استبدالها أو استرداد قيمتها بعد الشراء بشرط سلامتها، والحق في الاختيار الحر للسلع والخدمات التي تتوافر فيها شروط الجودة المطابقة للمواصفات، والحق في الحصول على المتطلبات الأساسية كضمان الجودة والسعر المعقول عند إبرامه أية صفقة، والحق في الحصول على ما يثبت شراءه أية سلعة أو تلقيه أية خدمة، والحق في احترام القيم الدينية والعادات والتقاليد، وغير ذلك .

- مشروع نظام الادخار، ويستهدف بناء بنك للادخار يكون هدفه الرئيسي هو تشجيع عادة التوفير والادخار لدى مواطني المملكة، وإيجاد الأدوات التي تحقق هذه الغاية. وفي سبيل تحقيق هذا الغرض، فإن الدولة تضمن المبالغ المدخرة وتمنح جوائز نقدية عليها. وفي إطار هذا النظام فإن للبنك أن يستثمر أموال المودعين على الوجه الذي يراه محققاً لأعلى عائد،

سواء في صناديق استثمار إسلامية، أو في بنوك إسلامية، أو في التمويل بالمشاركة والمضاربات الشرعية وبيع المرابحة وعقود بيع السلم والاستصناع والاتجار المباشر وغير ذلك من أوجه الاستثمار الإسلامي.

- مشروع نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، وهو في الطريق للمجلس للتصويت على مدى ملائمة دراسته من عدمها. وهو نظام يهدف إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، بغرض المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة، وحماية الاقتصاد الوطني، وحماية السلامة العامة والأمن الوطني، وتعزيز جهود حماية الضرورات الخمس: الدين والنفس والعقل والعرض والمال.

- مشروع نظام الألعاب الالكترونية، وهو في الطريق لعرضه على المجلس للائمة دراسته. ويهدف النظام إلى الحد من المفاسد والمخاطر والآثار السلبية للألعاب الإلكترونية على الأطفال، وذلك من خلال الرقابة على محتوى الألعاب الإلكترونية، وتزويد الآباء وأولياء الأمور والمربين وجمهور المستهلكين بالحد الأدنى للمرحلة العمرية المناسبة لممارسة كل لعبة من الألعاب الإلكترونية التي يتم تداولها، ويمنع تداول أي لعبة إلكترونية إلا بعد مراجعتها وفسحها من قبل الجهة المختصة وفقاً لأحكام النظام.

**تمنيت الموافقة على مقترح مشروع نظام حماية اللغة العربية**

**ما هي التوصيات التي تمنيت إقرارها ولم يحالفها الحظ في التصويت؟.**

كنت أتمنى الموافقة على مقترح مشروع نظام حماية اللغة العربية، وهو نظام كان يسعى إلى أن يفرض على الجهات الحكومية وغير الحكومية

استعمال اللغة العربية في أسمائها وجميع أعمالها، كما يلزمها بالتحدث باللغة العربية في المحافل الدولية، وفي الاجتماعات واللقاءات الرسمية سواء كان ذلك داخل المملكة أو خارجها. وقد تمنيت إقرار هذا النظام باعتباره أحد الأدوات التي تساعد على تمكين اللغة العربية وحمايتها.

**س - في المقابل ما هي التوصية التي كنت ترى التريث في إقرارها وعدم الموافقة عليها ؟.**

كنت أرى التريث في إقرار وثيقة السياسة السكانية لكي تتم دراستها بشكل أعمق. ووثيقة السياسة السكانية يتم فيها تحديد السياسات التي تتبناها الدولة فيما يخص القضايا المتعلقة بالسكان. وقد واجهت الوثيقة الكثير من الاعتراضات التي كان ينبغي معالجتها قبل طرحها للتصويت. كما كان ينبغي أن يتم الربط فيها بين السياسات والأهداف والبرامج لكي يمكننا التأكد من أن البرامج الموجودة في كل محور ستحقق الأهداف، فضلا عن أنها كانت تحتاج لأن تتضمن آليات للتحقق من أن البرامج المطروحة تحقق أهداف السياسة السكانية في المحاور المختلفة، وذلك بوضع مؤشرات لقياس مدى التقدم في تنفيذ البرامج ، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة السكانية.

وقد صوت المجلس بالفعل على عدم الموافقة على الوثيقة كما وردت من الحكومة.

**س- كيف ترى سير نظام التعاملات الإلكترونية في المجلس؟ وما هي المقترحات التي يراها الدكتور جبريل لتطوير نظام شاور؟.**

يسير نظام التعاملات الإلكترونية في مجلس الشورى وفق المخطط المرسوم له، حيث لم يعد أمامنا مجال للشك في حتمية التعامل الإلكتروني من أجل بلوغ مستوى ما يعرف بالإدارة الإلكترونية E-management.

وقد حقق المجلس نجاحاً كبيراً في هذا الشأن، وذلك من خلال برنامج التعاملات الإلكترونية في المجلس «شاور»، الذي يهدف إلى إيجاد بيئة إلكترونية متكاملة لخدمة الأهداف الإستراتيجية لمجلس الشورى، وهي بيئة تحافظ على سرية المعلومات، وفي نفس الوقت تيسر العمل المشترك بين موظفي المجلس. وفي إطار تلك البيئة يتم الوصول إلى المعلومات في سهولة ويسر من خلال واجهة خاصة لكل مستخدم.

كما دشن مجلس الشورى الموقر مؤخراً نظاماً جديداً للصوت والتصويت داخل قاعة الجلسات بالمجلس، يوفر للأعضاء إمكانية الوصول إلى الشبكة الداخلية في نظام شاور، كما يوفر لهم رابطاً يتيح لهم استعراض جداول أعمال الجلسات ومحاضر الجلسات، وتقارير اللجان الخاصة والمتخصصة بشأن الموضوعات المطروحة للنقاش، كما يتيح لهم الإطلاع على الأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وعلى قرارات مجلس الوزراء المرتبطة بالموضوع المدرج على جدول أعمال المجلس، وكذا على قرارات الهيئة العامة للمجلس ومحاضرها.

وآمل أن يتم تطوير نظام شاور لكي يعمل على الأجهزة النقالة مثل الآيباد، وتوفير الاتصال من خلال شبكات المحمول عندما يكون العضو خارج المجلس. فقد تغيرت طبيعة عمل أعضاء مجلس الشورى، بعد أن أصبحوا يعملون أثناء تحركاتهم وانتقالاتهم، فضلاً عن ممارستهم للأعمال من المكاتب التقليدية.

**أتمنى إنشاء مركز معلومات للبحوث البرلمانية**

وحبذا لوتم إنشاء مركز معلومات للبحوث البرلمانية، يقوم فيه باحثو المركز باستخدام نظام إدارة المعلومات القانونية لتقديم الخدمات البحثية والمعلوماتية التي تتنوع في شكلها ودرجة تعمقها بحسب كل عضو في المجلس وحاجاته وقدراته، بحيث يقدم الباحثون الاستشارات والردود السريعة إلى جانب الخدمات البحثية المكتوبة. ففي أحيان كثيرة يحتاج أعضاء المجلس إلى تقديم الأجوبة المحددة والمختصرة على بعض الموضوعات عن طريق الهاتف، أو إلى استشارات شفهية أو ردود عن طريق البريد الإلكتروني.

إن التحول إلى الأعمال الإلكترونية، وعلى خلاف ما يعتقد الكثيرون، ليس قضية تكنولوجيا- تعتمد على الأجهزة الحاسوبية وشبكة الإنترنت وشبكة الاتصال وغير ذلك من الجوانب الفنية- وحسب، ولكنه، وبالدرجة الأولى، قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور وقيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة، بحيث تحقق الهدف الأسمى من هذا التحول، والذي يتمثل في خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة والإتقان في العمل.

**ما هي المقترحات والآليات التي ترى أن الأخذ بها سوف يساعد على تحسين وتطوير عمل المجلس ؟.**

وُجد مجلس الشورى ليكون عوناً لولاة الأمر، وعنصراً فاعلاً للدفع بمزيد من العمل والحيوية في مسيرة التنمية بكل محاورها. والمجلس يستلهم متطلبات المواطنين وطموحاتهم في تلك المسيرة التي بدأها المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز – طيب الله ثراه – وسار على نهجه أبناؤه قادة هذه البلاد.

ويتحمل أعضاء المجلس أعباء المشاركة في خدمة الوطن والمواطن في هذا البلد المعطاء، من خلال استشراف آفاق جديدة لبناء الوطن، والمساهمة بالرأي والمشورة في جهود تطويره وتنميته، وكذا في تعزيز أواصر الثقة واللحمة الوطنية، الموجودة أصلاً، بين الحكام والمحكومين، وذلك فيما يتصل بسلامة المسيرة، بما يسهم في تحقيق الرخاء والاستقرار، فضلا

عن الإسهام في الحفاظ على مكانة المملكة العربية السعودية، وعلى نهجها السياسي الرشيد.

والمجلس لا يألو جهداً في سبيل تحسين وتطوير عمله، وإنني أرى أن عمل المجلس يسير في الطريق الصحيح، فهناك تطورات كبيرة حصلت في المجلس كان لها أثرها الفعال على الأداء، وعلى القرارات والتوصيات التي تمت مناقشتها وإبداء الرأي فيها.

غير أني أضيف أن طبيعة عمل المجلس تستدعي التأني والتمحيص الدقيق لما يعرض عليه من موضوعات، خصوصاً وأنها كلها موضوعات على درجة كبيرة من الأهمية.

كما أن وجود آلية فعالة لمتابعة تنفيذ ما يصدر عن المجلس من قرارات يعتبر من الأهمية بمكان، لما لذلك من تأثير بالغ على فاعلية الدور الذي يقوم به في الرقابة على أعمال وقرارات الجهات التنفيذية في الدولة.

أنشأ مجلس الشورى إدارة لشئون مجالس المناطق، وأخرى لرصد الآراء، وإدارة للتواصل المجتمعي. من خلال هذا الحراك الإداري كيف ترى انفتاح المجلس على المجتمع، وما مدى حجم مشاركة المواطن في قرارات المجلس ؟.

هناك دائماً انفتاح على الآراء التي تطرح داخل المجلس ومن خارجه، فالمجلس حريص على تطوير المجتمع وتحسين أداء مؤسسات الدولة بأطيافها كافة. ويتلقى المجلس عدداً كبيراً من عرائض المواطنين، ويخصص لها فريقاً متكاملاً لاستقبالها وتصنيفها، ويتم إحالتها للجان المجلس المتخصصة لدراسة ما تحمله من أفكار تهم الصالح العام، بحيث يمكن التعاطي مع قضايا المواطنين الملحة.

وإنشاء مثل تلك الإدارات هو إثراء لنهج الشورى في تنمية المجتمع، وخدمة المواطن في أرجاء المملكة. فمن الأفضل، لمصلحة أي قضية يتم طرحها، أن تتم بالتدرج ووفق ما تتراضى عليه شرائح المجتمع، ودون أن تفرض شريحة رأيها على أخرى. فعندما تكون القرارات الصادرة من المجلس ذات صبغة مجتمعية، فإنها ينبغي أن تكون انعكاساً لتطلعات المجتمع، ونابعة من صميم حاجاته، فالاقتناع المجتمعي يكون حينئذ في أعلى صوره.

إن الأمانة التي نضطلع بها ذات شأن عظيم. فالوطن قد أعطى أبناءه الكثير، فلا أقل من أن يقدم أبناؤه الكثير، وخاصة نحن أعضاء مجلس الشورى، وذلك من خلال إبداء الرأي المخلص في السياسات العامة للدولة وفي الشأن العام. فنحن بذلك نسير على نهج قادة الدولة، المؤسسين والحاليين.

وكذلك بالنسبة للمواطن العادي. فإن إتاحة الآليات التي تمكنه من أن يكون له رأي ودور فيما يصدر من قرارات، تؤدي إلى تغذية انتمائه وولائه لهذا الوطن العظيم، فيحافظ على المكتسبات، ويقدم ما في وسعه لبناء الدولة على أسس صحيحة ومتينة بعون الله.

**هل هناك هوة بين طموحات المواطن من جهة، وأداء ومخرجات مجلس الشورى من جهة أخرى ؟ وأين - برأيك - يكمن الخلل ؟.**

النفس البشرية لا تمل من التطلع إلى ما هو أفضل، وطموحات المواطنين لا سقف لها، وخصوصاً في ظل ما تنعم به المملكة من وفرة واستقرار. لذا، فوجود فجوة معقولة بين طموحات المواطن- الواقعية والمنطقية - من جهة، وأداء ومخرجات مجلس الشورى من جهة أخرى هو أمر طبيعي لا يشي بوجود خلل. فكل جهود المجلس كانت، وستظل دائماً، تسعى نحو تقليص تلك الفجوة المعقولة، فهذا هو الحافز الرئيسي لبذل الجهد وتطوير الأداء. ونزعم أنه لو تلاشت هذه الفجوة، لكان ذلك هو المؤشر على وجود الخلل، حيث سيعني حينئذ أن أعضاء المجلس يمارسون عملهم في بروج عاجية، بحيث لا يوجد تفاعل بينهم وبين المواطنين، فيعتقدون حينئذ أن كل الأمور على ما يرام.

▲ وجود فجوة معقولة بين طموحات المواطنين ومخرجات مجلس الشورى أمر طبيعي

وتعتبر العرائض التي ترد من المواطنين، وتتم إحالتها إلى اللجان المختصة لاتخاذ اللازم حيالها، هي دليل على هذا التفاعل، وعلى التكامل بين المجلس والمواطن. كما أن ما يقوم به أعضاء المجلس ولجانه المتخصصة من الدراسات المستفيضة وما تؤدي إليه تلك الدراسات من قرارات ذات علاقة بالأنظمة واللوائح، أو من إضافات أو تعديلات في الأنظمة المعمول بها، تصب كلها في إطار تقليص الفجوة، فهي تعكس تطلعات المواطن أولاً وأخيراً.

وقد يحدث في بعض الأحيان أن تخرج طموحات المواطنين عن حد المعقول، ويكون ذلك بسبب غياب المعلومات، وهو ما يستدعي مصارحة المواطنين بلغة تحمل في ثناياها الصدق، وتكشف الحقائق، وتوضح وتجيب على التساؤلات، حيث تعتبر الشفافية حينئذ هي مفتاح الهبوط بالطموحات الحالمة إلى الواقعية، والوصول بالفجوة بين طموحات المواطنين وأداء المجلس إلى حدها المعقول.

# الطاقة فرص واعدة

تسهم أرامكو السعودية في تحويل المملكة من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتستثمر بشكل كبير في مبادرات التدريب والتطوير، وبناء قاعدة معرفية مستقبلية في المملكة. ويعد مركز الملك عبدالعزيز الثقافي العالمي التابع لأرامكو السعودية ركيزة لبناء أجيال المستقبل عبر تحفيز الإبداع والمعرفة والتواصل الحضاري، فيما تهدف مبادرة إثراء الشباب التابعة للمركز إلى إلهام مليوني شاب وشابة بحلول عام 2020م في تخصصات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات.

أرامكو السعودية
Saudi Aramco

www.saudiaramco.com

## الظاهرة وصلت إلى مرحلة خطيرة

# من المسؤول عن التعصب الرياضي؟

أجرى التحقيق: منصور العساف

من المسؤول عن التعصب الرياضي في المملكة؟، ومن الذي يغذيه ويؤجج الجماهير الرياضية، ويؤلب بعضها على بعض؟، هل هو الإعلام الرياضي؟ أم رؤساء الأندية الرياضة، وإداريوها؟، أم هم فئة من المتعصبين المحسوبين على الإعلام الرياضي؟.

إن المتابع لساحتنا الرياضية المحلية، وخاصة منافسات كرة القدم، ومسابقاتها المختلفة يجد أن التعصُّب المقيت قد ارتقى إلى مستويات خطيرة جداً تهدّد تماسك المجتمع، ووحدة الأسرة، وعلاقات الرياضيين.. بل إن بعض الجماهير المتعصبة أصبحت تهتف بعبارات عنصرية مقيتة، وكلمات سيئة في حق المنافسين تشكّك في وطنيتهم وانتمائهم.

ويرى بعض المختصين أن التعصب الرياضي أسهم بشكل واضح في إضعاف العلاقات الاجتماعية بين الأصدقاء، والأخوة، وأفراد الأسرة الواحدة، بل وصل إلى الطلاق بين الأزواج، بسبب، النقاش الحاد بين الزوجين، وتعصب كل منهما للنادي الذي يميل إلى تشجيعه.

مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت ساحة لتأليب الجماهير

ويرى آخرون أن بعض المنتمين للإعلام الرياضي يسهمون بشكل أو آخر في تعزيز التعصب الرياضي، سواء في مقالاتهم في الصحف المحلية، أو بآرائهم غير الحيادية التي يطرحونها في البرامج الرياضية في بعض القنوات التلفازية، أو على حساباتهم

**في مواقع التواصل الاجتماعي، التي باتت ساحة لتأليب الجماهير الرياضية على بعضها البعض.**

**ما وصل إليه الحال في كرة القدم السعودية، والإخفاقات المتكررة لمنتخباتنا الوطنية، على المستويين الإقليمي والقاري، يعود إلى جملة من الأسباب في مقدمتها التعصب الرياضي، والمشاحنات بين الإعلاميين الرياضيين من جهة، وبين الجماهير الرياضية من جهة أخرى. لكن السؤال إلى متى يستمر هذا التعصب؟، حيث نلاحظ في الآونة الأخيرة اتساع دائرة حدة التعصب في الكرة السعودية، فلم تعد غرامات وعقوبات لجنة الانضباط مجدية، بدليل تمادي بعض مسؤولي الأندية والقائمين عليها، ودخولهم إلى هذه الدائرة بتصريحاتهم التي تجاوزت أن توصف بالنارية ..**

**في هذا التحقيق حاولت "الشورى" الإجابة على تلك التساؤلات، من خلال استطلاع آراء المهتمين بالشأن الرياضي، والدراسات الطبية حول آثار التعصب الرياضي وخطورته على صحة الفرد، جسدياً ونفسياً.**

الإعلام الرياضي يسهم بدور كبير في تغذية التعصب بين الجماهير ..

## رؤساء الأندية لهم دور في تغذية التعصب الرياضي

بداية تحدث الإعلامي حامد البراق المهتم بالشأن الرياضي وتحديدا الكرة السعودية قائلا «ما يحدث في مدرجات الملاعب الرياضية في السعودية من ألفاظ بذيئة وسلوك مشين يعكس مدى التعصب الذي انتشر في الأوساط الرياضية، وفي الشوارع ومواقع التواصل، ووسائل الإعلام المختلفة التي باتت تذكي الشغب والعنف الرياضي، فالإعلام يعتبر مسؤولاً عن حدة الاحتقان الجماهيري، والتصرفات غير الأخلاقية، والتصريحات النارية التي تتضمن بعض العبارات غير اللائقة. وقد تفاقمت تلك الظاهرة خلال العامين الماضيين ووصل الاحتقان والتعصب لمرحلة البغيضة وتراشق بالمفردات النابية، وقبل فترة تسبب التعصب الرياضي في طلاق زوج لزوجته (هو يشجع فريق وهي تشجع الفريق المنافس) ودخل الشيطان بين المرء وزوجه، وحدث ما لا تحمد عقباه.

وأضاف: إن هذا أمر مخيف ويجب إيقافه، والعمل بشكل جدي من قبل الاتحاد السعودي لكرة القدم، واللجان والهيئات المعنية للتصدّي لها قبل وصولها إلى مرحلة لا يمكن السيطرة عليها.

وطالب الجهات المعنية بتشريع أنظمة وقوانين صارمة تتصدّى للسلوكيات الخاطئة رياضيًا، مؤكداً أن ما يحصل يعكس صورة مشوهة عن الكرة السعودية في الخارج، سواء على المستوى الاقليمي أو القاري، كما أن انجراف بعض رؤساء الأندية ومجاراتهم لتعصب الجمهور يجعلهم قادة للتعصب في ملاعبنا - على حد قوله -، واعتبر هذا الأمر مرفوض ويدعو إلى ضرورة تدخل الجهات الرقابية في الاتحاد السعودي لكرة القدم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

وأردف البراق قائلاً « وقد أوجد التعصب الرياضي احتقانًا كرويًا كبيرًا بين الأندية المتنافسة، ولعل ما تسبب في تأجيج هذه الظاهرة قيام بعض الإعلاميين والرياضيين والمسؤولين في الإعلام المرئي بتغذية هذا التعصب من خلا ل تصريحاتهم، إضافة إلى استغلال مواقع التواصل الاجتماعي وتسخيرها لزيادة التعصب الرياضي والاحتقان الجماهيري، فنجد على سبيل المثال في «تويتر» تحديدًا كأحد مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسة ما يندى له الجبين من التراشق الإعلامي خصوصًا من قبل بعض المنتمين للأندية تجاه مشجعين لأندية منافسة، وقد أصبحت الساحة فرصة لتأجيج هذا التعصب، ولم نسمع عن مبادرات لوأده.

كما أن بعض الإداريين في الأندية يسهمون أيضًا في هذا التأجيج بتصريحاتهم المثيرة في استعداء جماهير أنديتهم ضد الأندية المنافسة والحكام، فيزداد الحال من سيئ لأسوأ.

تخفيف حدة الاحتقان بين الجماهير مناط بوسائل الإعلام.. ورؤساء الأندية

## التعصب الرياضي : بث للسموم والبغضاء وتدمير للممتلكات العامة

وقال المشرف التربوي خالد بن نايف الحربي: إن الشغب في الملاعب الرياضية موجود حتى في الدول المتقدمة، لكن شتّان ما بين الصورة التي تظهر في ملاعبنا العربية والصورة هناك.

فالقصة هنا لا تتوقف على عملية التراشق بقنينات الماء وتحطيم الكراسي داخل الملاعب، أو بهتافات منددة بهذا الفريق أو ذاك، ولنأخذ مثالا ما حدث في ملعب بورسعيد بمصر عقب انتهاء مباراة الأهلي والمصري البورسعيدي، حيث حدثت حالات عنف واشتباكات وشغب أدت إلى وفاة العشرات وإصابة العديد من الأشخاص، وأكد المسؤولون أن معظم حالات الوفاة كانت نتيجة لإصابات في الرأس بآلات حادة ونزيف في المخ، كما أن هناك حالات توفيت نتيجة الاختناق، وعد الحربي ما حدث مذبحة كروية نتيجة للتعصب الرياضي.

وأشار الحربي إلى أعمال الشغب التي عادت للظهور من جديد في عدد من الدول العربية والأوروبية، وبثوب دموي عنيف، فتحولت الساحات الرياضة إلى ساحات ردح وشتم وقتل وانحطاط أخلاقي، خارج أسوار الملاعب العالية، في مشهد قد لا يتخيله المرء إلا في ساحات الشغب والتخريب وإتلاف الممتلكات العامة... وكل ما تطاله الأيدي والأنظار مهيأ للتكسير والتحطيم. فالمتعصب يصل إلى الملعب ملتحفاً علم فريقه، مدمراً وجهه بطلاء الألوان الحارقة، مطلقاً العنان لحنجرته المبحوحة، مسلحاً بأدواته وكيس من الشتائم.

وفي الوقت الذي حمد الحربي الله تعالى أن التعصب الرياضي بالمملكة لم يصل لتلك المرحلة، أكد أن الوضع في المملكة يسير نحو ذلك الواقع إذا لم يتم تدارك الأمر، ولم تتخذ التدابير اللازمة لوقف هذا الاحتقان المقيت، وأشار إلى أن ظاهرة الشغب استفحلت في الملاعب العربية، وامتدت تبث سموم البغضاء وشحن النفوس على بعضها البعض.

لافتا النظر إلى أن ظاهرة التعصب الرياضي والتعلق بالأندية الكروية بين عامة الناس وخاصتهم قد تطورت خلال السنوات الأخيرة بشكل أكبر، وأدى تفاقم هذه الظاهرة إلى تداعيات كثيرة عايشها البعض منا أو سمع وقرأ عنها فيما يكتب في الصحف.

وأضاف: كم من صديق خاصم خله بسبب الكرة؟، وكم من زوج ساءت علاقته مع شريكة حياته، لأنها «خارج تغطية كرة القدم؟!»، وحتى الأطفال الصغار أصابتهم عدوى التعصب الرياضي!!.

كما أن لمتابعة المباريات والاهتمام بأخبار الفرق الرياضية الأجنبية والمحلية النصيب الأوفر من وقت هؤلاء على حساب تحصيلهم العلمي والدراسي ومصاحهم العامة والخاصة.

**التعصب الرياضي شمل جميع الفئات العمرية ..**

## الإعلام الرياضي مسؤول عن إذكاء التعصب الرياضي

من جهته علق الإعلامي مطلق محمد المطلق المهتم بالشأن الرياضي ومتابعة المستجدات في الوسط الرياضي على أسباب ودوافع التعصب الرياضي قائلاً « لعل من أهم أسباب التعصب الرياضي التعلق المفرط بالأندية الرياضية وتشجيعها، والذي شمل كافة الفئات العمرية من الجنسين، ويتجلى ذلك من خلال ما يتبادله محبو الفرق من تهديدات وتراشق كلامي قبيل المباريات على الشبكة العنكبوتية، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، والمنتديات الرياضية التي تتحول إلى حروب كلامية، بأناشيد حربية أكثر منها رياضية.

وحمل المطلق وسائل الإعلام مسؤولية إذكاء التعصب الرياضي، وقال: إن وسائل الإعلام المختلفة ومنها الصحف، والبرامج الرياضية في القنوات الفضائية المتخصصة تتحمل المسؤولية الكبرى في تفشي ظاهرة التعصب الرياضي بين أفراد المجتمع، واعتبر تركيزها على نقل المباريات المثيرة وطريقة التعليق الحماسية والتهويل من الإنجازات الكروية والبطولات العالمية جعلت من هذه الأندية وأخبارها هماً من هموم الناس اليومية.

وأضاف إن بعض الصحف والقنوات الإعلامية تُحوّل المباريات إلى ساحة معركة، تشحن فيها عواطف الجماهير وتحولها من مجرد مباراة رياضية إلى قضية انتماء وهوية تستحق القتال والدفاع عنها بشراسة، وتسمح للأقلام الفاقدة للضمير والوعي أن تؤجج مشاعر كل متفرج بالداخل

والخارج .. وأكد المطلق أن من أسباب التعصب الرياضي أيضا تصريحات رؤساء الأندية وأعضاء الشرف والإداريين المسيئة من خلال الاعلام المقروء والمسموع والمرئي، وقنوات التواصل الاجتماعي، وعبر عن أسفه أن بعضاً منهم وخاصة المحسوبين على الصحافة الرياضية، يطعمون النار بالقش والزيت، وحملهم المسؤولية فيما يقع من عنف وتعصب في المباريات.

وأضاف: في عصر التناحر الفضائي، والمهاترات الإعلامية، تسود أوهام الجهالة والتعصب الرياضي، وزاد المطلق على الأسباب التي ذكرها والتي تؤجج التعصب الرياض الأخطاء التحكيمية في المباريات، وإخفاقات المنتخب الوطني التي يرى أنها تجبر المشجعين على التعصب لأنديتهم.

## التعصب الرياضي يهدد تماسك المجتمع

وفي حديث سابق للإعلامي والناقد الرياضي عدنان جستنيه يرى أن التعصُّب المقيت تطور إلى مستويات خطيرة جداً تهدّد تماسك المجتمع، ووحدة الأسرة، وعلاقات الرياضيين.. بل إن بعض الجماهير المتعصبة أصبحت تهتف بعبارات عنصرية مقيتة، وكلمات سيئة في حق المنافسين تشكّك في وطنيتهم وانتمائهم الوطني، وتلجأ للإيذاء البدني، وتخريب الملاعب والمنشآت، مشدداً على ضرورة إيقاف هذا الوضع، وفضح الأشخاص والجهات التي تعمل على إيقاد فتيل التعصب وإشعال الخلافات سواء بين الجماهير أو بين إدارات الأندية».

وأضاف جستنيه: إننا نعاني من انحدار فكر بعض المنتمين للإعلام الرياضي، وتحريض عدد من رؤساء الأندية المتعصبين، وتهديد بعض أعضاء الشرف، وتوعد قلة من اللاعبين القدامى، وتحدي حكام معتزلين، وتعصب صحفيين، وقلة وعي كتاب رأي.. وغيرهم ممَّن يرغبون الظهور، والتواجد في وسائل الإعلام المختلفة، والشهرة «السلبية» على حساب

اللعبة الجميلة؛ مستخدمين الإسقاطات الغريبة والتشكيك في تفوق بعض الفرق، والدخول في ذمم الحكام، واتهام المسؤولين في أماناتهم، والمحسوبية، مما يثير الشارع الرياضي بشكلٍ كبيرٍ، ويجعله «يغلي» باستمرار، ويهدّد بانفجاره، كما شدد جستنية على ضرورة أن يكون للاتحاد السعودي لكرة القدم موقفه الواضح من هذه الحالات المشينة حتى لا نجد الكرة السعودية تنحدر للهاوية.

## دور رابطة المحترفين في توعوية الجمهور

المدرب الوطني حمود السلوة يرى ضرورة أن يكون لرابطة المحترفين مبادرة بجمع رؤساء روابط المشجعين ومساعديهم ومسؤولي المنتديات الرياضية بالأندية إلى ملتقى أو لقاء يهدف إلى تثقيف المشجعين، وإلقاء المحاضرات التوعوية التي تلامس هذه الحقيقة المؤلمة المتمثلة في التعصب الرياضي الذي تجاوز حده، وأصبح معظم مشجعي الأندية يمتطونه.

ودعا السلوة - في تصريح سابق - إلى مساهمة البرامج الرياضية اليومية في هذه التوعية ويكون هناك مبادئ لهذا التأصيل خاصة وأن ديننا العظيم يحثنا على الخلق الحسن، والتعامل الجيد، بعيدًا عمّا يحدث من إثارة وتراشق مستمر بين المشجعين والأندية والإعلاميين للقضاء على هذه الظاهرة المقيتة، مشيراً إلى أنه ربما أن بعض الأشخاص يتمتع بخلق جيد في تعامله مع الآخرين، لكن مع ضغط مباريات الكرة يتحول لشخص آخر، وهذا يعني بأن الأجهزة الإدارية للأندية لابد أن تضم بين كوادرها طاقات تعمل على نبذ السلوكيات المرفوضة من اللاعبين والإداريين من خلال أساليب علمية أو علاجية إذا استدعى الأمر ذلك.

وقال: إن كرة القدم في النهاية رياضة الهدف منها الترفيه، والمنافسات الشريفة، فيجب أن نحافظ على الخلق الحميد، وهذا ما يجب أن نحرص كرياضيين على إظهاره للعالم، لكي تكون كرة القدم السعودية نموذجا يحتذى به، وليس نموذجاً حياً للتعصب والسلوكيات الرياضية غير الحميدة.

الدراسات العلمية تؤكد أن التعصب الرياضي ناتج عن العلاقات الوقتية

ويقول المشرف التربوي بإدارة التربية والتعليم بالرياض عبد الله عمر الشبيلي «إن أعمال الشغب تحدث كثيراً بين جمهور ناديين بعد نهاية المباراة، أو أثناء المباراة لأن هناك من بين الجمهور من يتعمد استفزاز جمهور النادي الآخر، إلى جانب المشادات القوية بين بعض المسؤولين في الأندية، مما يؤجج التعصب في نفوس المشجعين.

وتابع الشبيلي «إن علماء الاجتماع يحددون العلاقة التي تربط بين هؤلاء جميعاً في مصطلح يطلق عليه اسم ‹› العلاقة الوقتية ‹› ويشيرون

في دراساتهم التحليلية لهذه الظاهرة إلى أن التفاعل بين كل من الفعل الاجتماعي ورد الفعل، ويعد هذا المصطلح في واقع الأمر تحليلاً علمياً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في محيط الرياضة التنافسية، حيث يبدأ بسلوك معين يصدر عن فرد أو جماعة يستتبعه تفاعل الآخرين معه وفقاً لردود أفعالهم المختلفة سواء كانت إيجابية أم سلبية، وقد يحصل أن يكون ‹‹ الآخرون ›› بمثابة الحافز لثورة الغضب والهيجان، إلا أن الحالة العامة تنسحب على الجميع. واللافت أن المظاهر كلها تتنافى مع أهداف الرياضة والتربية الرياضية بخاصة مع ردود فعل الجمهور، مما يزيد الموقف سوءاً.

## الأمراض الناتجة عن الشغب الجماهيري

ويؤكد الأطباء والمتخصصون في علم النفس أن ظاهرة التعصب الرياضي عرفت منذ اشتهرت كرة القدم معتبرين أنها طبيعية إذا كانت بين المشجعين، ولكنها غير مقبولة للانتشار إعلامياً.. وقد ركز علماء النفس والاجتماع وخبراء الضبط الاجتماعي على هذه الظاهرة بوصفها إحدى الظواهر النفسية والاجتماعية التي ما زالت تحظى بالبحث والدراسة للتعرف على أسبابها التي تختلف من بيئة إلى أخرى، وتعتبر التربية الرياضية أساساً في مجالات الحياة العامة وتشكل بيئة خصبة ومتنفساً طبيعياً للعديد من أنماط السلوك الإنساني على مختلف مظاهره.

وتتعدد مظاهر هذا السلوك، كما تتباين درجاته لدى جميع المشاركين فيه، بخاصة في مجالات الرياضة التنافسية لارتباطها بعوامل الفوز والهزيمة، وما ينتج عنها من انعكاسات تعود آثارها على المشاركين فيها

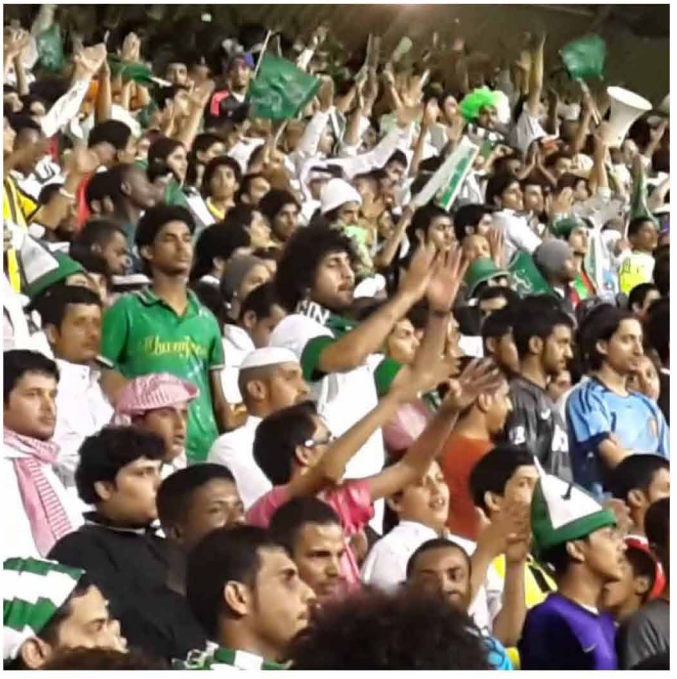

من المهم إيجاد عقوبات رادعة للحد من ظاهرة التعصب

سواء بشكل مباشر مثل ‹‹ اللاعبين والرياضيين والممارسين والحكام ›› أو بشكل غير مباشر مثل ‹‹ المدربين والإداريين والإعلاميين ›› فضلاً عن المشاهدين والجمهور، وحذرت بعض الدراسات الطبية من حزمة أمراض خطيرة تترتب على التعصب الرياضي منها النفسية وأخرى غير النفسية، مثل الاكتئاب والقلق، والانكسار النفسي عند الهزيمة، والعلو والاستكبار عند الفوز، وهشاشة الرأي، وأما الأمراض الأخرى فتشمل السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والشرايين، وحدوث حالات من الإغماءات والسكتات القلبية والجلطات الدماغية بين صفوف الجماهير المتعصبة، سواءً في أرض المباراة أو أمام التلفاز، وقد تحدث بعض الوفيات على إثر هدف فرح به المشجع فرحًا شديدًا ما يؤدي إلى الوفاة.

وتشير الدراسات إلى أن جمهور الملاعب أو ما يعرف بالحشد غالباً ما يكون محدود التفكير والمنطق مقارنة مع الفرد المنعزل، واللافت أن هذا السلوك العدائي والأخلاقي ينتشر بسرعة بين الحشد على طريقة العدوى مما يساعد على ارتكاب الأفعال التدميرية، وفي المقابل قد تنفجر الجماهير ابتهاجاً بالفوز أو حزناً على الهزيمة في المباريات الرياضية، ويبدأ التخريب المتعمد للممتلكات العامة والخاصة، وهذا ما يفسره علماء الاجتماع بنظرية ‹‹ اختفاء الفرد في الجماعة وحجبها له ››، وهي ترتبط بسلوك الحشد أو الجماهير في إطار العلاقة الوقتية التي لا تتحكم فيها أية قاعدة أو قانون، ويبقى الشغب والتعصب الرياضي ظاهرة مجتمعية تتداخل فيها العديد من العوامل، حيث بدأت تأخذ أبعاداً خطيرة في بعض الدول العربية، من قبيل العنصرية، وبعض العبارات والشعارات ذات النزعة القبلية، التي من شأنها أن تزيد من عدد ضحايا ‹‹الشغب الجماهيري›› في غياب تكافل الجهود للقضاء على تلك الظاهرة السلبية، وقد يزداد الانفعال حدة، فتندلع تظاهرات الغضب كتعبير عن فيض الحماسة، وتبدأ أعمال التراشق بالكلمات النابية وتحطيم المدرجات وإطلاق الشعارات المختلفة وتبادل العنف.

## حملة (كرة القدم تجمعنا ما تفرقنا) الأولى من نوعها في الأوساط الرياضية

وفي بادرة للحد من الاحتقان والتعصب الرياضي، ظهرت لأول مرة في الملاعب السعودية حملة «كرة القدم تجمعنا ما تفرقنا » والتي تم تدشينها

عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، حيث زينت إدارات بعض الملاعب الرياضية، الشاشات في الأستادات الرياضية بعبارات إرشادية وضعت من قبل القائمين على الحملة بهدف نبذ التعصب، وتشجيع اللعب النظيف والاستمتاع بكرة القدم، وتهدف الحملة إلى نبذ التعصب الرياضي من خلال شعار «تشجيع فريقك لا يعني الإساءة للآخرين»، بالإضافة إلى تعزيز دور كرة القدم في وحدة الشعوب كما دشنت بعض القنوات التلفازية الخاصة عبر برامجها الرياضية، حملة «لا للتعصب».

> اختزال الوطنية في جمهور هذا النادي أو ذاك مؤشر خطير يهدد المجتمع

## الأسباب التي تعزز التعصب الرياضي

وتخلص «الشورى» من هذا كله إلى أن من أهم أسباب التعصب الرياضي، وزيادة المشاحنات بين المشجعين، ما يأتي:

- بعض رؤساء الأندية الرياضية والمسؤولين فيها، من خلال تصريحاتهم، أو تصرفاتهم داخل الملعب، والتحريض ضد جماهير النادي المنافس.
- ما يطرح في بعض البرامج الرياضية بالقنوات التلفازية، عند تناولها بعض القضايا الرياضية، من أراء متعصبة لهذا الفريق، أو ذاك، ونقد غير بناء لأحد نجوم ناد معين، أو كثرة الإطراء لنجم آخر في ناد منافس، لاستفزاز جمهور ذلك النادي.
- بعض الإعلاميين المحسوبين على الإعلام الرياضي، الذين يوقدون نار التعصب، ويغذونه، بإثارة بعض القضايا الرياضية.
- اختزال بعض مسؤولي الأندية الانتماء الوطني في من يشجع فريق ناديه في المسابقات الكروية الخارجية، وهو تحريض صريح يغذي التعصب الرياضي، ويدفع به إلى مرحلة لا تحمد عقباها.

وختاماً فإن المسؤولية للحد من التعصب الرياضي، تتحملها جهات عديدة، منها الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ووزارة الثقافة والإعلام، وقادة الرأي في قطاع الرياضة والشباب، إلا أن المسؤولية الأهم والتي تحقق نتيجة سريعة تقع على وسائل الإعلام، الصحف، والقنوات التلفازية عبر برامجها الرياضية، وكذلك رؤساء الأندية، فمتى ما أدى هؤلاء دورهم الإيجابي في نبذ التعصب، وتوعية الجمهور بأهمية الالتزام بالسلوك الرياضي، والتشجيع بدون إفراط، أو مبالغة، واحترام الأندية المنافسة، وجماهيرها، بالتأكيد سيزول الاحتقان الرياضي مع مرور الوقت، وتخف حدة التعصب الرياضي، وهذا ما يتمناه الجميع.

# تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

**الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي صدر الأمر الملكي بإنشائها برقم (أ/ ٦٥) وتاريخ ١٣ / ٤ / ١٤٣٢ هـ، تهدف إلى جملة من الأهداف منها التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود، المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.**

**كما تهدف إلى إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.**

كما تهدف إلى توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها. والعمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها.

وصدر الأمر الملكي رقم: (١٦٥ ) وتاريخ: ٢٨ / ٥/ ١٤٣٢ هـ بالموافقة على تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وفيما يلي نص التنظيم.

## تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

### التعريفات

**المادة الأولى :**

يقصد بالألفاظ والعبارات التالية - أينما وردت في هذا التنظيم - المعاني المبينة أمامها :

١- التنظيم : تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

٢- الهيئة : الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

٣- الرئيس : رئيس الهيئة.

٤- الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة :الجهات العامة في الدولة، والشركات التي تمتلك فيها الدولة نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مالها.

### ارتباط الهيئة، ومركزها النظامي

**المادة الثانية :**

١- ترتبط الهيئة بالملك مباشرة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال التام ماليا وإداريا بما يضمن لها مباشرة عملها بكل حياد ودون تأثير من أي جهة كانت ، وليس لأحد التدخل في مجال عملها.

٢- يكون مقر الهيئة الرئيس مدينة الرياض، ولها أن تنشئ فروعا أو مكاتب لها داخل المملكة بحسب الحاجة.

### أهداف الهيئة واختصاصاتها

**المادة الثالثة**

تهدف الهيئة إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، ولها في سبيل تحقيق ذلك الاختصاصات الآتية:

١- متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين بما يضمن الالتزام بها.

٢- التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود، المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة.

٣- إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الجهة - التي يتبعها الموظف المخالف - بذلك، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية - وفقاً لما يقضي

به النظام - في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد. وفي جميع الأحوال، إذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعداً مؤسسياً لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة؛ فعليها رفع الأمر إلى الملك لاتخاذ ما يراه.

٤- العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقويمها ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

٥- تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.

٦- متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد مع الجهات المختصة.

٧- مراجعة أساليب العمل وإجراءاته في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بهدف تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى الفساد، والعمل على معالجتها بما يضمن تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها.

٨- اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته، وإجراء مراجعة دورية للأنظمة واللوائح ذات الصلة؛ لمعرفة مدى كفايتها والعمل على تطويرها، والرفع عنها بحسب الإجراءات النظامية.

٩- إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية، وأداء القسم الوظيفي، لبعض فئات العاملين في الدولة، ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها.

١٠- متابعة مدى قيام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرِّمة للفساد المالي والإداري، والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه.

١١- متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفاً فيها.

١٢- توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، والتحقق من صحتها واتخاذ ما يلزم في شأنها، وتحدد اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم الآلية والضوابط اللازمة لذلك.

١٣- العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة وبأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة، بما يحقق حسن إدارتها والمحافظة عليها.

١٤- تلقي التقارير والإحصاءات الدورية من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة - وفق ما تطلبه الهيئة - ودراستها وإعداد البيانات التحليلية في شأنها، واتخاذ ما يلزم حيالها.

١٥- دعم إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الجهات المعنية ومراكز البحوث المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في ذلك.

١٦- إجراء الدراسات والقياسات المتعلقة بتأثير الفساد على التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وتحليلها، ووضع الوسائل اللازمة لمعالجة ذلك.

١٧- جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد، وتصنيفها، وتحليلها، وبناء قواعد بيانات وأنظمة معلومات خاصة بها.

١٨- نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره وبأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

١٩- تمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال.

٢٠- تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

٢١- أي اختصاص آخر يعهد به إلى الهيئة بموجب نصوص خاصة.

## علاقة الهيئة بالجهات الأخرى

### المادة الرابعة

تتعاون الجهات الرقابية المختصة مع الهيئة في مجال عملها - في شأن أي استفسار أو إجراء - بما يحقق تكامل الأدوار واتساقها في سبيل تنفيذ اختصاصات كل منها المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد.

### المادة الخامسة :

١- على الجهات الرقابية المختصة تزويد الهيئة بأي ملحوظة مالية أو إدارية تدخل ضمن اختصاصاتها.

٢- على الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة والجهات الخاصة المتعاقدة معها تزويد الهيئة بكل ما تطلبه من وثائق وبيانات ومعلومات تتصل بأعمالها.

٣- على جميع الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة القيام بما يأتي:

أ- تزويد الهيئة - وفق آلية تحددها - بالمشاريع المعتمدة لديها وعقودها، وعقود التشغيل والصيانة.

ب- تمكين منسوبي الهيئة من تأدية مهامهم، وتزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق أو نسخ منها.

ج- الرد على استفسار ات الهيئة وملحوظاتها، وإفادتها بما اتخذ حيالها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثون يوما من تاريخ إبلاغها بها.

## رئاسة الهيئة وأجهزتها الإدارية

### المادة السادسة :

يكون للهيئة رئيس بمرتبة وزير، ونائبان بالمرتبة الممتازة، يعينون بأمر ملكي

### المادة السابعة :

يتولى الرئيس الإشراف على تحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ اختصاصاتها، والإشراف المالي والإداري عليها وعلى العاملين فيها، وتصريف أمورها، وله بوجه خاص ما يأتي:

١- الإشراف على إعداد اللوائح المالية والوظيفية للهيئة، ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها.

٢- اصدار اللوائح الإدارية والهيكل التنظيمي للهيئة.

٣- تمثيل الهيئة أمام الجهات العامة والخاصة وغيرها.

٤- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الهيئة، ورفعه إلى الملك للنظر في اعتماده.

وللرئيس تفويض بعض صلاحياته المنصوص عليها في هذه المادة لأي من مسئولي الهيئة.

### المادة الثامنة :

يتكون الجهاز الإداري في الهيئة من عدد من الإدارات المتخصصة، على أن يكون من بينها الإدارات الآتية:

١- إدارة لحماية النزاهة

٢- إدارة لمكافحة الفساد

٣- إدارة لمتابعة المشاريع والشأن العام

٤- إدارة للبحوث والدراسات

٥- إدارة لإقرارات الذمة المالية والقسم الوظيفي

٦- إدارة للرصد والإحصاء والقياسات

٧- إدارة للاتفاقيات والمنظمات الدولية

٨- إدارة للتوعية والتثقيف

### المادة التاسعة :

يشترط فيمن يباشر أيا من الوظائف المتعلقة باختصاصات الهيئة - بالإضافة إلى الشروط التي تحددها اللوائح الوظيفية المشار إليها في الفقرة (١) من المادة (السابعة من هذا التنظيم - ما يأتي :

١- أن يتحلى بالحكمة والأمانة والنزاهة والحياد.

٢- ألا يكونه قد حكم عليه بحد أو بتعزير أو في جرم مخل بالشرف أو الأمانة أو صدر في حقه قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رد إليه اعتباره.

٣- أن يدلي بإقرار الذمة المالية.

٤- ألا يزاول أي عمل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بأجر أو دون أجر في القطاع الحكومي أو الخاص مادام على رأس عمله في الهيئة.

### المادة العاشرة :

يؤدي موظفو الهيئة - قبل مباشرة مهماتهم - أمام الرئيس اليمين الآتي نصها :

(أقسم بالله العظيم أن أودي واجبات وظيفتي بأمانة وإخلاص وتجرد، وألا أبوح بأي معلومة أطلعت عليها بسبب عملي في الهيئة ولو بعد انقطاع صلتي بها ) وتحدد اللوائح الوظيفية - المشار إليها في الفقرة (١) من المادة (السابعة ) من هذا التنظيم - فئات الموظفين المشمولين بحكم هذه المادة.

### المادة الحادية عشرة :

فيما عدا الرئيس ونائبيه، يخضع منسوبو الهيئة لنظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

## ميزانية الهيئة

### المادة الثانية عشرة :

١- يكون للهيئة ميزانية مستقلة، تودع مبالغها في حساب خاص

باسم الهيئة في مؤسسة النقد العربي السعودي، ويصرف منه وفقا للوائح المالية المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة من هذا التنظيم

٢- السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة.

## أحكام عامة

### المادة الثالثة عشرة

تعد الهيئة قواعد لحماية النزاهة، تشتمل على آليات لمنح مكافآت تشجيعية( مادية - معنوية) لموظفي الجهات العامة في الدولة وغيرهم ممن يؤدي اجتهادهم إلى اكتشاف حالات الفساد أو توفير مبالغ للخزينة العامة، ورفع تلك القواعد إلى الملك للنظر في اعتمادها.

### المادة الرابعة عشرة :

يعد الرئيس تقارير يرفعها إلى الملك ، وفقا لما يأتي :

١- تقرير سنوي خلال ( تسعين ) يوما على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ، يتضمن ما يأتي :

أ- ما أنجزته الهيئة خلال السنة السابقة، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات

ب- تقويم لوضع النزاهة والفساد في المملكة خلال سنة التقرير

٢- تقارير - حسب الحاجة - عن موضوعات معينة.

### المادة الخامسة عشرة

يتم تنظيم الرقابة المالية على الهيئة وإعداد حسابها الختامي وفقا للأحكام المنصوص عليها في اللوائح المالية المشار إليها في الفقرة (١) من المادة ( السابعة) من هذا التنظيم.

### المادة السادسة عشرة

تصدر اللوائح التنفيذية لهذا التنظيم بأمر ملكي بناء على اقتراح من الرئيس

### المادة السابعة عشرة :

يعمل بهذا التنظيم اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

# رئيس مجلس الشورى يجتمع مع رئيس البرلمان المجري

**اجتمع معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمكتبه في مقر المجلس بالرياض مع معالي رئيس البرلمان في جمهورية المجر الدكتور لاشلو كوفير خلال زيارته الرسمية للمملكة مؤخراً تلبية لدعوة من معالي رئيس مجلس الشورى.**

**وفي بداية الاجتماع رحب معالي رئيس مجلس الشورى برئيس البرلمان المجري، وأشار إلى مستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة العربية السعودية وجمهورية المجر في شتى المجالات، متمنياً أن تسهم هذه الزيارة في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين بشكل عام والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان المجري بشكل خاص.**

**وقدم معالي رئيس مجلس الشورى للدكتور لاشلو كوفير موجزاً عن مسيرة مجلس الشورى في المملكة ودوره في المجالين التنظيمي (التشريعي) والرقابي وآلية عمله وعضويته في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.**

من جانبه عبر رئيس البرلمان المجري عن سعادته بزيارة المملكة العربية السعودية منوهاً بحسن الاستقبال والحفاوة التي أحاطت بالوفد منذ وصوله إلى المملكة.

وأشار إلى أن هذه الزيارة تهدف إلى زيادة العلاقات التي تربط بين البلدين الصديقين وكذلك بين مجلس الشورى والبرلمان المجري وهي استمرار لما سبق أن تم من لقاءات بين المجلسين من خلال الزيارات التي تمت في الفترة السابقة.

وأكد رئيس البرلمان المجري أهمية تطوير العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين، مشيراً إلى الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في عدد من المجالات، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وجرى خلال الاجتماع استعراض عدد من الموضوعات الرامية إلى فتح أفاق جديدة من التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والطبية والتعليمية والسياحية، ومجالات التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان المجري، وتفعيل عمل لجنتي الصداقة البرلمانية في مجلس الشورى والبرلمان المجري.

وفي نهاية الاجتماع تم تبادل الهدايا التذكارية بهذه المناسبة.

وكان معالي رئيس البرلمان المجري والوفد المرافق له قد حضر جانباً من الجلسة العادية التي عقدها المجلس.

من جهة أخرى أقام معالي رئيس مجلس الشورى في مقر المجلس حفل غداء تكريماً لمعالي رئيس البرلمان المجري والوفد المرافق.

حضر الاجتماع وحفل الغداء معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري ومعالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو وعضو المجلس رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية الدكتور فايز بن عبدالله الشهري.

كما حضرها من الجانب المجري عضو البرلمان وعضو لجنة الصداقة البرلمانية المجرية السعودية في البرلمان المجري السيد سايمون روبرت بالاش وسفير جمهورية المجر لدى المملكة السيد فيرينس تشيلاغ وعدد من المسؤولين البرلمان المجري.

# الهيئة العامة للشورى تحيل عدداً من الموضوعات على جدول أعمال المجلس

**أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن مقترحات لمشاريع أنظمة جديدة وتعديل أنظمة نافذة، وتقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية.**

**جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السادسة لمجلس الشورى الذي عقدته برئاسة معالي نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري بحضور معالي مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبد الله الصمعان ومعالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.**

فقد قررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية أندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية الأندونيسية، وتقريرها بشأن مشروعي اللائحة الموحدة للاتصالات الرسمية، ولائحة المحافظة على الوثائق ومعلوماتها داخل الأجهزة الحكومية وخارجها، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقارير للجنة الحج والإسكان والخدمات أحدها بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ وآخر بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وثالثها بشأن تعديل المواد النظامية المتعلقة بالعقوبات في نظام خدمة حجاج الداخل وتنظيم خدمات المعتمرين وقواعد تأديب أفراد طوائف المطوفين والوكلاء والأدلاء والزمازمة ونظام نقل الحجاج إلى المملكة وإعادتهم إلى بلادهم، واللائحة التنظيمية لمنع غير السعوديين من التعامل في مجال إسكان الحجاج والمعتمرين والزوار.

كما قررت الهيئة العامة إحالة تقرير اللجنة الصحية بشأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني المقدم من عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري استناداً إلى المادة ٢٣ من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن تعديل المادة (الرابعة) من نظام تعرفة الطيران المدني، وتقريرها بشأن إضافة عقوبة التشهير للجرائم الواردة في المادة (السادسة) من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

كما أحالت الهيئة العامة عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن عدد من الموضوعات.

# نائب رئيس مجلس الشورى يستقبل وفداً من البرلمان الأوروبي

**استقبل معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس في الرياض وفد لجنة العلاقات مع شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي برئاسة عضو البرلمان أفضل خان والوفد المرافق له خلال زيارته للمملكة مؤخراً.**

**وقد تم خلال الاستقبال استعراض مجمل العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي وسبل تعزيزها وتنميتها في مختلف المجالات.**

وأوضح معالي نائب رئيس مجلس الشورى خلال الاستقبال أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - تتطلع إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب - الذي بات بشكل خطراً محيطاً بالمجتمعات والشعوب في مختلف دول العالم -، وإلى ضرورة معالجة مسبباته ومبرراته التي يعمل الإرهابيون على ترويجها لتحقيق أهدافهم في القتل والتدمير.

وفي جانب آخر بيَّن معالي الدكتور محمد الجفري أن المملكة تعمل على تهيئة جيل شاب من خلال برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي الذي سيحقق نقلة في مجالات عدة منها سوق العمل والتنمية الاجتماعية، لافتاً النظر إلى أن المملكة تسعى لفتح آفاق جديدة لتنويع اقتصادها.

وأشار إلى أن مجلس الشورى وبما يضمه من خبرات وكفاءات علمية حقق العديد من القفزات المهمة في مجال التنمية الوطنية والرقابة على الأداء وسن الأنظمة وقال « إن المملكة سعت لتوسيع دائرة المشاركة في صنع القرار بتعيين ٣٠ امرأة أعضاءً في مجلس الشورى يتميزن بالتنوع العلمي والخبرات العملية.

من جانبه نوه رئيس وفد البرلمان الأوربي بالعلاقات التي تربط مجلس الشورى بالبرلمان الأوروبي من خلال العديد من الزيارات المتبادلة، ولفت إلى تطلع البرلمان الأوروبي إلى تفعيل العديد من مجالات التعاون والاستفادة من الرؤى المشتركة للجانبين في ملفات مكافحة الإرهاب وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

حضر الاستقبال معالي عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الخامسة الدكتور عبد الرحمن بن عبد العزيز السويلم وعدد من أعضاء المجلس.

# مساعد رئيس مجلس الشورى ينوه بدور المعهد الدبلوماسي في تأهيل الدبلوماسيين السعوديين

**أكد معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان أهمية الدور الذي يقوم به معهد الدراسات الدبلوماسية في إعداد وتأهيل دبلوماسيين قادرين على تنفيذ مهامهم بكفاءة وفاعلية عالية، وتنمية قدراتهم العلمية والنظرية والتطبيقية، وكذلك الدور الذي يقوم به المعهد في إعداد الدراسات والتقارير وتنظيم الحلقات الدراسية وورش العمل.**

**وأشار معاليه إلى أهمية إنشاء مراكز متخصصة في مجالات البحوث والدراسات في الشؤون المحلية والإقليمية والدولية بأبعادها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والإعلامية، لتكون رافداً في دعم العمل الحكومي والخطط المستقبلية للمملكة.**

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده معالي مساعد رئيس مجلس الشورى في مقر المجلس مع عدد من أساتذة وطلاب معهد الدراسات الدبلوماسية بالرياض بحضور معالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الدكتور خضر القرشي وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية.

ونوه معالي الدكتور يحي الصمعان بالأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - بإنشاء مجلسين يرتبطان تنظيمياً بمجلس الوزراء، وهما مجلس الشؤون السياسية والأمنية، ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ووصفه بأنه خطوة باتجاه سرعة اتخاذ القرار، واختصار الإجراءات بما يصب في خدمة الصالح العام.

وكان معالي الدكتور يحيى الصمعان قد رحب في مستهل الاجتماع بوفد معهد الدراسات الدبلوماسية مشيراً إلى أن مجلس الشورى يسعده التواصل مع جميع الجهات الحكومية والأهلية بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

بعد ذلك قدم معاليه نبذة عن مجلس الشورى، وآلية عمله، والجوانب التي يختص بها المجلس في المجالين الرقابي والتشريعي.

من جانبه أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الدكتور خضر القرشي أهمية مثل هذه الزيارات في دعم أعمال اللجنة، والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه المعهد الدبلوماسي ليتم الأخذ بها عند دراسة اللجنة للتقرير السنوي لوزارة الخارجية.

إثر ذلك أعرب المشرف على إدارة البرامج التأهيلية في المعهد الدبلوماسي الدكتور خالد بن إبراهيم العلي عن شكره لمعالي رئيس مجلس الشورى وأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لهم لزيارة مجلس الشورى والاطلاع على آلية عمله عن قرب، مؤكداً أهمية التعاون المشترك بين معهد الدراسات الدبلوماسية ومجلس الشورى.

وقدم الدكتور العلي نبذة عن معهد الدراسات الدبلوماسية والبرامج التدريبية اللي ينفذها لإعداد و تأهيل الشباب السعودي للعمل الدبلوماسي.

بعد ذلك دار حديث حول عمل معهد الدراسات الدبلوماسية وخططه المستقبلية الرامية إلى تطوير أعماله التدريبية والبحثية.

# وفد دبلوماسي ياباني يزور مجلس الشورى

**التقى عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس معالي الدكتور خضر القرشي وعضو مجلس الشورى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية السعودية اليابانية في المجلس الدكتور عبدالرحمن هيجان في مقر مجلس الشورى وفدا من الدبلوماسيين اليابانيين الذين يتلقون تدريبياً في السفارة اليابانية بالرياض برئاسة الوزير المفوض والقائم بالأعمال بالنيابة بسفارة اليابان في المملكة السيد كاتسو هيكو تاكاهاشي.**

واطلع عضوا المجلس الدكتور خضر القرشي والدكتور عبدالرحمن هيجان خلال اللقاء على مسيرة مجلس الشورى واختصاصاته وآلية عمله و لجانه المتخصصة، والدور الذي يمارسه المجلس على صعيد الدبلوماسية البرلمانية وعضويته في الاتحادات البرلمانية الدولية والقارية.

وتم خلال اللقاء استعرض علاقات التعاون بين المملكة العربية السعودية واليابان في شتى المجالات وسبل تعزيزها خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الياباني وأكد الجانبان أهمية وتفعيل دور لجنتي الصداقة في مجلس الشورى والبرلمان الياباني لما لها من دور في دعم العلاقات بين البلدين الصديقين واستكشاف أفاق أوسع لعلاقات التعاون بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما.

بعد ذلك قام الوفد الياباني بجولة على ردهات مجلس الشورى المختلفة وحضروا جانباً من جلسة مجلس الشورى.

# رئيس البرلمان المجري يلتقي لجنة الصداقة السعودية المجرية

**اجتمع معالي رئيس البرلمان في جمهورية المجر الدكتور لاشلو كوفير في مقر المجلس بالرياض مع أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري وذلك في إطار زيارته للمملكة.**

وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية المجر، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين خاصة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والسياحة، والعلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان المجري وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة في البلدين الصديقين بما يسهم في فتح أفاق أوسع لعلاقات التعاون وخدمة المصالح المشتركة للمملكة العربية السعودية وجمهورية المجر.

# بحث التعاون بين مجلس الشورى والبرلمان المجري

**عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فايز بن عبدالله الشهري اجتماعاً مع سفير جمهورية المجر لدى المملكة السيد / فيرينس تشلاغ بحضور نائب السفير السيد / يلاش سلماشي، وذلك في مقر المجلس بالرياض.**

**وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل دعمها في شتى المجالات وخاصة في المجال البرلماني.**

وتطرق المجتمعون إلى الزيارة التي ستقوم بها لجنة الصداقة البرلمانية السعودية المجرية في مجلس الشورى لجمهورية المجر - بمشيئة الله تعالى - خلال شهر مايو القادم ٢٠١٥، و سيتم خلالها بحث تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في شتى المجالات وبخاصة في المجال البرلماني والطبي والتعليمي.

وأكد أعضاء مجلس الشورى خلال الاجتماع أهمية مشاركة الجامعات المجرية في معرض التعليم العالي الذي يقام كل عام في مدينة الرياض وذلك لتعريف الطلاب السعوديين بالجامعات المجرية والتخصصات العلمية بها، والمستوى التعليمي والأكاديمي فيها لإمكانية استفادة الطلاب السعوديين من تلك الجامعات والالتحاق بها لإكمال دراساتهم العليا ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.

# لجنة صداقة برلمانية تلتقي سفير البرازيل

**عقد أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البرازيلية في مجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور خالد بن إبراهيم العواد اجتماعاً مع سفير جمهورية البرازيل لدى المملكة السيد / فلافيو ماريغا وذلك في مقر مجلس الشورى بالرياض.**

**وفي مستهل الاجتماع قدم سفير جمهورية البرازيل لرئيس اللجنة وأعضائها التعازي في وفاة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله-.**

وتركز البحث خلال الاجتماع على عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وجمهورية البرازيل، وعلاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات وسبل دعم وتعزيز العمل والتعاون الثنائي على صعيد العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان البرازيلي.

كما تم التطرق خلال الاجتماع إلى الزيارة المزمع أن يقوم بها أعضاء لجنة الصداقة البرلمانية السعودية البرازيلية في مجلس الشورى إلى جمهورية البرازيل وأهمية هذه الزيارة في تعزيز ودعم العلاقات الثنائية بين البلدين وبين مجلس الشورى والبرلمان البرازيلي.

## المجلس الطلابي بثانوية البيروني بالرياض

# وسيلة ناجعة لنشر ثقافة الحوار.. ومشاركة الطالب في صنع القرار

تقرير - منصور العساف

**أسهم المجلس الطلابي بثانوية البيروني بالرياض في نشر ثقافة الوعي والحوار والعمل التطوعي، واستطاع أن يحقق تطلعات ورغبات طلاب المدرسة من خلال تبني الأفكار الهادفة التي يقترحها الطلاب وتعويد الطالب على إبداء رأيه تجاه قضايا المدرسة. وإشراكهم في القرارات، واعتمدت المدرسة آلية معينة للترشيح من خلال الانتخابات الفصلية التي تتولاها اللجنة التنفيذية التي شكلتها إدارة المدرسة للإشراف الكامل على سير هذه الانتخابات، «الشورى» رصدت آراء المعلمين وأعضاء المجلس الطلابي، والطلاب حول دور المجلس الطلابي في تطوير المدرسة ورفع ثقافة الوعي بين الطلاب.**

### مخرجات المجلس الطلابي حققت نقلات نوعية في تنمية الفكر الطلابي

بداية تحدث المعلم برجس حميدان الحميدي عن أهداف المجالس الطلابية في المدارس وقال «إن المجالس الطلابية تهدف إلى إعداد جيل قيادي قادر على تحمل المسؤولية، ويمتلك القدرة على الاتصال الفعال والتخطيط وإدارة المواقف المختلفة، ومن أهدافها أيضا تشجع الطلاب على التفوق الدراسي ودعم الإبداع والابتكار، والإسهام في بناء الشخصية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

كما تعمل على تعزيز روح الانتماء للوطن، إضافة إلى إسهامها في اكتشاف مواهب الطلاب وتنمية قدراتهم، وصقل هواياتهم وابتكاراتهم

وتشجيعهم. ولا ننسى أيضا أن هذه المجالس تنمي روح الحوار البناء واحترام الرأي الآخر.

كما تعمل تلك المجالس - التي نعتبرها مجالس شورية مصغرة - على تنمية السلوك التعاوني والعمل الطوعي في نفوس الطلاب، وتوعية الطلاب ومعرفتهم بانتخابات المجالس الطلابية، والالتزام بمبدأ التنافس العادل ومبدأ التشاور.

وأضاف إن من مهام المجلس الطلابي الإشراف على الفصول وتوسيع نطاق المشاركة، والاستماع إلى آراء الطلاب ومقترحاتهم، وذلك لإشراك جميع الطلاب وإسهامهم في الفعاليات الطلابية والأنشطة الإبداعية.

وتابع الحميدي أن المجلس الطلابي يعمل على حل مشكلات الطلاب التي تعترض مسيرتهم التعليمية والتنموية، وكذلك إشراكهم في صنع القرار، مؤكداً أن المجالس الطلابية حققت نقلة متميزة في تنمية الفكر الطلابي وصقل المواهب الكامنة والمهارات الطلابية.

وحول آلية الترشيح للمجلس الطلابي في المدرسة أوضح الحميدي أن الترشيح يكون من خلال لجنة للإشراف على انتخابات المجلس تتكون من مدير المدرسة وعضوية عدد من المعلمين، وتقوم هذه اللجنة بإعداد جدول وخطة زمنية. ثم بعد ذلك يعلن المدير فتح باب الترشيح لعضوية المجلس الطلابي وموعد الانتخاب. ثم تسلم نتائج الاقتراع إلى لجنة الإشراف على الانتخابات ليتم الإعلان عن الأسماء المرشحة لعضوية المجلس.

وأكد الحميدي أن المجلس الطلابي بالمدرسة يتميز بالشورى وتبادل الآراء لما فيه المصلحة العامة للطالب والمدرسة، ورأى أن المجلس الطلابي هو الحل الأنجع لنقل واطلاع إدارة المدرسة على آراء الطلاب واقتراحاتهم، إضافة إلى أن المجلس الطلابي يتبنى الكثير من اقتراحات الطلاب التي تسهم في تنمية المواهب، والتشجيع على الإبداع والتطوير.

وخلص الحميدي إلى القول: إن المجالس تمنح الطالب المزيد من الثقة

وإثبات الذات، وتشركه في القرار والتخطيط لتطوير المدرسة، وتسهم في معالجة المشكلات المدرسية، فما يقدمه الطلاب من مقترحات ايجابية، تعد بلا شك نتيجة طبيعية لما يملكونه من مهارات ومعارف اكتسبوها داخل المدرسة أو خارجها.

### المجلس الطلابي زرع فينا حب العمل التطوعي للمدرسة

إلى ذلك بين الطالب مفلح حسين الخالدي دور المجلس في تنمية مواهبه وأفكاره وقال «استطعت بفضل الله صقل موهبتي في الفن التشكيلي، وغيري الكثير من الطلاب الذين وجدوا ضالتهم من خلال المجلس الطلابي، الذي يلبي رغبات الطلاب وتطلعاتهم، ونوه الخالدي بتشجيع إدارة المدرسة وإدارة التعليم بالمنطقة، موضحاً أنهم قدموا مختلف أوجه الدعم والتشجيع لتفعيل المجالس الطلابية، حيث تقدم الدورات التدريبية والتشجيعية لنجاحها.

وأشار إلى أن هناك عدد كبير من التوصيات التي ترفع من قبل المجلس لإدارة المدرسة تمت الموافقة عليه، والبعض الآخر ما يزال تحت الدراسة، ولفت الخالدي إلى أن الكل يستفيد من المجالس الطلابية، ومن ضمن تلك الفوائد الانضباط، واحترام الوقت والتنظيم، حيث يلتزم الجميع بالتنفيذ والتطوع للعمل بالمدرسة، وأكد الدور الكبير للمجلس الطلابي في تطوير المدرسة بمختلف الجوانب.

وعن سير الانتخابات لعضوية المجلس أكد الطالب مفلح الخالدي أنها تجري بالشكل السليم ووفق ضوابط محددة، إلا أن بعض الطلاب أحياناً يقومون بترشيح من ليست لديه المهارات القيادية الكافية، ويتم انتخابه بناء على مهارته في كرة القدم على سبيل المثال، دون النظر لاعتبارات أخرى، وهذا بالتأكيد خطأ فنحن عندما ننتخب أحد الطلاب لعضوية المجلس، فإننا نريد منه تلبية احتياجاتنا ورغباتنا وحل المشاكل العالقة في المدرسة كالظواهر والسلوكيات السلبية مثل التدخين أو التلفظ بألفاظ نابية أو الهروب من المدرسة وهذا ما تكرر كثيراً.

وحول آلية اختيار المواضيع والرفع بها للمجلس الطلابي أفاد الخالدي أن اختيار موضوع معين يتم من خلال إشراك الطلاب بتقديم آرائهم واقتراحاتهم، بعد ذلك نصل إلى صيغة معينة ثم يرفع للمجلس الطلابي.. وبعد إقراره من المجلس الطلابي يتم الرفع بالتوصيات لإدارة المدرسة التي بدورها تقوم بدراسة النشاط، ويأتي الرد بالموافقة أو بما يخدم الطلبة والبيئة المدرسية ككل.

## المجالس الطلابية تمنح الطالب المشاركة في صناعة القرار بالمدرسة

من جهته أوضح المعلم عبد الله الحربي المشرف العام على المجلس الطلابي طبيعة الإشراف على المجالس الطلابية وقال : إن دور الإشراف على المجالس الطلابية يكمن في الإرشاد والتوجيه لأعضاء المجلس بعد وضع الضوابط والأحكام المناطة بالمجلس والسير عليها، وعادة ما يقوم بهذا العمل أحد المعلمين المشرفين المرتبطين مباشرة بمدير المدرسة.

وأشار العصيمي إلى النتائج الملموسة جراء تشكيل المجالس الطلابية مفيداً أنها تساعد على إيجاد بيئة مثالية وجاذبة من خلال التنظيم والعمل الجماعي الذي يكون تحت مظلة المجلس الطلابي، وإبراز قدرات الطلاب واكتشاف المواهب الواعدة.

كما أن للمجالس الطلابية أثر كبير في تأهيل الطلاب لكيفية المشاركة والتواصل مع الآخرين، إضافة إلى تعلمهم التعبير عن آرائهم وأفكارهم بكل ثقة، ودون حرج أو خجل.

وأضاف إن المجالس الطلابية تمنح الطلاب فرصة إثبات الذات، وقبول التحدي وإذكاء المنافسة بين الطلاب وبث روح الحماس فيما بينهم، وذلك مؤشر إيجابي لإيجاد جيل واع وعلى درجة عالية من الثقافة.

مؤكداً أن المشاركة الإيجابية في الترشيح والانتخاب والتنافس في تقديم برامج الانتخابات وكيفية إعدادها وصياغتها وآليات كسب الأصوات من شأنها تعزيز التعاون وفتح آفاق معلوماتية حول إدارة تلك المجالس، وإيجاد نظام أكثر تواصلاً و انفتاحاً واحتراماً، مضيفاً «أن المجالس الطلابية أثبتت اعتماد المدرسين على طلابهم من خلال التعلم الذاتي، واستقاء الخبرات الميدانية والتطبيق المباشر، مما جعل من تلك المدارس محل تميز وتقدير لكل الجهات والمجتمع، وكشف الحربي عن مدى اهتمام أولياء الأمور بالمجالس الطلابية وقال « لقد نجح العديد من أعضاء المجلس الطلابي في إشراك أولياء الأمور في دعم أنشطة المدرسة من خلال مبادرات من الطلاب أنفسهم، وعزا المشرف العام نجاح المجالس الطلابية إلى الأفكار الخلاقة التي يناقشها الطلاب أثناء اجتماعاتهم، وإصرارهم على تنفيذ المعتمد منها بمعايير وهمم عالية، وأردف قائلاً : إن المشاريع التطويرية للعملية التربوية والتعليمية في مدارسنا لجعل الطالب محورها الأساسي تنمو بشكل مضطرد، حيث يأتي الاهتمام بالمجالس الطلابية في إطار الجهود التربوية الهادفة لتنمية الحس الوطني بين الطلاب وتقوية روح الانتماء للوطن في نفوسهم، وبناء شخصية الطالب القيادية وإشراكه في صناعة القرار المدرسي من خلال المشاركة الجماعية.

### مسؤوليات اللجنة التنفيذية بالمجلس الطلابي

وتطرق المرشد الطلابي راشد ثويني التركي عضو اللجنة التنفيذية بالمجلس الطلابي إلى مهام ومسؤوليات اللجنة التنفيذية قائلاً: هناك العديد من المهام الرئيسة التي يتولاها الطلاب في اللجنة التنفيذية التابعة للمجلس الطلابي، ولعل أبرزها الإشراف على انتخاب طالب واحد من كل فصل على أن يكون المرشح من الطلاب المشهود لهم بالتميز الخلقي والسلوكي، والقدرة على الحوار والتعبير عن الرأي بين زملائه ومعلميه.

كما تشمل مهام اللجنة التنفيذية التحضير والإعداد لانعقاد جلسات المجلس، والترتيب لحضور المعلمين والمشرفين وإدارة المدرسة، كما تقوم اللجنة أيضا بمبادرات كاستضافة أحد المسئولين من داخل المدرسة أو خارجها فيتم التنسيق لذلك.

كما تتولى اللجنة أيضا رفع الموضوعات المراد عرضها على المجلس والمقدمة من الطلاب من خلال العضو المنتخب من كل فصل في المدرسة، حيث يعتبر ممثلاً للمجلس داخل الفصل.

إضافة إلى متابعة محضر الاجتماع والرفع لمدير المدرسة للمصادقة عليه، ووضع توصيات المجلس موضع التنفيذ بالتعاون مع اللجنة

الإشرافية. وتابع الثويني « إن وجود المجلس الطلابي في المدرسة له أهمية بالغة فهو يساعد على بناء شخصية متوازنة للطالب، وتعويده على طرح مشكلاته ومقترحاته، وإشراكه في وضع الحلول المناسبة لها، وكذلك التقليل من المشكلات السلوكية والتعليمية داخل المدرسة، بفتح المجال للطالب للبوح بما في نفسه من خلال زملائه أعضاء المجلس مما يسهم في تحقيق الانضباط والأريحية داخل المدرسة.

### اقتراح بزيادة عدد أعضاء المجلس الطلابي

وفي سياق آخر اقترح الطالب ريان بن سويلم العمر زيادة عدد أعضاء المجلس الطلابي بمشاركة طالبين من كل فصل، وقال: كثير من زملائي في الفصل يرغبون بترشيح أنفسهم للمجلس فما المانع بأن يختاروا أكثر من طالب واحد يمثل الفصل؟، فنحن نجد في نفوسنا الهمة والعزيمة لتقديم برامج مفيدة للطلاب واقتراح أنشطة داخل المدرسة وخارجها.

### ترجمه للعربية عضو مجلس الشورى د. عبدالله العسكر

# «كتابة التاريخ في السعودية» كتاب جديد للدكتور يورك ديترمان

**صدر مؤخراً كتاب "كتابة التاريخ في المملكة العربية السعودية: العولمة والدولة في الشرق الأوسط"، لمؤلفه الدكتور يورك ماتياس ديترمان، وترجم الكتاب ونقله إلى اللغة العربية عضو مجلس الشورى الدكتور المؤرخ عبدالله بن إبراهيم العسكر..**

والكتاب فريد في بابه، حاول مؤلفه أن يروي قصة تطور كتابة التاريخ في المملكة العربية السعودية، وجهود المؤرخين السعوديين منذ القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)، وذلك بفحص إنتاجهم وتحليله وتقسيمه إلى مدارس منهجية مختلفة، لهذا عمد المؤلف إلى التوسع في التواريخ السلالية والمحلية والعشائرية والاجتماعية والاقتصادية. وهو بهذا كله يحاول أن يجيب عن سؤال مفصلي في هذه الدراسة، وهو: لماذا وكيف ظهر التعدد الروائي في السعودية؟ وقد اتبع المؤلف مقاربة زمنية وموضوعية ومجادلة واسعة عند عرض الكتاب بفصوله الخمسة، ثم وصل إلى نتائج جديدة.

## مشاركات علمية لأعضاء الشورى داخل المملكة وخارجها

### د. الجوهرة بوبشيت تشارك في ندوة دور الجامعات في حوار الحضارات

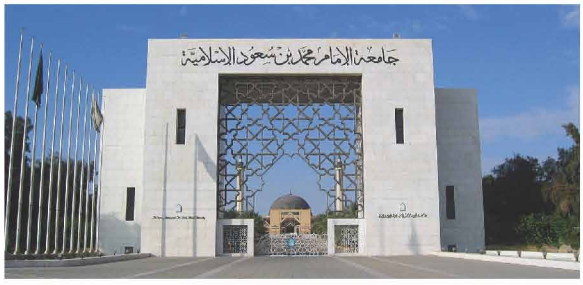


**شاركت الدكتورة الجوهرة بنت إبراهيم بوبشيت - في ندوة بعنوان (دور الجامعات والمراكز البحثية والثقافية في حوار الحضارات) التي أقيمت بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال الفترة من ٧- ١٤٣٦/٤/٨هـ.**

### د. أبوعباة يشارك في مؤتمر الشباب في عالم مُتغيِّر

**شارك الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة في المؤتمر العالمي الثاني عشر للندوة العالمية للشباب الإسلامي الذي عقد في مدينة مراكش في المملكة المغربية خلال الفترة من ٩-١١/٤/١٤٣٦هـ تحت عنوان (الشباب في عالم مُتغيِّر).**

### د. ابن جمعه يشارك في ورشة عمل التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي

**شارك الدكتور فهد بن محمد بن جمعه في ورشة العمل التي نظمها معهد الإدارة العامة بمدينة الرياض بالتعاون مع صندوق النقد الدولي(IMF) بعنوان: "السياسات الاقتصادية وأبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي لتحقيق التنمية المستدامة" وذلك خلال الفترة من١٣- ١٤/٤/١٤٣٦هـ.**

## الزيلعي والكريِّع يحاضران في معرض القاهرة الدولي للكتاب

قدم الدكتور أحمد بن عمر الزيلعي محاضرة في معرض القاهرة الدولي للكتاب بعنوان ( الاكتشافات الأثرية في المملكة العربية السعودية) وذلك يوم ١٣/ ٤/ ١٤٣٦هـ. كما قدمت الدكتورة خولة بنت سامي الكريِّع محاضرة بعنوان ( المرأة السعودية والإبداع العلمي والثقافي) في المعرض ذاته وذلك يوم ١٦/ ٤/ ١٤٣٦هـ.

وجاءت مشاركة كل من الدكتور الزيلعي والدكتورة خوله الكريِّع في المعرض ضمن مشاركة المملكة ضيف شرف في معرض القاهرة الدولي للكتاب.

## د. القحطاني يشارك في ورشة عمل معايير المناهج التعليمية

هيئة تقويم التعليم العام
Public Education Evaluation Commission

شارك الدكتور سالم بن علي القحطاني في ورشة العمل الأولى لمشروع الإطار الوطني المرجعي العام لمعايير المناهج الذي عقد في مقر هيئة تقويم التعليم العام بمدينة الرياض خلال الفترة من ١٢- ١٦/ ٤/ ١٤٣٦هـ.

## د. محسن الحازمي يشارك في مؤتمر أمراض الدم

شارك الدكتور محسن بن علي الحازمي في المؤتمر العربي لأمراض الدم الثالث عشر الذي نظمته جمعية أمراض الدم بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة بالتعاون مع جمعية أمراض الدم الأوروبية الذي عقد في أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة من١٦-١٨/ ٤/ ١٤٣٦هـ.

## د. الفيفي يشارك في مهرجان شعري في دبي

شارك الدكتور عبدالله بن أحمد الفيفي في مهرجان الشعر( قلب بدولة الإمارات العربية المتحدة – دبي شاعري٢٠١٥) الذي نظمته منظمة سوكا جاكاي الدولي – فرع الخليج- في مدينة دبي خلال الفترة من ١٨- ٢٠/ ٤/ ١٤٣٦هـ

# البرلمان العربي يحذر من التدخل الأجنبي في اليمن وتسليح الأطراف المتصارعة

**حذر البرلمان العربي من أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لليمن، وعدم تسليح الأطراف المتصارعة، لمنع تفاقم الوضع في البلاد، مؤكداً دعمه للسلطة الشرعية في اليمن**

وطالب البرلمان العربي في بيان له عقب ختام أعمال اجتماعاته بالقاهرة بعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في أقرب وقت لدراسة الأوضاع اليمنية، داعياً جميع الفصائل والقوى السياسية الوطنية إلى الجلوس على مائدة الحوار للتوصل إلى حل سلمي توافقي يحافظ على الشعب اليمني، وحدة وسلامة أراضيه

وأكد البرلمان دعمه للمبادرة الخليجية، واتفاق السلم والشراكة، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الهادفة إلى تسوية الأزمة اليمنية، مشدداً على رفضه لجميع المظاهر المضادة للمؤسسات الشرعية اليمنية.

# البرلمان الكازاخستاني يدعو الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة

**دعا البرلمان في كازاخستان رئيس بلاده نور سلطان نزاربابيف إلى تحديد موعد لإجراء الانتخابات المبكرة التي ستمدد على الأرجح حكمه للبلاد.**

ووافق مجلس النواب الذي يسيطر عليه حزب نور أوتان الحاكم بزعامة نزاربابيف على اقتراح بالإجماع لإعادة انتخاب الرئيس هذا العام.

ويحكم الزعيم الشمولي (٧٤ عاما) كازاخستان منذ عام ١٩٨٩.

# النواب الليبي يقيل مدير عام المخابرات بعد قتل داعش ٢١ مصرياً

**أقال مجلس النواب الليبي مدير عام جهاز المخابرات الليبية سالم الحاسي وذلك بعد يوم من قيام تنظيم « داعش » الإرهابي ببث فيديو لذبح ٢١ مصريًا.**

**وأوضح نائب رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان أنه تم التصويت على إقالة الحاسي مدير عام المخابرات الليبية خلال جلسة يوم ١٦ فبراير.**

وبحسب البرلماني الليبي فإن أسباب الإقالة التي جاءت في المذكرة المعروضة من قبل لجنة الداخلية على النواب خلال الاجتماع شملت عدم تعاون سالم الحاسي مع أجهزة الأمن الليبية، ولا أجهزة مخابرات الدول المجاورة، كما أنه لم يقدم أي تقرير أمني حول العمليات الإرهابية التي تحدث في ليبيا كي يتم مكافحتها، إلى جانب عدم تواصل وتعاون الحاسي مع الحكومة الليبية المؤقتة وحضور اجتماعاتها الأمر الذي أدى إلى عجز في الأجهزة الأمنية التي لم يتعاون معها .

# البرلمان الأوروبي يدعو دول الاتحاد إلى معالجة التشدد والتطرف

**دعا البرلمان الأوروبي دول الاتحاد إلى الاستثمار في المشاريع التعليمية والاجتماعية التي تعالج المسببات الكامنة وراء التشدد والإرهاب.**

ووافق النواب الأوروبيون على قرار حول تعزيز نقاط التفتيش بين دول الاتحاد الأوروبي من أجل وقف تحركات الأشخاص المشتبه بتورطهم في أنشطة ذات صلة بالعنف السياسي والإرهاب، وحصل على موافقة ٥٣٢ نائباً عليه مقابل معارضة ١٣٦ نائباً .

وطالب القرار دول الاتحاد الأوروبي بالعمل على وقف التمويل القادم من أوروبا للمنظمات الإرهابية وعرقلة عمليات تهريب الأسلحة لها.

كما دعا إلى تطوير وسائل تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الأوروبية حول المشتبه بتورطهم بأنشطة إرهابية.

# باكستان مع نضال الشعب الكشميري لتقرير مصيره

**تبنت الجمعية الوطنية الباكستانية « البرلمان » قراراً بالإجماع لإبداء تضامن الشعب الباكستاني مع الشعب الكشميري في نضاله الجاري من أجل تقرير المصير وفق قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بإقليم كشمير.**

وجاء في القرار أن باكستان ستواصل الدعم السياسي والدبلوماسي والأخلاقي للشعب الكشميري حتى ينال حقه المشروع في تقرير المصير.

ودعا القرار منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مساعدة الشعب الكشميري في نيل حقوقه المشروعة.

وجاء هذا القرار بمناسبة ذكرى يوم التضامن مع الشعب الكشميري التي تحييها باكستان كل عام في الخامس من شهر فبراير.

# الكونغرس سيعمل على تفويض قوي لأوباما لمحاربة داعش

**قال رئيس مجلس النواب الأمريكي جون بوينر / جمهوري من أوهايو / اليوم إن الجمهوريين في الكونجرس سيعملون على تفويض قوي للحملة العسكرية للرئيس باراك أوباما ضد تنظيم داعش الإرهابي.**

وأضاف بوينر في تصريحات للصحفيين أنه وزملاءه الجمهوريين يريدون إعطاء القادة العسكريين المرونة الكافية لهزيمة التنظيم الإرهابي أينما وجد.

وأضاف أريد أن أعطي القادة العسكريين المرونة والسلطة التي يحتاجون إليها لهزيمة العدو، ولو أردنا الفوز في هذه الحرب، فنحن في حاجة إلى إستراتيجية قوية وتفويض قوي.

# النواب العراقي يؤجل النظر في قانوني المساءلة والعدالة

**أجلت رئاسة مجلس النواب العراقي النظر في قانوني المساءلة والعدالة (اجتثاث البعث سابقًا) والحرس الوطني العراقي بسبب تباين وجهات نظر الكتل البرلمانية حول بعض نصوصهما.**

وكانت رئاسة مجلس النواب قد أدرجت مشروعي القانونين المذكورين على جدول أعمال المجلس، حيث كان من المقرر أن تجري في الجلسة التي عقدها يوم ١٠ فبراير القراءة الأولى لمشروعي القانونين التي سبق لمجلس الوزراء العراقي أن أقرهما وأحالهما إلى مجلس النواب للمصادقة عليهما.

# حزب رئيس الوزراء المجري يخسر أغلبية الثلثين في البرلمان

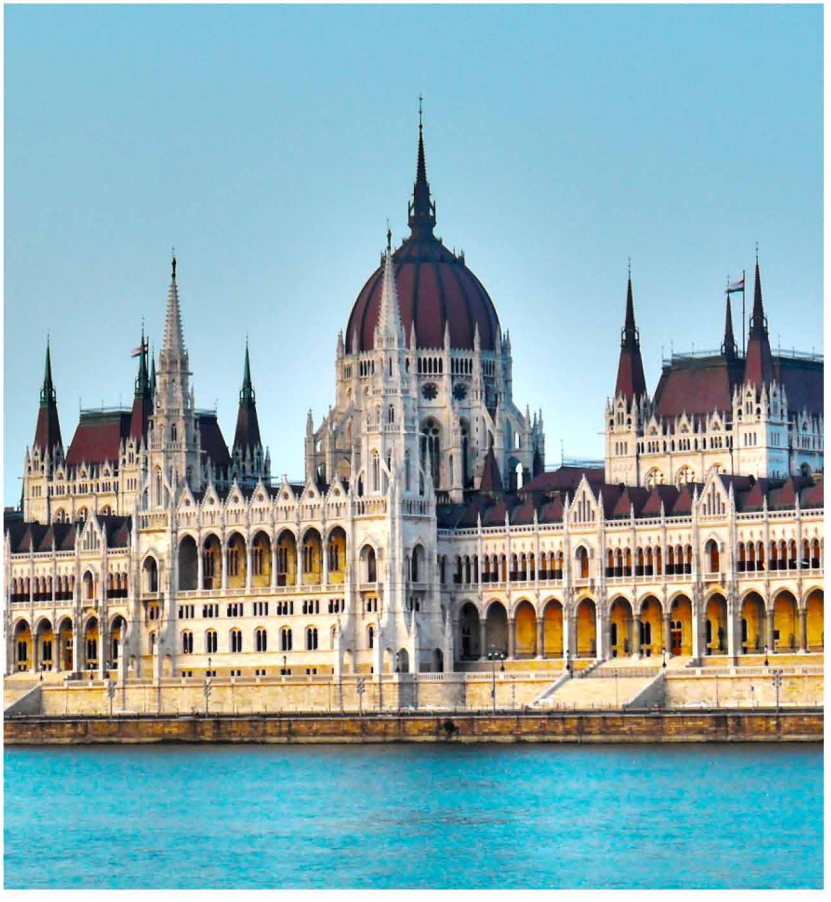

**خسر حزب «فيدس» الذي ينتمي له رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، أغلبية الثلثين في البرلمان في انتخابات جرت يوم الأحد ٢٢ فبراير ٢٠١٥، وفقا للسلطات الانتخابية.**

وفاز مرشح المعارضة زولتان كيز على مرشح حزب "فيدس" أجوس نيميدي في الانتخابات التي جرت في بلدة فيزبرم بغرب المجر. وحصل كيز على ٤٣ في المئة من الأصوات، فيما حصل نيميدي على ٣٤ في المئة، ومنذ عام ٢٠١٠، احتفظ فصيل أوربان في "فيدس" بأغلبية الثلثين في البرلمان مما منحه الحق القانوني في تغيير الدستور، وهذا ما حدث في عام ٢٠١١.

وندد منتقدون بالتغييرات الدستورية ووصفوها بأنها غير ديمقراطية، لأنها أثرت على العديد من القوانين التي تتعامل مع وسائل الإعلام والانتخابات.

# البرلمان الألماني يمدد برنامج مساعدة اليونان

**وافق البرلمان الألماني «البوندستاغ» على التمديد لفترة برنامج مساعدة اليونان لمدة أربعة أشهر أخرى تبدأ من ١ مارس حتى يوم ٣٠ يوليو المقبل، عملاً بقرار الاتحاد الأوروبي.**

وحظي مشروع القرار الذي تم التصويت عليه يوم الجمعة ٢٧ فبراير، بموافقة ٥٤٢ عضواً بالبرلمان من مجموع ٥٨٦ عضواً شاركوا في التصويت، فيما رفض ٣٢ عضوًا، وامتنع ١٣عضواً عن التصويت.

# النواب الأمريكي يوافق على تمديد تمويل وزارة الأمن الداخلي لمدة أسبوع واحد فقط

**وافق مجلس النواب الأمريكي على تمديد إجراء تمويل وزارة الأمن الداخلي الأمريكية لمدة أسبوع واحد فقط في خطوة تهدف لتجنب الإغلاق الجزئي للوزارة بسبب فشل تمرير مشروع قانون لتمويل الوزارة في مجلس النواب الأمريكي أثناء طرحه للتصويت يوم الجمعة ٢٧ فبراير ٢٠١٥م.**

وجاء هذا الإجراء بموافقة ثلثي المجلس، لإعطاء فرصة للتوصل إلى حل بشأن تشريع تمويل الوزارة لأجل طويل، وكان مجلس النواب قد رفض إجراء تجديد لتمويل قصير الأجل لمدة ثلاثة أسابيع لوزارة الأمن الداخلي، ما هدد بإغلاق جزئي للوزارة التي تضم نحو ٢٥٠ ألف موظف.

وصوت مجلس النواب الأمريكي حينها بنسبة ٢٤٤ مقابل ٢٠٣ أصوات ضد تجديد التمويل، حيث رفض النواب مشروع قانون التمويل بعد إسقاط بنود تدعو إلى إيقاف أجزاء من خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن الهجرة.

# النواب الإيطالي يعترف بدولة فلسطين

**وافق مجلس النواب الإيطالي يوم الجمعة ٢٧ فبراير، على اقتراح غير ملزم يحث الحكومة على الاعتراف بفلسطين كدولة، وتأتي هذه الخطوة بعد تصويت رمزي مماثل في برلمانات دول أوروبية أخرى في الأشهر الأخيرة.**

وحظي الاقتراح الإيطالي بدعم من الحزب الديمقراطي الحاكم الذي يقوده رئيس الوزراء ماثيو رينزي. وكان وزير الخارجية باولو جينتيلوني قد أبلغ النواب قبل بدء التصويت على الاقتراح تأييده لهذه الخطوة، ويحث هذا الاقتراح الحكومة على «رعاية الاعتراف بفلسطين كدولة ديمقراطية ذات سيادة داخل حدود ١٩٦٧، على أن تكون القدس عاصمة مشتركة، مع الأخذ في الاعتبار تماما المصالح المشروعة لدولة إسرائيل.

# خطاب ملكي في مجلس الشورى ( ٢-٢)

د. عبد الله بن إبراهيم العسكر
عضو مجلس الشورى

أشرت في الجزء الأول من هذا الحديث إلى أهمية الخطاب الملكي أمام مجلس الشورى في افتتاح الفصل التشريعي الثالث من الدورة السادسة، وبيّنت أهمية الحديث لأنه تناول مسائل في السياسة الداخلية والخارجية للحكومة السعودية، وفي هذا الجزء الأخير أُكمل ما بدأته.

فقد تحدث الخطاب عن أزمة السكن الملائم، وفي هذا الصدد بيّن الخطاب خطوات جادة لحل تلك المعاناة من خلال برامج فاعلة منها: تأسيس وزارة تأخذ على عاتقها تخصيص مساحات واسعة، وتطوير البنية التحتية مما يُعجل بإنهاء أزمة السكن في وقت قريب. وربط الخطاب بعض الأزمات بمشكلة عدم وجود منظومة متكاملة للنقل العام، وتطرق لحل هذه المشكلة من خلال تنفيذ الطرق المحورية السريعة، والنقل الداخلي والسكك الحديدية، ومشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام الذي يُنفذ في العاصمة السعودية - مشروع: مترو الرياض-.. وتطرق الخطاب إلى قطاع الشباب والرياضة وبيّن أن الحكومة سعت ولا زالت تسعى للعناية بهذين المرفقين، حيث رصدت الميزانية الكبيرة لبناء مشاريع رياضية عملاقة تغطي خريطة الوطن.

وأشار الخطاب الملكي إلى ما يحدثُ في سوقِ البترولِ العالميةِ من تطوراتٍ طارئة، سبَّبتهَا عواملُ عديدة، يأتي في مُقدِّمتهَا ضَعفُ النموِّ في الاقتصادِ العالمي، وإنَّ هذهِ التطوراتِ ليستْ جديدةً في سوقِ البترول، وقدْ تعاملتْ معها الحكومةُ السعودية في الماضي بإرادةٍ صلبة وبحكمةٍ وحِنْكة، وسوفَ تتعاملُ مع المُستجدَّاتِ الحاليةِ في سوقِ البترولِ العالميِّ بذاتِ النهج، وأكد أن الدولة ستبقى مُدافعةً عن مصالِحهَا الاقتصاديةِ، ومكانَتِها العالميةِ ضمنَ منْظُورٍ وطني، يُراعي مُتطلَّبات رفاهيَةِ المواطن، والتنميةِ المُستدامةِ، ومصالحِ أجيالِ الحاضرِ والمُستقبل.

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد أعاد الخطاب إلى الأذهان دور السياسة الخارجية السعودية المتزنة والساعية لإعادة اللحمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتعزيز مسيرة المجلس، وكذا الاستمرار في اعتبار قضية فلسطين قضية مركزية. وتعزيز العمل المشترك على المستويين العربي والإسلامي. وبيّن الخطاب دور المملكة في الفضاء الدولي من خلال ثقلها في هيئة الأمم، وعضويتها في مجموعة العشرين.

لقد كان الخطاب الملكي وثيقة عمل. ومن المأمول أن يقوم مجلس الشورى بالتمعن في الخطاب الملكي والعمل على اتساقه والتقاطع مع أعمال اللجان العاملة في المجلس، وفي مداولات المجلس تحت القبة الخضراء.

الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام
CHARITY COMMITTEE FOR ORPHANS CARE

في ظل توسع الجمعية بافتتاح فروعها وزيادة المستفيدين من خدماتها، تبنت إنسان إنشاء الأوقاف الخيرية بهدف تغطية مصاريف كفالة الأيتام من ريع الأوقاف ، ويمكن إيصال صدقاتكم لمشاريع الأوقاف من خلال دعم **مشروع الصدقة الجارية**

بإمكانك إيصال دعمك من خلال إرسال رسالة SMS فارغة إلى الرقم 5055 لكافة مزودي خدمة الاتصالات

## ثمرات دعمكم

السعودة | التميز | الشفافية | النزاهة

## أرقام حسابات الجمعية

| | |
|---|---|
| مصرف الراجحي | 1646080100001190 |
| بنك الرياض | 2011693049901 |
| بنك البلاد | 9993333111110005 |
| البنك العربي الوطني | 0180117400000015 |
| البنك السعودي الهولندي | 0331781000005 |
| مصرف الإنماء | 6822000200000 |
| البنك الأهلي التجاري | 2231900000200 |
| بنك ساب | 0200999904472 |
| مجموعة سامبا المالية | 9907004758 |
| البنك السعودي الفرنسي | 7796400001163 |
| بنك الجزيرة | 0036231111001 |

للتبرع والاستفسار 920001133 - www.ensan.org.sa

وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا

نزاهة Nazaha

nazaha.gov.sa

رقم السنترال الموحد 0112644444

رقم الفاكس الموحد 0112645555

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

National Anti-Corruption Commission

**سكوتك عما تراه من فساد إداري أو مالي،**

**يعد مشاركة فيه.. بلغ حتى لا تقع تحت دائرة المساءلة.**

للاستعلام عن آلية تقديم البلاغات

19991

facebook facebook.com/nazaha.gov.sa

twitter twitter.com/nazaha_gov_sa